

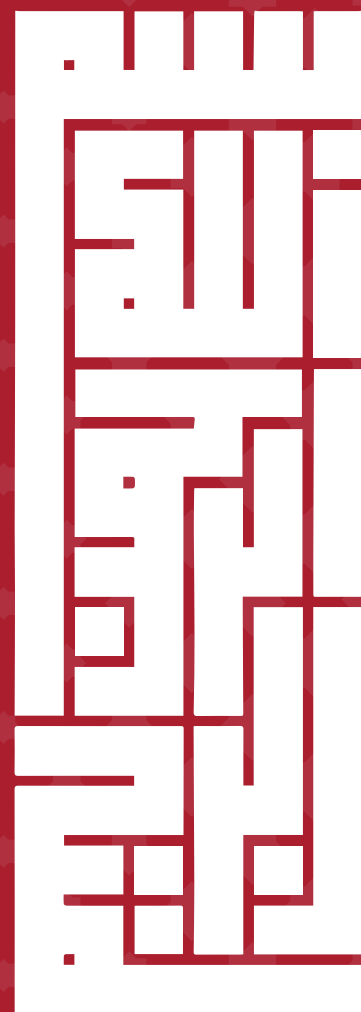


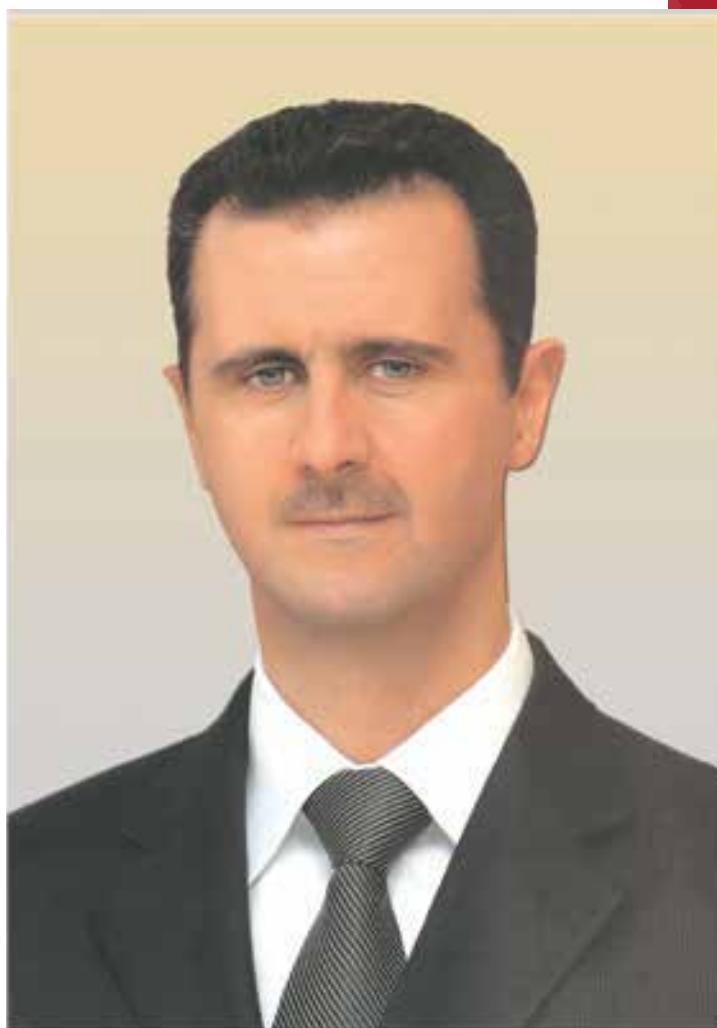
2020

ANNAUL REPORT
التقرير السنوي

بنك الشام
CHAM BANK







مَسِيَّادَةُ الرِّئَاسَةِ بَاشَارُ الرِّئَاسَةِ
رَئِيسُ الجُمهُورِيَّةِ العَرَبِيَّةِ السُّورِيَّةِ

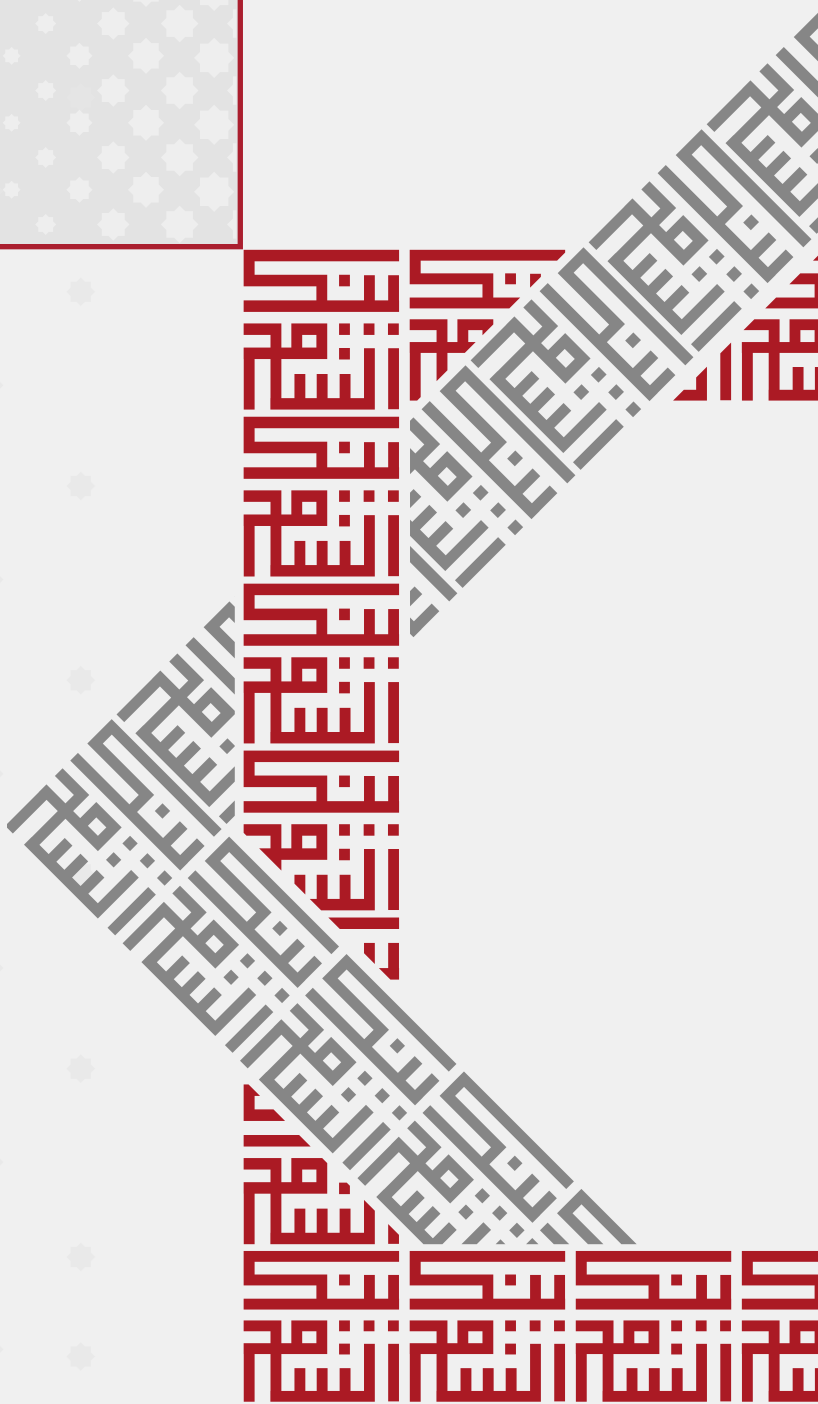
the 14th
Annual Report
التقرير السنوي

5	كلمة رئيس مجلس الإدارة
7	كلمة المدير العام
9	رؤيتنا، مهمتنا و قيمنا
11	الخطة المستقبلية لعام 2021
13	نشاطات البنك و مسؤوليتنا الاجتماعية
22	أعضاء مجلس الإدارة
25	أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
27	الإدارة التنفيذية
32	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
34	لمحة عن تطور نتائج البنك المالية
39	شهادة المحاسب القانوني
42	القوائم المالية الموحدة لعام 2020
131	الإفصاحات الخاصة وفق بازل II
141	الإفصاح وفق نظام هيئة الأوراق و الأسواق المالية

14thAnnual Report
التقرير السنوي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

”



كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين،
السادة أعضاء مجلس الإدارة،
السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية،

أرحب بكم أجمل ترحيب في اجتماع الهيئة العامة غير العادية لعام 2020، ويطيب لي بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أضع بين أيديكم تفاصيل التقرير السنوي لعام 2020 الذي يعكس النتائج المالية للبنك خلال السنة الماضية وفقاً لأدائه، إضافة إلى تطوّر سير العمل الخاص ببنك الشام.

فقد حقق بنك الشام خلال السنة المالية 2020 أرباحاً صافية بلغت /32,506,848,238/ ليرة سورية، بربحية للسهم الواحد قدرها /406.34/ ليرة سورية، مقارنة بنحو /3,178,078,935/ ليرة سورية عن العام 2019 وربحية للسهم الواحد قدرها /39.73/ ليرة سورية.

وبلغ إجمالي حقوق المساهمين مع نهاية كانون الأول 2020 (63,894,623,543) ليرة سورية بارتفاع نسبته (123%) عن الفترة نفسها من العام 2019، في حين بلغت قيمة الموجودات /395,234,678,644/ ليرة سورية، بارتفاع نسبته (114%) عن المستوى الذي وصلت إليه مع نهاية كانون الأول من العام الماضي.

ووفقاً للنتائج المالية، يوصي مجلس الإدارة بعد موافقة الهيئة العامة غير العادية ما يلي: توزيع أسهم مجانية بزيادة رأس مال البنك بقيمة مليار ليرة سورية عن طريق ضم جزء من الأرباح المدوّرة القابلة للتوزيع وتوزيعها على المساهمين كأسهم منحة؛ ليصبح رأس مال البنك /9/ مليار ليرة سورية بعد موافقة الجهات الإشرافية.

في الختام، أتقدم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس الإدارة وفريق عمل بنك الشام بأسمى آيات التقدير إلى مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وسوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام.

وأود أن أعرب -باسم مجلس الإدارة- عن خالص الشكر والتقدير لجميع العاملين في بنك الشام على جهودهم المتواصلة لتعزيز مكانة البنك، وللمساهمين الأفاضل الذين أولونا تلك الثقة الغالية والمسؤولية الكبيرة التي نعتز بها، والتي تحفزنا على بذل أقصى الجهود لتحقيق أهداف البنك وتطلعاته واستراتيجيته.

حفظكم الله ورعاكم جميعاً
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

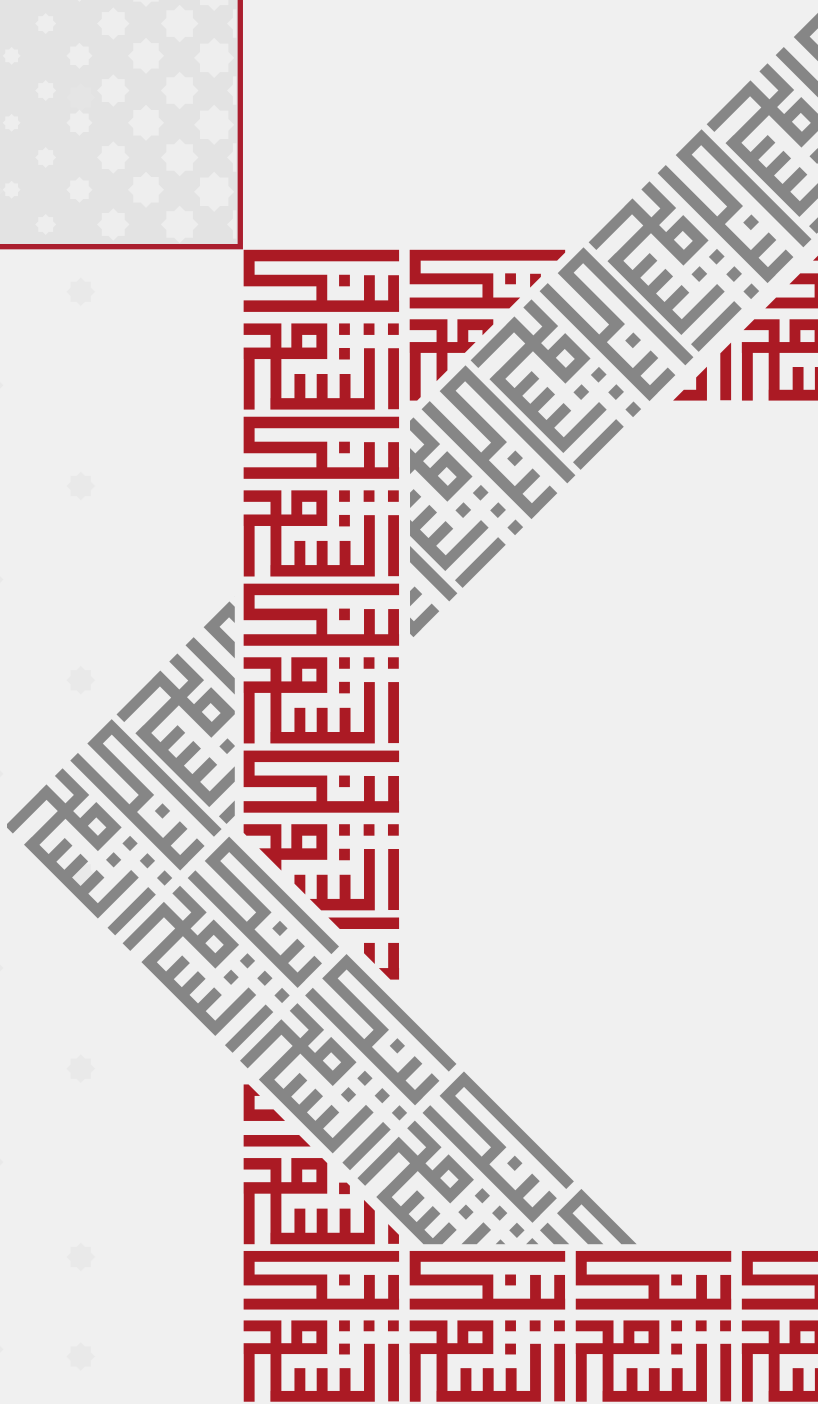


”

14thAnnual Report
التقرير السنوي

كلمة الرئيس التنفيذي

”



كلمة الرئيس التنفيذي

السادة المساهمين،
السادة أعضاء مجلس الإدارة،
السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية،

اسمحوا لي أن أرحب بكم في اجتماع الهيئة العامة غير العادية لعام 2020، ونستعرض معاً نتائج بنك الشام الذي واصل جهوده رغم كل التحديات سعياً إلى تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية بنجاح، لينتهي العام 2020 بإنجازات جيدة ونتائج إيجابية.

سارع بنك الشام على تشكيل لجنة عمل متخصصة وخطط استراتيجية تم وضعها لضمان استمرارية العمل، وتم تكيف هذه الاستراتيجية وفقاً للسياسات الصحية والإرشادات العالمية للوقاية من فيروس كورونا، وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية، إلا أن بنك الشام لزال يعمل بكامل طاقته ومستمر في أداء جميع أنشطته ومسؤولياته طوال هذه الفترة الحرجة.

فعلى صعيد المنتجات والخدمات المصرفية؛ أطلق بنك الشام خلال عام 2020 خدمة (Cham Xpress) لتوصيل الأموال للمتعاملين دون الحاجة إلى زيارة الفروع أو التوجه إلى الصرافات الآلية، لتكون هذه الخدمة الأولى من نوعها وأحد الحلول لتوقف الصرافات الآلية لدى بنك الشام والبنوك الأخرى لأسباب تقنية خارجة عن إرادة المصارف بالإضافة إلى إتاحة خيار آمن ومريح لاسيما بعد أزمة فيروس كورونا لتساعد في تخفيف التجمعات بالفروع، كما أطلقنا خدمة (التكن أولاً) لحجز المواعيد المسبقة هاتفياً لعملية فتح الحسابات في كافة فروعنا بدمشق والمحافظات حرصاً على وقت المتعاملين وراحتهم وصحتهم وتقديم الخدمات بسرعة أكبر، كما بادر بنك الشام إلى تأجيل كافة أفساس التمويل الشخصي المستحقة خلال الشهور (4-5-6/2020) دون أي غرامات انطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية تجاه متعامليه ومراعاة لظروف الحجر الصحي جزاء أزمة كورونا.

وعلى صعيد الفروع المصرفية سعى بنك الشام على أن تكون الفروع ذات ملكية خاصة للبنك مما يعزز من أصوله حيث تم خلال 2020 نقل فرع بنك الشام بحي المزرعة إلى ساحة الميسات وسط دمشق في موقع أكثر تميزاً وبمساحة أكبر، وحرصنا على شراء عقارين جديدين في شارع فيصل وسط مدينة حلب وشارع المحافظة في مدينة درعا. كما حصل بنك الشام خلال عام 2020 على شهادة نظام إدارة أمن المعلومات وفق المعيار الدولي (ISO/27001)، تقديراً لنظام إدارة أمن المعلومات المستخدم في البنك ونجاحه في تطبيق أعلى ضوابط ومعايير الأمن والسرية لحماية بيانات المتعاملين، ليكون بنك الشام الأول والوحيد في سورية الحاصل على هذه الشهادة العالمية.

ولأن أحد شواغل بنك الشام صحة وسلامة فريق عملنا ومتعاملينا وزبائن البنك، حرصنا منذ بداية جائحة كورونا تطبيق العديد من التدابير الوقائية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، نشر التوعية الدورية حول كيفية الوقاية من الإصابة بفيروس كورونا سواء في صالات الفروع أو عبر المنصات الخاصة ببنك الشام على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك تنفيذ حملات تعقيم دورية للمكاتب والفروع، بالإضافة إلى دعم العائلات التي انقطع مصدر رزقهم خلال فترة الحجر الصحي وتكريم الأطباء والممرضين والفنيين في بعض مشايف ومراكز العزل الصحي بدمشق، كل ذلك انطلاقاً من مسؤوليتنا المجتمعية، بالإضافة إلى توزيع الكمادات والمعقمات بشكل دوري على كافة الموظفين ومتعاملينا البنك.

وفي القطاع التعليمي كفل بنك الشام عدد من الطلاب الجامعيين، وتوزيع المستلزمات المدرسية على 500/ تلميذ، وتنفيذ ورشات عمل وتدريبات عملية لطلاب كلية التجارة والاقتصاد وذلك ضمن فروع البنك بدمشق وحلب، بالإضافة إلى إطلاق البرنامج التدريبي المأجور الخاص ببنك الشام (Chance Day) لتوفير فرص تدريب لمدة 6 أشهر باختصاصات متنوعة في الإدارة العامة لبنك الشام وفروعه المنتشرة بدمشق.

وتتويجاً لجهود البنك في المسؤولية المجتمعية خلال 2020، بادرت غرفة التجارة الدولية والغرفة الفتية الدولية في سورية بتكريم بنك الشام كأفضل شركة رائدة على مستوى سورية تطبق المسؤولية المجتمعية من أصل 112 شركة. إن الإنجازات لا تأتي جزافاً بل من خبرات وتجارب متراكمة وخطط مدروسة، وهنا بنك الشام وصل إلى مستوى مرموق بفضل ثقة متعاملينا ومساهمينا الكرام واستناداً إلى عملنا الدؤوب استطعنا أن نقدم لمتعاملينا ومجتمعنا منتجات وخدمات مصرفية تلبي الاحتياجات من خلال عمل مؤسسي وكوادر مؤهلة مع كامل التزامنا بأخلاقيات المهنة والقيم والمبادئ الإسلامية.

في الختام لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وسوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام، وأسأل الله تعالى كل التوفيق والسداد والرفعة لنا ولبلدنا الغالي سورية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي



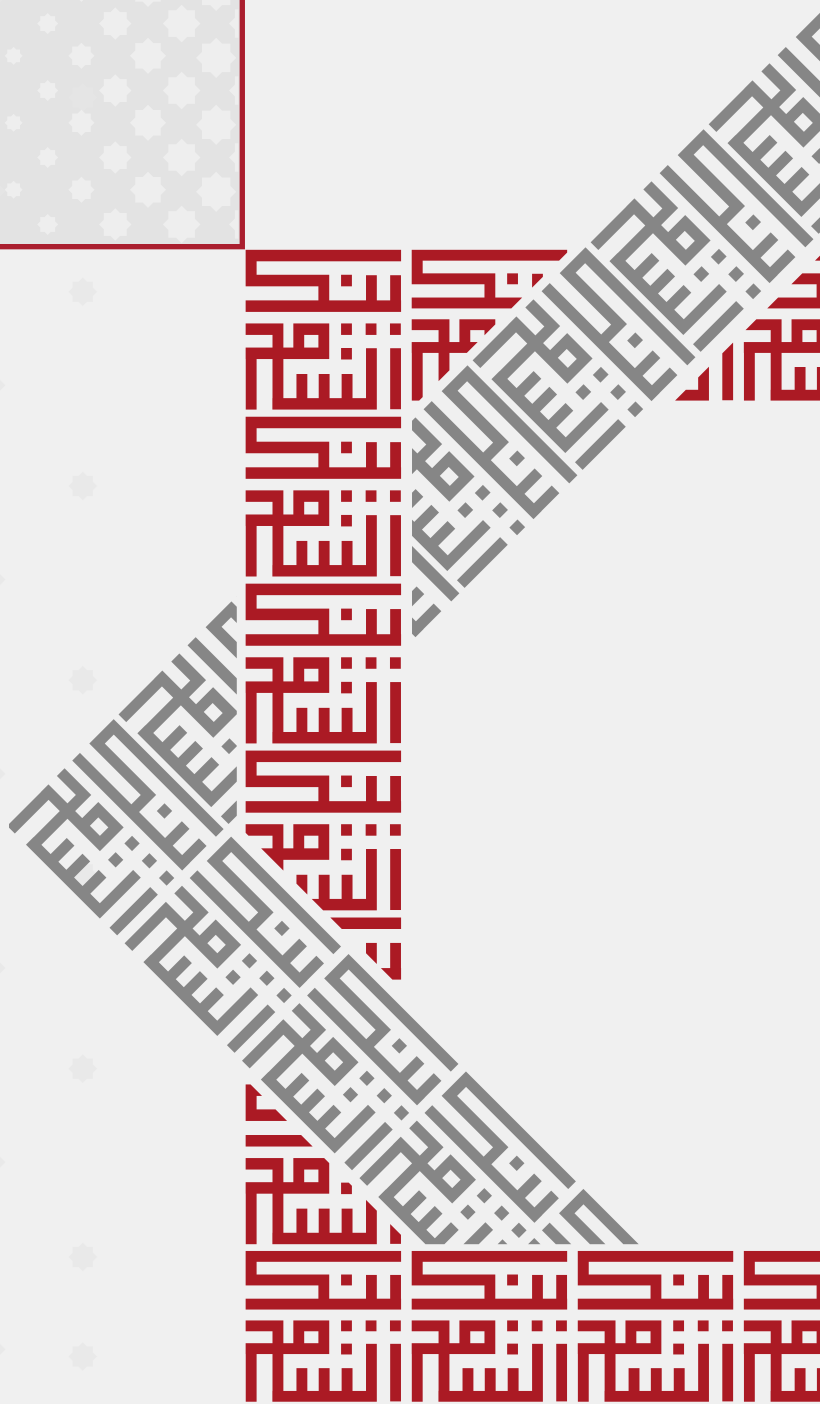


14th

Annual Report
التقرير السنوي

رؤيتنا، مهمتنا و قيمنا

”



رؤيتنا مهمتنا قيمنا

لمحة عامة عن بنك الشام:

تأسس بنك الشام، شركة مساهمة مغفلة في 7 أيلول/ سبتمبر 2006، برأس مال قدره 5 مليارات ليرة سورية بموجب السجل التجاري رقم 14809، وسُجِّل في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي برقم 15. يُعتبر بنك الشام أول مصرف إسلامي في سورية يتخذ الشريعة الإسلامية منهجاً له، وتخضع أنشطته وعمليات البنك لرقابة مصرف سورية المركزي وهيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام، وتمت زيادة رأس مال المصرف بقيمة إجمالية 3000,000,000 ل.س عن طريق اعتماد / 30,000,000 / سهم بقيمة اسمية / 100 / ل.س للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة، ليصبح إجمالي قيمة رأس المال 8,000,000,000 ليرة سورية.

رؤيتنا:

أن يكون بنك الشام بنكاً رائداً، يقدم خدمات مصرفية إسلامية مبتكرة و متميزة وفق أحدث المعايير المصرفية الدولية .

مهمتنا:

العمل على تلبية احتياجات كافة شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق نمو في العوائد، وضمانة تقاسم عادل للمنافع بين كافة الأطراف ذوي العلاقة كالمساهمين والمتعاملين والموظفين وغيرهم، وبما يساهم بقيام البنك بدوره في المسؤولية الاجتماعية.

قيمنا:

نعمل في بنك الشام بروح الفريق الواحد بفعالية وكفاءة عالية.

• **الانتماء:** ترسيخ روح الانتماء، والعمل بروح الفريق الواحد بفعالية وكفاءة عالية.

• **الأمانة:** تعزيز مبادئ الأمانة والمصداقية والشفافية من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متطورة طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

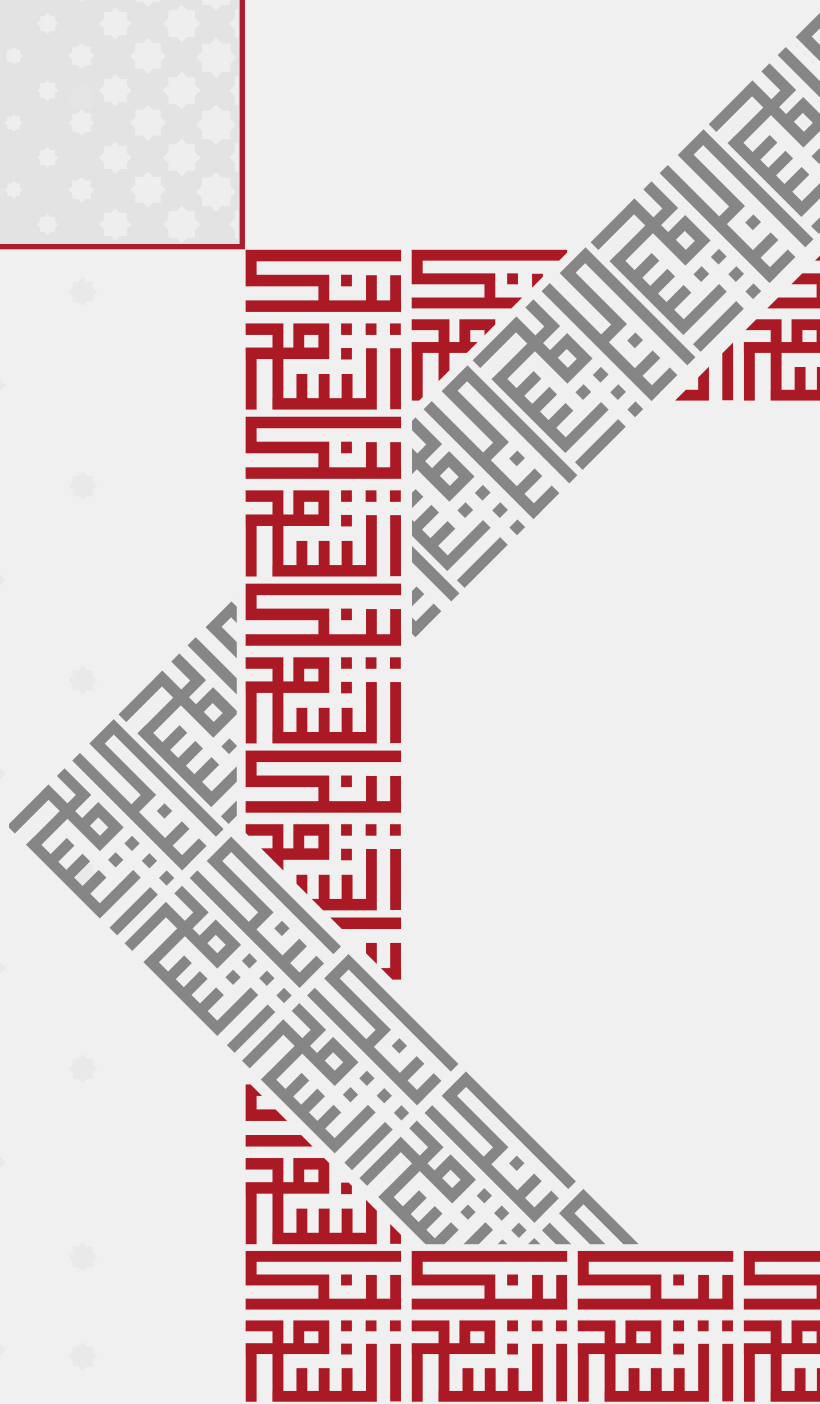
• **التزام:** تلبية كافة احتياجات العملاء والالتزام بتقديم خدمات تفوق توقعاتهم وجودة عالية.

• **ثقة:** كسب ثقة العملاء والمساهمين من خلال تقديم خدمات مصرفية متطورة وبجودة عالية والعمل على تحقيق نمو مستدام للأرباح.

• **دعم الموظفين:** الاهتمام بالموظفين، ورفع كفاءتهم، وتطوير خبراتهم، ومكافأة المتميزين منهم لتحقيق الرضا الوظيفي.

14thAnnual Report
التقرير السنويالخطة المستقبلية لعام
٢٠٢١

”



الخطة المستقبلية 2021

اعتمدت خطة العام 2021 على تنفيذ جميع ما تم تأجيله من أهداف خطة العام 2020 نتيجة جائحة كورونا تلك الخطة المبنية التي تمت بعد موافقة مجلس الإدارة على تمديد العمل بالاستراتيجية الخاصة بالسنوات السابقة لتشمل العام 2020 نظراً لأن الظروف الخاصة وحالة الترقب المحلية والعالمية تستدعي التروي في اعتماد استراتيجيات جديدة بانتظار نضج بيئة وظروف العمل على الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي.

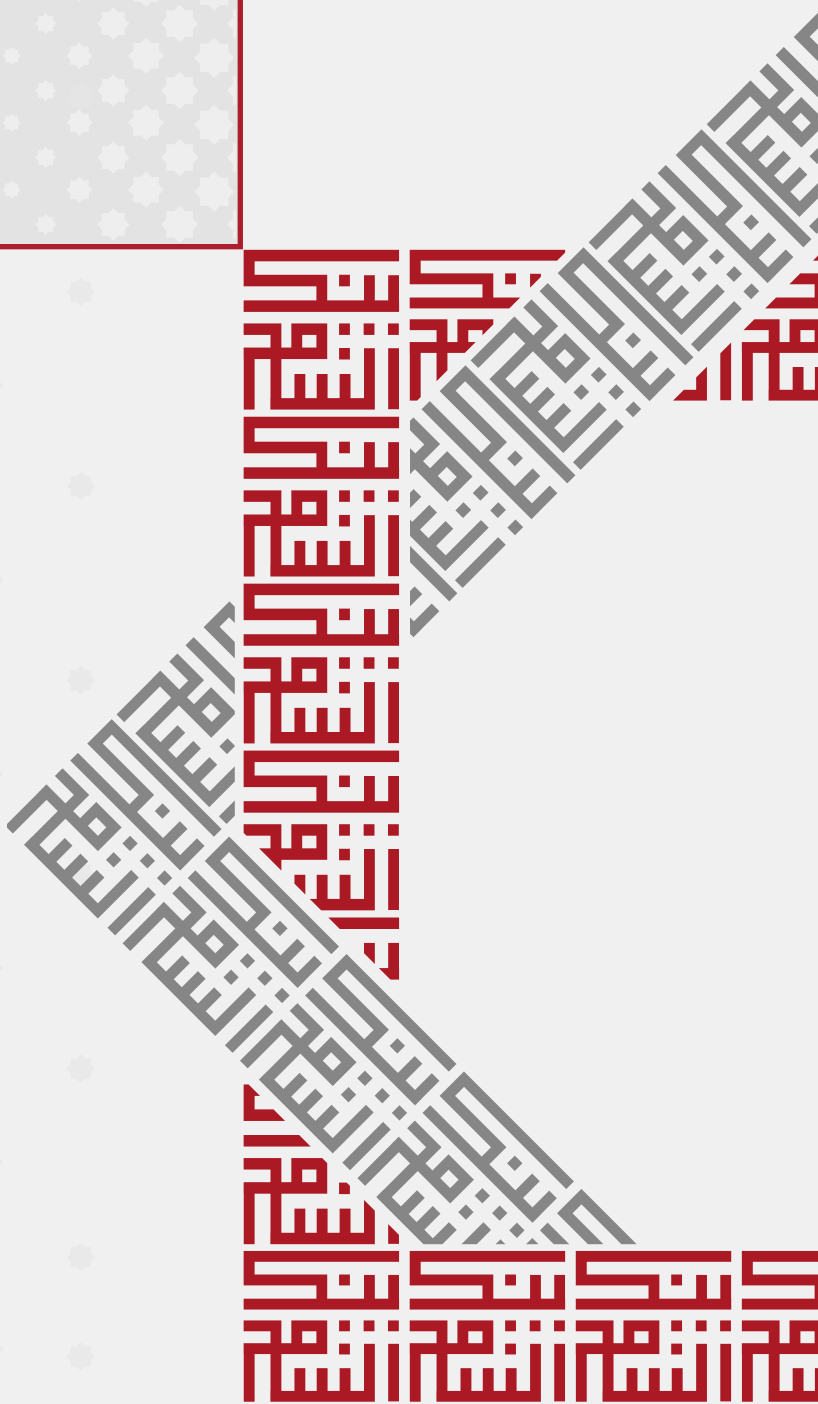
تم إعداد الخطة بعد دراسة المستجدات وتحليل البيئة الداخلية بالاعتماد على تحليل رباعي SWOT، وتحليل البيئة الخارجية والبيئة التنافسية PEST، والمستجدات التي رافقت بيئة العمل الخارجية للبنك. ارتكزت الأهداف التشغيلية الخاصة بالعام 2021 على تطوير الخدمات والخدمات والمنتجات إن كان على صعيد الخدمات الإلكترونية لتلائم التطور المنشود في بنية الدفع الإلكتروني الوطنية، وكذلك على صعيد المنتجات التمويلية لتلبي احتياجات كافة شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يضمن تحقيق دخل تشغيلي يؤمن استمرارية البنك بنشاطه وتقديم خدماته رغم الظروف والصعوبات المستجدة التي المحيطة ببيئة العمل.

حيث يمكن تلخيص أهم أهداف العام 2021 بما يلي:

1. تطوير في قنوات التوزيع الإلكترونية بما يتناسب مع تطور بنية الدفع الإلكتروني الوطنية.
2. التأكد من إعادة العمل بشكل طبيعي لشبكة الصرافات الآلية وصولاً إلى خدمة 24/7 لكافة الصرافات الآلية داخل مواقع البنك وخارجه وربطها مع الشبكات الوطنية المختلفة.
3. إطلاق حزمة من الخدمات تتعلق بالدفع الإلكتروني عبر نشر نقاط بيع POS وبوابات الدفع Payment Gateway وتطوير خدمات الدفع الإلكتروني عبر تطبيق شام موبايل.
4. تنويع محفظة التمويل التجاري من الناحية القطاعية ونشاط الجهات المتمولة بحيث تكون أكثر دعماً للقطاع الإنتاجي من خلال تمويل الأصول الإنتاجية.
5. زيادة مساهمة تمويلات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في المحفظة التمويلية.
6. تطوير الخدمات المصرفية للأفراد والشركات مما يرفع مساهمة رسوم وعمولات الخدمات في الدخل التشغيلي للبنك.
7. التوسع الجغرافي للفروع وافتتاح أربع مراكز عمل جديدة في كل من دمشق وحلب والمنطقة الساحلية.
8. الاستمرار في تطوير وظيفة الالتزام والامتثال بالبنك لتتواءم أفضل التطبيقات الدولية International Best Practice مما يعزز جهود البنك في رفع العقوبات المفروضة عليه منذ العام 2017.
9. رفع درجة رضا المتعاملين والتواصل معهم من خلال استبيانات دورية وقياس مستوى الرضا بشكل دوري.
10. تطوير البنية التحتية لموجودات البنك لاسيما التقنية منها لتخدم كفاءة العمل وصورة البنك أمام المتعاملين، وتوحيد كافة المواد التي تظهر اسم وشعار البنك.
11. الاستمرار في تطوير أساليب وتقنيات العمل بما يحقق الكفاءة في صرف النفقات لاسيما الإدارية وبالتالي زيادة الربحية.
12. تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنك وتكريس الظهور الإعلامي بما يعكس قيمه ورسالته.
13. الترويج والإعلان عن خدمات المصرف بكافة وسائل الإعلان المتاحة بما لا يخالف توجهات البنك وقيمه.

14thAnnual Report
التقرير السنوينشاطات البنك خلال عام
٢٠٢٠

”







سياسة الجودة وأمن المعلومات في بنك الشام

نحن في بنك الشام نلتزم بتلبية احتياجات ومتطلبات المتعاملين معنا والموظفين لدينا وفوردي الخدمات، والمحافظة على سرية وأمن معلوماتهم الشخصية، بما يتناسب مع المتطلبات القانونية والتشريعية في الجمهورية العربية السورية ومتطلبات نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015، ومتطلبات نظام إدارة أمن المعلومات ISO 27001:2013، وبما لا يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك انطلاقاً من شعار بنك الشام: «نعم، أمن، الزمان» من خلال:

1. العمل على طرح وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية متطورة تلبي احتياجات المتعاملين طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة لاختيارات أمن المعلومات بما يؤمن الخصوصية العالية لمتعاملينا.
2. السعي لكسب ثقة المتعاملين والمساهمين بالبنك، من خلال أدائه في السوق المصرفية وإنتاج أعماله، بالإضافة إلى تحقيق نمو مستدام للأرباح وذلك من خلال حماية أصول البنك، وتحديث سياسات البنك وإجراءاته، ومتابعة التطورات المتعلقة بالعمليات وحماية المعلومات، لضمان الالتزام بأعلى ممارسات الصناعة المصرفية الإسلامية في هذا المجال.
3. الاستمرار في الكادر البشري المميز للبنك من حيث ترسيخ روح الانتماء لموظفيه وإيجاد بيئة صالحة للعمل بروح الفريق الواحد وتزويدهم بالتأهيل الكافي للالتزام بأعلى معايير سرية معلومات المتعاملين.
4. الالتزام بكافة القوانين المحلية والتشريعات والقرارات النافذة لعمل السوق المصرفي على نحو عام، والإسلامي على نحو خاص، سواء منها الصادر عن السلطات القضائية أو تلك الصادرة عن الجهات الرقابية، إضافة إلى التزام البنك بالمعايير الدولية للقطاع المصرفي، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وفي جميع ذلك يتم الالتزام بالقرارات النافذة من المعلومات.
5. التزام البنك بتطبيق نظام إدارة الجودة، ونظام إدارة أمن المعلومات، ومراقبة كلا النظامين على نحو مستمر بغرض تحسين فاعليتهما على نحو متواصل، وإفادة الباطنين على نحو مستمر بمستويات من التوافق والتكامل بين النظامين.

كفاءتهم، لتحقيق أعلى مستويات من التوافق والتكامل بين النظامين.

الرئيس التنفيذي
أحمد يوسف الشام

PO-004 - 01/09/2020

Call Center
011-9398

CHAM BANK

أبرز نشاطات البنك خلال عام 2020



أبرز نشاطات البنك خلال عام 2020



بنك الشام يعقد اجتماع الهيئة العامة
ويرفع رأس ماله ليصبح 8/ مليار ل.س



بنك الشام بالتعاون مع غرفة تجارة دمشق
يقدم ندوة تعريفية حول المضاربة في البنوك الإسلامية



بنك الشام يؤرّع المستلزمات المدرسية
لبعض طلاب كيوان ودمر البلد والربوة



بنك الشام يوقع مع جمعية الفرقان الخيرية مذكرة تفاهم
لكفالة طلاب العلم بدمشق



بنك الشام ينفذ ورشة عمل حول "مدخل إلى عمل المصارف"
بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية



بنك الشام يرفع مشروع "أكاديمية سند" للتطوير المهني

أبرز نشاطات البنك خلال عام 2020



إطلاق تحدي "Million Challenge 1" لدعم السيدات المصابات بعرض سرطان الثدي

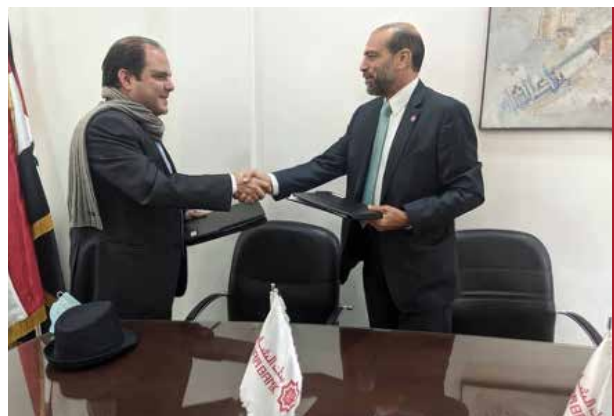


بنك الشام يشارك برعاية حفل خريجي الجامعة الوطنية الخاصة بحماة

نجمة جديدة في دمشق



بنك الشام يعلن عن الإطلاق الرسمي لفرعه الجديد في ساحة الميسات وسط دمشق



للعام الثالث، بنك الشام يرعى جائزة فخري البارودي للمؤرخين الشباب

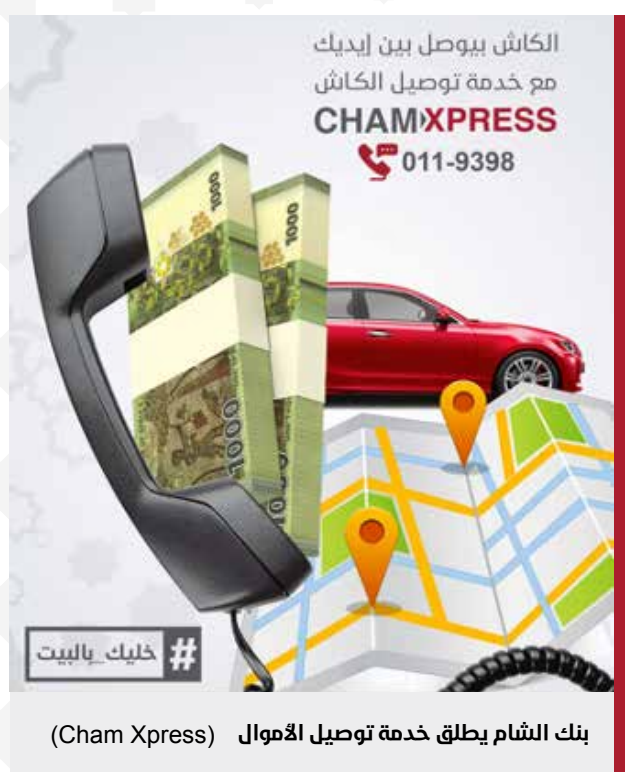


الجمعية السورية لعلاج سرطان الأطفال ورعايتهم تكرم بنك الشام في حلب تقديراً لدعمه ومساعدته ودعمه



تدريب عملي في فرع العزيزية بحلب

نشاطات وإجراءات البنك خلال جائحة كورونا 2020



نشاطات وإجراءات البنك خلال جائحة كورونا 2020



إضاءة المبانى باللون الأحمر تضامناً مع الكوادر الطبية
في المستشفيات بتصديهم لجائحة كورونا



بنك الشام يقدم مساهمة مالية للأطباء والممرضين
والعمال الفنيين في بعض مستشفيات دمشق



بنك الشام يحصد المركز الأول كأفضل شركة على مستوى سورية
في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لمواجهة كورونا



بنك الشام يشجع على استخدام خدمة "Drive through ATM"
خلال جائحة كورونا



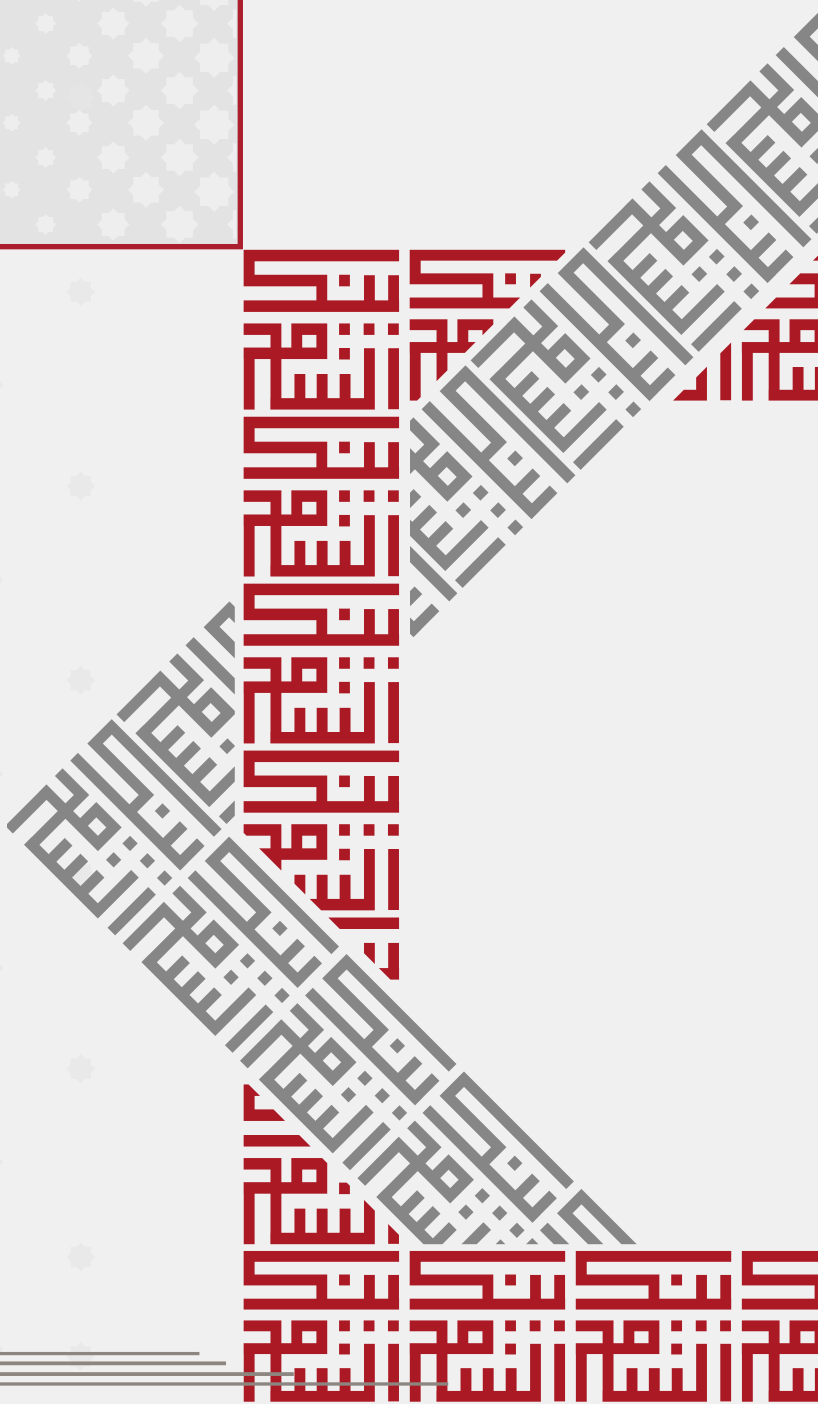
تكريم بنك الشام لفوزه بالمركز الأول على مستوى سورية
في تطبيق المسؤولية الاجتماعية



14^{the}Annual Report
التقرير السنوي

أعضاء مجلس الإدارة

”



أعضاء مجلس إدارة بنك الشام

السيد علي يوسف العوضي رئيس مجلس الإدارة

- حائز على بكالوريوس محاسبة من جامعة الكويت.
- عمل لدى مؤسسة البترول الكويتية كمحلل خزينة من 1999 إلى 2000.
- شغل منصب مدير إدارة الاستثمار لدى شركة الإستثمار العالمي من 2000 إلى 2005.
- شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لدى شركة مجموعة الأوراق المالية من 2005 إلى 2012.
- شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لدى الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2007 إلى 2012.
- يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة الأوراق المالية. وعضو مجلس الإدارة في شركة المستقبل العالمية للاتصالات.



السيد نبيل رفيق الكزبري نائب رئيس مجلس الإدارة

- حائز على دبلوم في هندسة التعدين من جامعة برلين عام 1960.
- تولى إدارة مجموعة الكزبري العائدة للعائلة في دمشق 1960، وسع أعمال المجموعة لتشمل 15 شركة، مقرها الرئيسي شركة فييمكس فيينا و يشغل فيها منصب الرئيس والمدير التنفيذي.
- الرئيس والمدير التنفيذي لشركة فيينا للبترولوكيموايات.
- رئيس مجلس إدارة شركة ترانسير للنقل الجوي.
- رئيس مجلس إدارة شركة بلزا هولدينغ.
- عضو مجلس إدارة في العديد من شركات الاستثمار السورية في قطاع الصناعات الزراعية والطبية.
- المؤسس والرئيس العربي لغرفة التجارة العربية النمساوية.
- عضو المنتدى الاقتصادي العالمي.
- عضو مجلس الأعمال العربي.
- حائز على العديد من الألقاب و الأوسمة منها مستشار اقتصادي للحكومة النمساوية من رئيس النمسا، وسام الأسد الفنلندي من قبل الرئيس الفنلندي، وسام الشرف الفضي الكبير من قبل الرئيس النمساوي، وسام الشرف الذهبي لمدينة فيينا من قبل حاكم فيينا.



السيد طارق فريد العثمان عضو مجلس الإدارة

- حائز على إجازة في إدارة الأعمال من جامعة الكويت.
- يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة التجارة والاستثمار العقاري من 2008 حتى الآن.
- شغل منصب المدير العام في شركة مدينة الأعمال الكويتية من نيسان/ أبريل 2007 إلى كانون الأول/ ديسمبر 2007.
- شغل منصب مدير إدارة الإئتمان في بنك الكويت والشرق الأوسط من 1999 إلى 2003.
- شغل منصب مسؤول مشاريع صناعية لإدارة المشاريع في بنك الكويت الصناعي من 1993 إلى 1999.



أعضاء مجلس إدارة بنك الشام

الدكتور علي خونده عضو مجلس الإدارة

- حائز على دكتوراه في القانون الدولي وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سان فرانسيسكو.
- حائز على شهادة في الدراسات التنموية من جامعة كاليفورنيا.
- شريك ونائب الرئيس التنفيذي لدى مجموعة خونده.
- المستشار السابق لنائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.
- تولى رئاسة الوحدة المركزية للشراكة بين القطاع العام والخاص.
- رئيس مجلس إدارة مجلس الأعمال السوري - الهندي



الدكتور غياث القطيني: عضو مجلس الإدارة

- حائز على دكتوراه في الهندسة المدنية من الجامعة التقنية للهندسة المدنية في بوخارست- رومانيا.
- حائز على إجازة في الهندسة المدنية من جامعة دمشق.
- عمل لدى مؤسسة الإنشاءات العسكرية منذ 1981 وحتى 1985.
- انتقل للعمل في محافظة دمشق بدءاً من 1986 وحتى 2006 ومن ثم عمل لدى الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية. ليصبح بعدها المدير العام لهيئة التطوير العقاري.
- يشغل حالياً منصب نقيب المهندسين السوريين.



السيد أسامة طاهر عضو مجلس الإدارة

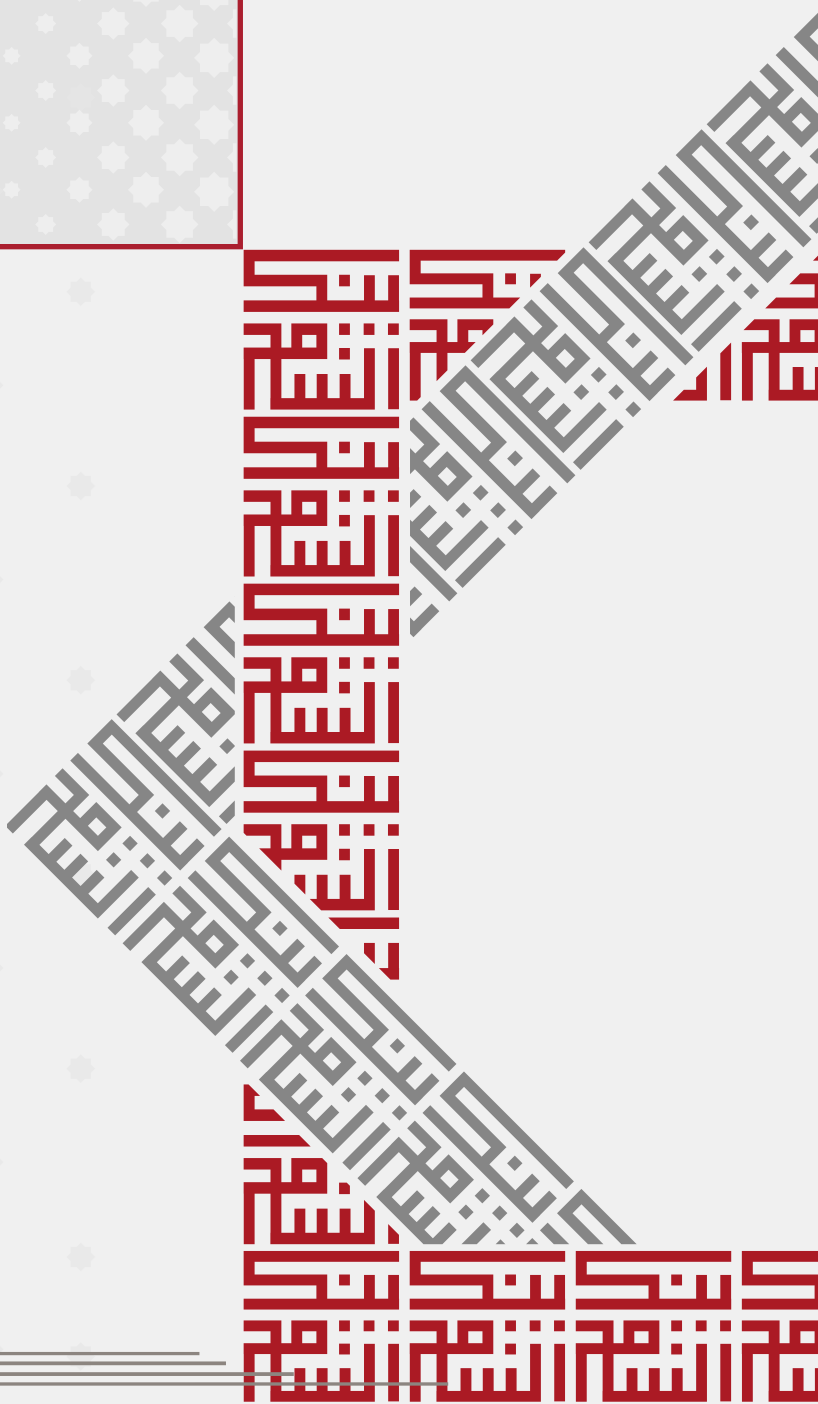
- حائز على إجازة من كلية التجارة قسم المحاسبة في جامعة دمشق عام 1966.
- شغل منصب مدير مالي في الشركة الصناعية التجارية لمواد البناء في المملكة العربية السعودية من 1966 إلى 1972.
- شغل منصب مدير عام شركة "سيمبكس" لتجارة الورق والكرتون في المملكة العربية السعودية من 1972 إلى 1980.
- عمل كمدير في شركة مجموعة الكزبري لتجارة الورق والكرتون بدمشق من 1980 إلى 2005.
- في عام 2006 شغل منصب مدير عام مؤسسة فيمبكس النمساوية المستثمرة لمعمل الورق بدير الزور، ولا يزال يمارس العمل فيها حتى تاريخه. إضافة إلى إشرافه المباشر على مطبعة طاهر وأولاده لطباعة الورق والكرتون بدمشق.



14thAnnual Report
التقرير السنوي

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

”



أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام

الدكتور أحمد حسن رئيس هيئة الرقابة الشرعية



- دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق
- أستاذ مساعد في كلية الشريعة بجامعة دمشق، ورئيس قسم الاقتصاد الإسلامي في كلية الشريعة بجامعة دمشق
- مدرس لمواد المعاملات المالية والاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات والعمليات المصرفية الإسلامية والمعايير الشرعية والرقابة الشرعية والتأمين والتمويل الإسلامي، في عدد من الجامعات السورية، كما يشرف ويناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في عدد من الجامعات السورية والعربية
- له العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية المحكمة والمنشورة
- لديه خبرة في مجال التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية لأكثر من ثلاث عشرة سنة، أربع سنوات في مجال التأمين التكافلي
- مدرب معتمد في مجال المصارف الإسلامية والمعايير الشرعية والتأمين التكافلي

الأستاذ عبد السلام محمدا نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية



- درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله (قيد الإنجاز)، ماجستير في الفقه المقارن من جامعة أم درمان الإسلامية، إجازة في الشريعة الإسلامية من جامعة دمشق
- مدرس لمادة المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة ومادة أصول الاقتصاد الإسلامي والنظريات الفقهية في كلية الشريعة، والقانون في معهد الشام العالي
- لديه خبرة في مجال المصارف الإسلامية لأكثر من ثمان سنوات
- عضو (زميل) في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) (CSAA)
- مدرب معتمد من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
- حائز على شهادة المدقق والمراقب الشرعي من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي عضو هيئة الرقابة الشرعية

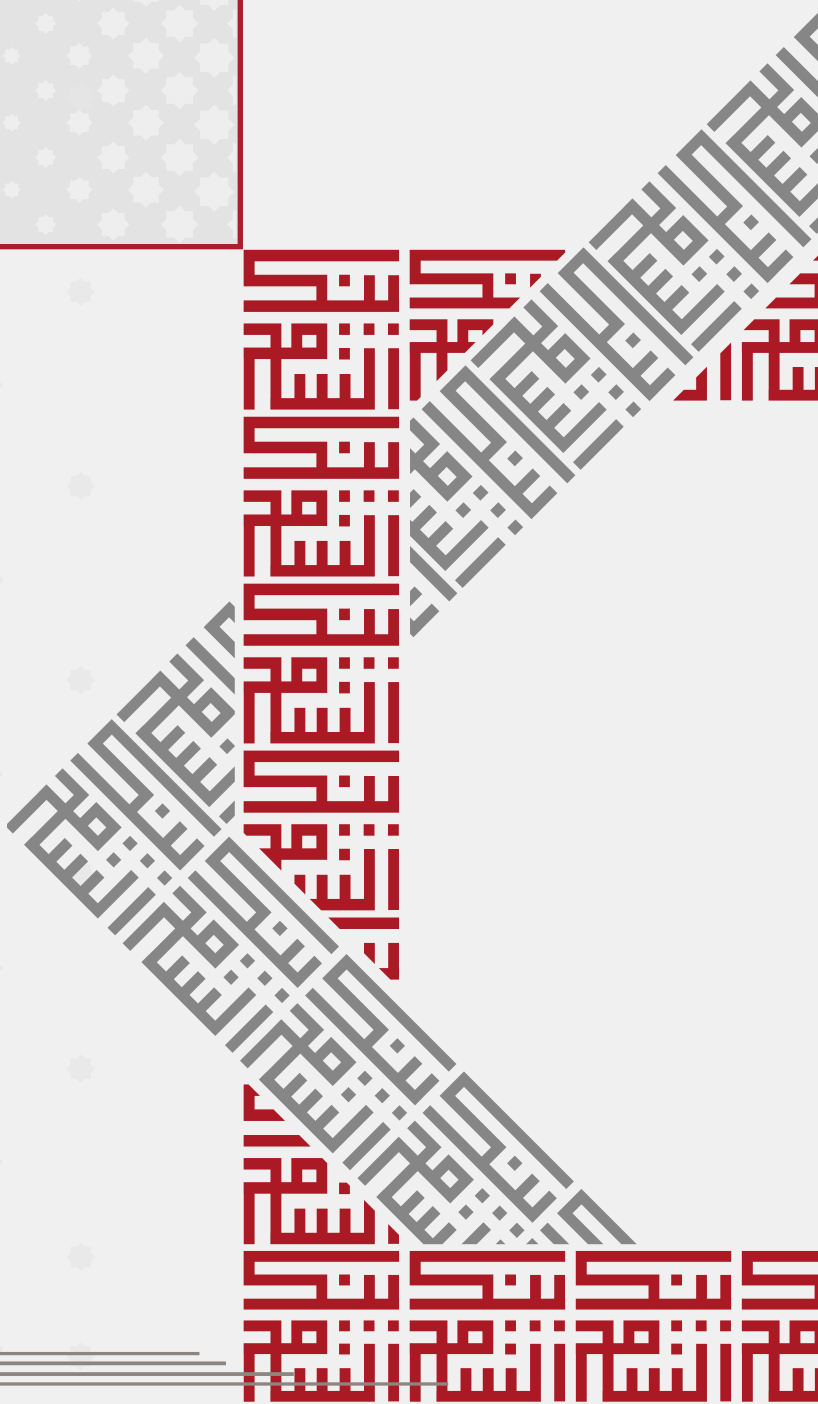


- دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق
- أستاذ مادة الفقه الإسلامي وأصوله في كلية الشريعة بجامعة دمشق، له العديد من المقالات المحكمة في مجلة جامعة دمشق ومجلات أخرى، يشرف ويناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في عدد من الجامعات
- رئيس اتحاد علماء بلاد الشام
- رئيس هيئة الرقابة الشرعية في الشركة الإسلامية السورية للتأمين
- لديه خبرة في أعمال المصارف الإسلامية الرقابة عليها لمدة تزيد عن عشر سنوات
- عميد كلية الشريعة جامعة دمشق سابقاً
- عضو في الهيئة الاستشارية التابعة لمجلس النقد والتسليف - سابقاً
- شارك في مؤتمرات إسلامية في عدد من البلدان الإسلامية وألقى محاضرات في مختلف القضايا الإسلامية
- عضو في أكاديمية آل البيت الملكية وفي مجلس كرسي الأكاديمية وعضو سابق في الهيئة التدريسية بجامعة العلوم الإسلامية العالمية في عتّان

14thAnnual Report
التقرير السنوي

الإدارة التنفيذية

”



الإدارة التنفيذية

السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي



مصرفي سوري حاصل على العديد من الشهادات الأكاديمية و المهنية منها إجازة في الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة المصرية الأمريكية الدولية و بكالوريوس تنفيذي في إدارة الأعمال بالإضافة إلى شهادة CIB " مصرفي إسلامي معتمد" من المجلس العام للبنوك الإسلامية و شهادة في الإدارة المتكاملة للمشاريع من معهد الدراسات المصرفية بالإضافة لحصوله على شهادة الدكتوراه الفخرية في مجال إدارة المشاريع المصرفية.

خبرة مصرفية تزيد عن 38 عام قضاها في مصارف تقليدية ومن ثم إسلامية تبوأ خلالها عدة مناصب قيادية مهمة حيث كان له باع كبير في العمل بمصارف دولة الكويت منها مدير قطاع العمليات في البنك التجاري الكويتي و رئيس مجموعة العمليات بالوكالة و رئيس إدارة تحليل الأعمال في بنك بوبيان إلى أن عمل مستشار لرئيس مجلس إدارة بنك الشام منذ عام 2011 ليشغل بعدها منصب مدير عام بالوكالة لبنك الشام منذ عام 2012 و يصبح رئيساً تنفيذياً للمصرف مع نهاية شهر نيسان 2016.



عبد الرزاق القطراوي
نائب الرئيس التنفيذي (الخدمات المساندة)

حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد و شهادة دبلوم دراسات عليا في البحوث والدراسات الاقتصادية من معهد البحوث و الدراسات العربية / جامعة الدول العربية - القاهرة - دبلوم مهني في الائتمان المتقدم من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية - شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية كما حصل على شهادة مهنية في الائتمان المتقدم من مؤسسة MOODY'S الأمريكية .

انضم إلى بنك الشام ليشغل منصب مساعد المدير العام لقطاع الخدمات المساندة خلال عام 2014 ، و قد تمت ترقيته مع نهاية عام 2016 ليصبح نائباً للرئيس التنفيذي ، حيث سبق له العمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمساعد رئيس تنفيذي لإدارة مراجعة و مراقبة ومتابعة التمويل ومديراً تنفيذياً لقطاع التمويل كما عمل سابقاً في المصرف الدولي للتجارة و التمويل كمساعد للمدير العام للعمليات ، هذا وقد قام السيد القطراوي بشغل منصب مدير ائتمان أول في بنك الاسكان للتجارة و التمويل الأردن وعمل في البنك العربي الوطني السعودية و البنك العربي الأردن .



ماجد العظمة
نائب الرئيس التنفيذي (الخدمات المصرفية)

حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دمشق - دبلوم في الاقتصاد المالي والنقدي - ماجستير في المصارف من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - شهادة مقرض معتمد في البنوك التجارية CLBB الصادرة عن المعهد الأمريكي للمصرفيين المعتمدين - شهادة مراقب ومدقق شرعي معتمد CSAA الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالإضافة لكونه عضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

انضم إلى بنك الشام بداية عام 2014 ليشغل منصب مساعد المدير العام لقطاع الخدمات المصرفية و قد تمت ترقيته مع نهاية عام 2016 ليصبح نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية، هذا و قد بدأ العمل المصرفي في المصرف الدولي للتجارة والتمويل مع انطلاقة العمل المصرفي الخاص في سورية، كما عمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمسؤول عن شبكة الفروع ومن ثم مدير فرع في عام 2007 ومدير للفرع الرئيسي في العام 2009 ، ليعمل بعد ذلك في بنك البركة سورية في العام 2010 بمنصب مدير إدارة الخدمات المصرفية والفروع ومدير تطوير المنتجات بالوكالة .

الإدارة التنفيذية

سناء الموصلي

مدير إدارة تقنية المعلومات ومكلف بالإدارة الهندسية

مهندس مستشار حاصلة على بكالوريوس في الهندسة الالكترونية من جامعة دمشق بالإضافة إلى حصولها على دبلوم المهارات الدبلوماسية والعلاقات الدولية من الجامعة الدولية الالكترونية ، لديها خبرة واسعة في مجال إدارة تقنية المعلومات لمدة تزيد عن 24 عام ، حيث شغلت منصب مدير إدارة تقنية المعلومات في بنك الشام منذ عام 2007 بعد أن سبق لها العمل في المصرف التجاري السوري بمنصب مساعد مدير إدارة تقنية المعلومات. لديها خبرة واسعة في إدارة المشاريع الهندسية، حيث شغلت منصب مدير الإدارة الهندسية تكليفاً في بنك الشام منذ عام 2015 .



وسيم جندلي الرفاعي

مساعد الرئيس التنفيذي - التمويل و الفروع

حاصل على ماجستير اختصاص العمليات المصرفية من جامعة ليفربول في بريطانيا- بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص ادارة الأعمال من جامعة البلمند في لبنان و دبلوم في المهارات الدبلوماسية و العلاقات الدولية من الجامعة الدولية الالكترونية، يتمتع بخبرة مصرفية تزيد عن عشر سنوات حيث بدأ العمل المصرفي في بنك سورية و المهجر عام 2005، ومن ثم شغل منصب مدير إدارة التمويل التجاري في بنك الشام منذ عام 2007 وتمت ترقيته السيد وسيم إلى منصب مدير إدارة التمويل في بداية عام 2013 ، وكلف بإدارة شؤون الفروع خلال عام 2018 ليصبح مساعد الرئيس التنفيذي-قطاع الفروع والتمويل من بداية عام 2020



جمانة الحموي

مدير الإدارة المالية

حاصلة على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق خبرة في مجال المحاسبة والتحليل المالي تزيد عن عشر سنوات. بدأت العمل المهني عام 2002 في عدة شركات صناعية وتجارية وخدمية لتنضم لبنك في بنك سورية الدولي الإسلامي في عام 2007 بمنصب مراقب مالي في الإدارة المالية، باشرت العمل في بنك الشام بصفة مدير الإدارة المالية في عام 2013.



سامر حناوي

مدير إدارة الخزينة

حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق بالإضافة إلى شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد CIB الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. لديه خبرة مصرفية تزيد عن 15 عام، بدأ العمل في قطاع المصارف في البنك العربي عام 2016 بمنصب متداول عملات أجنبية، باشر العمل في بنك الشام عام 2014 بصفة مدير إدارة الخزينة.



رنا الهامش

مدير إدارة الجودة

حاصلة على شهادة مساعد مجاز في الاقتصاد والتجارة اختصاص إدارة أعمال، خبرة في مجال العمل المصرفي تزيد عن 12 سنة وخبرة في مجال نظم إدارة الجودة حيث لديها العديد من الشهادات في هذا الاختصاص أبرزها شهادة مدقق رئيسي لنظام إدارة الجودة وفق المواصفة القياسية 2015/9001 من جهة المنح العالمية TUVSUD. انضمت لبنك الشام في بداية عام 2014 بمنصب مدير إدارة الجودة بالإضافة إلى تكليفها بمهام إدارة قسم الخدمات الالكترونية بسبب خبرتها المصرفية والتي بدأتها في بنك سورية الدولي الإسلامي عام 2008 بمنصب نائب مدير الفرع الرئيسي ومن ثم انتقالها إلى بنك البركة سورية في عام 2012 بمنصب مدير قسم القنوات الالكترونية .



الإدارة التنفيذية

راما يوسف

مدير إدارة الموارد البشرية ومكلف بإدارة التسويق و العلاقات العامة

حاصلة على شهادة البكالوريوس من جامعة دمشق قسم اللغة الانكليزية، بالإضافة إلى شهادة إدارة الموارد البشرية من المكتب الاستشاري السوري بالإضافة إلى حصولها على على دبلوم المهارات الدبلوماسية والعلاقات الدولية من الجامعة الدولية الالكترونية ، لديها خبرة في مجال ادارة الموارد البشرية لمدة تزيد عن عشر سنوات انتقلت خلالها للعمل في قطاعات مختلفة منها الاتصالات و شركات صناعية لتنضم للعمل المصرفي في عام 2015 كمديراً لإدارة الموارد البشرية في بنك الشام و نظراً لخبرتها وتبؤها مناصب قيادية كلفت بإدارة التسويق والعلاقات العامة في البنك مع نهاية عام 2017



هادي النوري

مدير إدارة المشتريات و مكلف بإدارة الشؤون الادارية

حاصل على شهادة بكالوريوس في ادارة الاعمال اختصاص مالية ومصارف من الجامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا. بدأ العمل المصرفي منذ عام 2010 حيث تدرج في الوظائف إلى أن شغل منصب رئيس وحدة المشتريات في إدارة الشؤون الإدارية في المصرف الدولي للتجارة والتمويل لينضم إلى بنك الشام مع بداية عام 2015 بمنصب مدير إدارة المشتريات ومن ثم كلف بإدارة الشؤون الادارية في نهاية عام 2015.



معد الفارس

مدير إدارة التجارة الخارجية

حاصل على شهادة (L/Cs) (UCP-600) من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، خبرة في القطاع المصرفي تزيد عن ثمانية وثلاثون عام شغل خلالها عدة مناصب في المصرف التجاري السوري آخرها مدير إدارة العمليات، شارك بالعديد من المؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة في المصارف الإسلامية والتجارة الخارجية، التحق ببنك الشام عام 2012 بمنصب مدير إدارة التجارة الخارجية.



شادي خالد

مدير إدارة العمليات المركزية

حاصل على بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة أعمال من جامعة دمشق- الماجستير المهني التنفيذي في المالية الإسلامية الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. تعيين في بنك الشام في نهاية عام 2007 حيث تدرج في عدة مناصب وظيفية في البنك لتتم ترقيته لمنصب مدير إدارة العمليات المركزية مع نهاية عام 2014.



ميسر الصعب

مدير إدارة رقابة الائتمان

حاصل على بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة أعمال من جامعة دمشق، يتمتع بخبرة مصرفية لمدة 12 سنة حيث بدأ عمله في شركات الصرافة بداية عام 2009 في الشركة العالمية للصرافة و الحوالات المالية و من ثم انتقل الى العمل المصرفي في بنك سورية الدولي الاسلامي بنهاية عام 2009 و تدرج في عدة مناصب وظيفية الى أن انضم الى بنك الشام بمنصب مدير ادارة مراقبة الائتمان.



محمد باش
مدير الإدارة القانونية



حاصل على ماجستير في قانون الأعمال الداخلي و الدولي من جامعة دمشق و جامعة باريس الثانية ، بدأ حياته المهنية منذ عام 2009، حاصل على لقب محامي استاذ ولديه خبرة واسعة في العمل القانوني والقضائي في المجال المصرفي والشركات و الصيرفة الإسلامية، عمل كمستشار قانوني في المصرف الدولي للتجارة و التمويل منذ عام 2011. التحق بنك الشام في نهاية عام 2013 و شغل منصب مدير الإدارة القانونية في البنك.

عزت دياب
مدير إدارة المخاطر



حاصل على درجة الماجستير في الإدارة المالية للشركات المساهمة من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية . خبرة مصرفية تزيد عن 14 سنة بدأت مع فترة تأسيس بنك الشام عام 2006 ، شغل مناصب إدارية متعددة بدءاً من رئيس قسم الحسابات المالية و الإدارية إلى منصب مساعد مدير إدارة الائتمان و التمويل التجاري ليحصل بعد ذلك على ترقية تم من خلالها تعيينه مديراً لإدارة المخاطر منذ بداية عام 2014.

محمد انس سكر
مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي



حاصل على إجازة في الحقوق من جامعة دمشق- دبلوم في الاقتصاد الإسلامي - إجازة في الشريعة والقانون من جامعة بلاد الشام- الماجستير المهني في المالية الإسلامية من المجلس العام للبنوك (CIBAFI)، حاصل على شهادة المراقب والمدقق الشرعي المعتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (AAOIFI)، التحق بفريق بنك الشام عام 2009 ليتدرج في المناصب الوظيفية ويكون مديراً لإدارة التدقيق الشرعي مع نهاية عام 2016.

سامي عبد الوهاب
مدير إدارة التدقيق الداخلي



حاصل على دكتوراه في المحاسبة من جامعة دمشق، وعلى شهادة محاسب قانوني سوري ، خبرة في مجال التدقيق الداخلي تزيد عن 15 سنة، شغل خلالها منصب مدير التدقيق الداخلي وأمين سر مجلس الإدارة في سوق دمشق للأوراق المالية، ورئيس الحسابات في شركة الإستثمار لما وراء البحار للتطوير العقاري، ومدير تدقيق في شركة طلال أبو غزالة، التحق ببنك الشام عام 2017 بمنصب مدير إدارة التدقيق الداخلي.

أنس قرضاب
مدير إدارة التنسيق والمتابعة



حاصل على درجة الماجستير - اختصاص إدارة مالية - من المعهد العالي لإدارة الأعمال/ هب/ - درجة بكالوريوس من جامعة دمشق اختصاص مصارف وتأمين ، وعلى شهادة المحاسب القانوني يتمتع بخبرة مالية ومصرفية تزيد عن 12 عام، فقد عمل كمدير مالي لشركة البحر المتوسط للمقاولات والتجارة العامة، وموظف إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن، ومراقب مصرفي داخلي لدى بنك قطر الوطني ، ومدير مالي في منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، وانضم إلى بنك الشام خلال شهر تشرين أول من عام 2017 للعمل كمدير إدارة التنسيق والمتابعة.

محمد عرفة خضرة
مدير إدارة مراقبة الالتزام

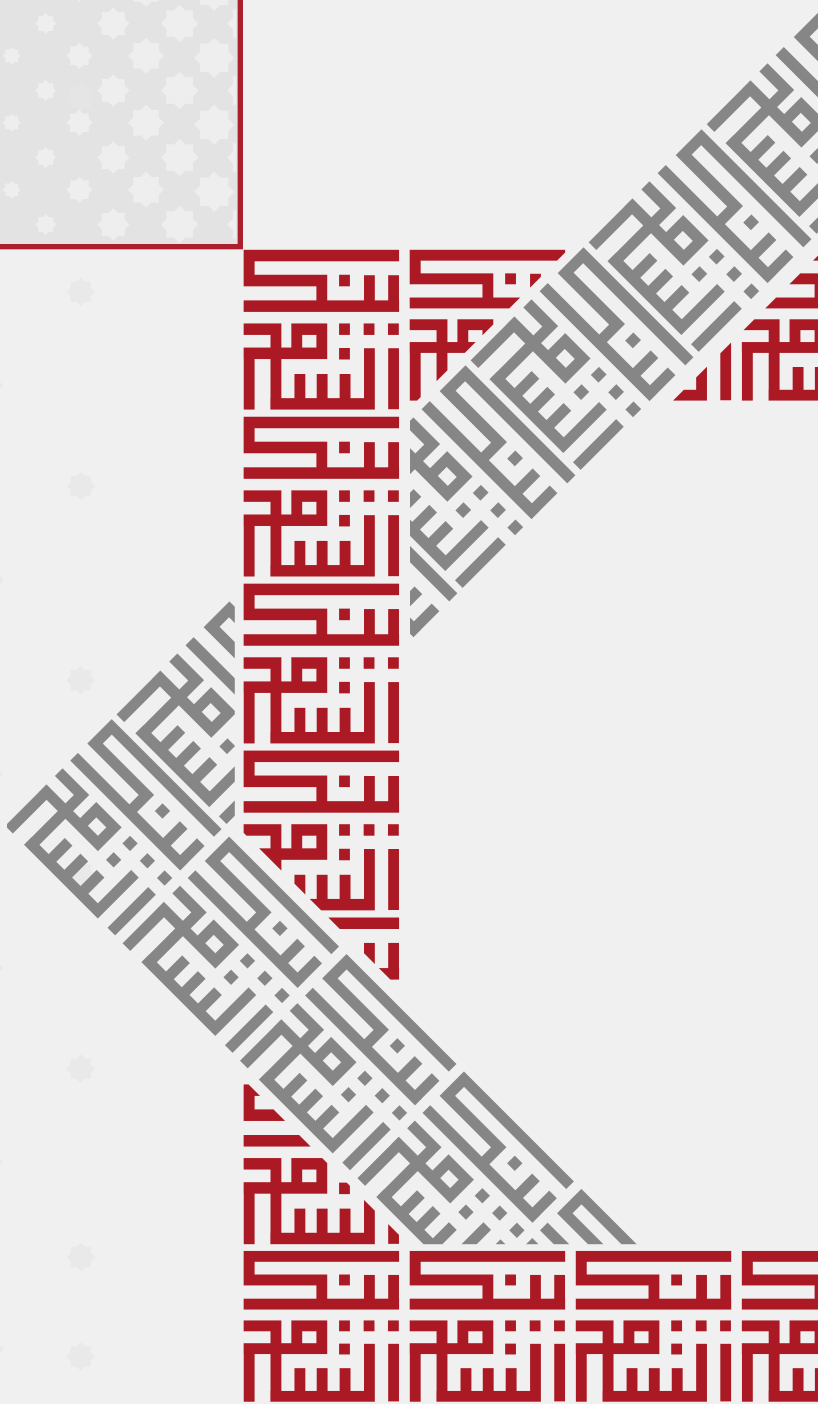


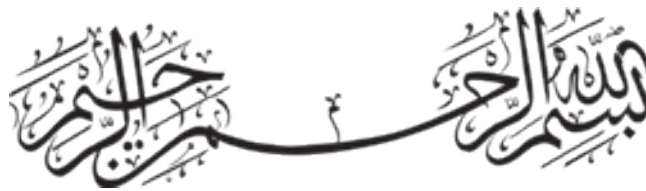
حاصل على إجازة في الإقتصاد-قسم المحاسبة من جامعة دمشق وعلى شهادة المحاسب القانوني السوري - شهادة الأخصائي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي (CISSA) وشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد (CIB) خبرة مصرفية تزيد عن اثنا عشر عاماً في مجال الرقابة المصرفية والتدقيق والالتزام حيث بدأ العمل المصرفي مع بنك الشام عام 2009 بصفة مراقب مصرفي داخلي حتى نهاية عام 2017، ليتبوأ بعد ذلك منصب مدير إدارة مراقبة الالتزام.

14thAnnual Report
التقرير السنوي

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

”





التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
إلى السادة مساهمي بنك الشام الكرام:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

استناداً إلى الفقرة ج من المادة ١٠ من المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥
واستناداً إلى الفقرة هـ من المادة (٤٠) من النظام الأساسي للبنك

تقدم هيئة الرقابة الشرعية إلى حضراتكم تقريرها السنوي:

١. قامت هيئة الرقابة الشرعية باعتماد العقود النمطية ودراسة جميع الموضوعات التي عرضت عليها والإجابة على الاستفسارات المتعلقة بشأنها وتأكدت من مراعاة الضوابط الشرعية فيها.
٢. اطلعت الهيئة على الميزانية العامة للبنك، وبيان الأرباح والخسائر، والإيضاحات حول البيانات الحسابية، ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما اطلعت عليه.
٣. تقع مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على الإدارة، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم.
٤. تم تخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية وتوصلنا من خلال مراجعتنا لأعمال المصرف إلى أدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٥. تمت مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الدورية المرفوعة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، والمشتتة على أنواع مختلفة من العمليات المنفذة في البنك، وقد رجعت الملاحظات الواردة من قبل لجنة التدقيق في ضوء توضيحات الجهات المعنية، واتخذت بشأنها القرارات والتوجيهات المناسبة.

٦. في رأينا:

- إن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠م تبين أنها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن توزيع الأرباح على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقد تبرع المصرف بتحمل جميع نفقات عمليات الاستثمار ولم يحلّل أصحاب الحسابات الاستثمارية أيّاً منها.
- إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها في حساب لصرفها في أغراض خيرية.
- تم حساب الزكاة وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية وتقع مسؤولية إخراج الزكاة على عاتق المساهمين.

نسأل الله العليّ القدير أن يوفق البنك والقائمين عليه لما فيه الخير والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دمشق في الحادي عشر من شهر شعبان لعام ١٤٤٢هـ

الموافق لـ الخامس والعشرين من شهر آذار لعام ٢٠٢١م

الدكتور / محمد توفيق رمضان عضو الهيئة

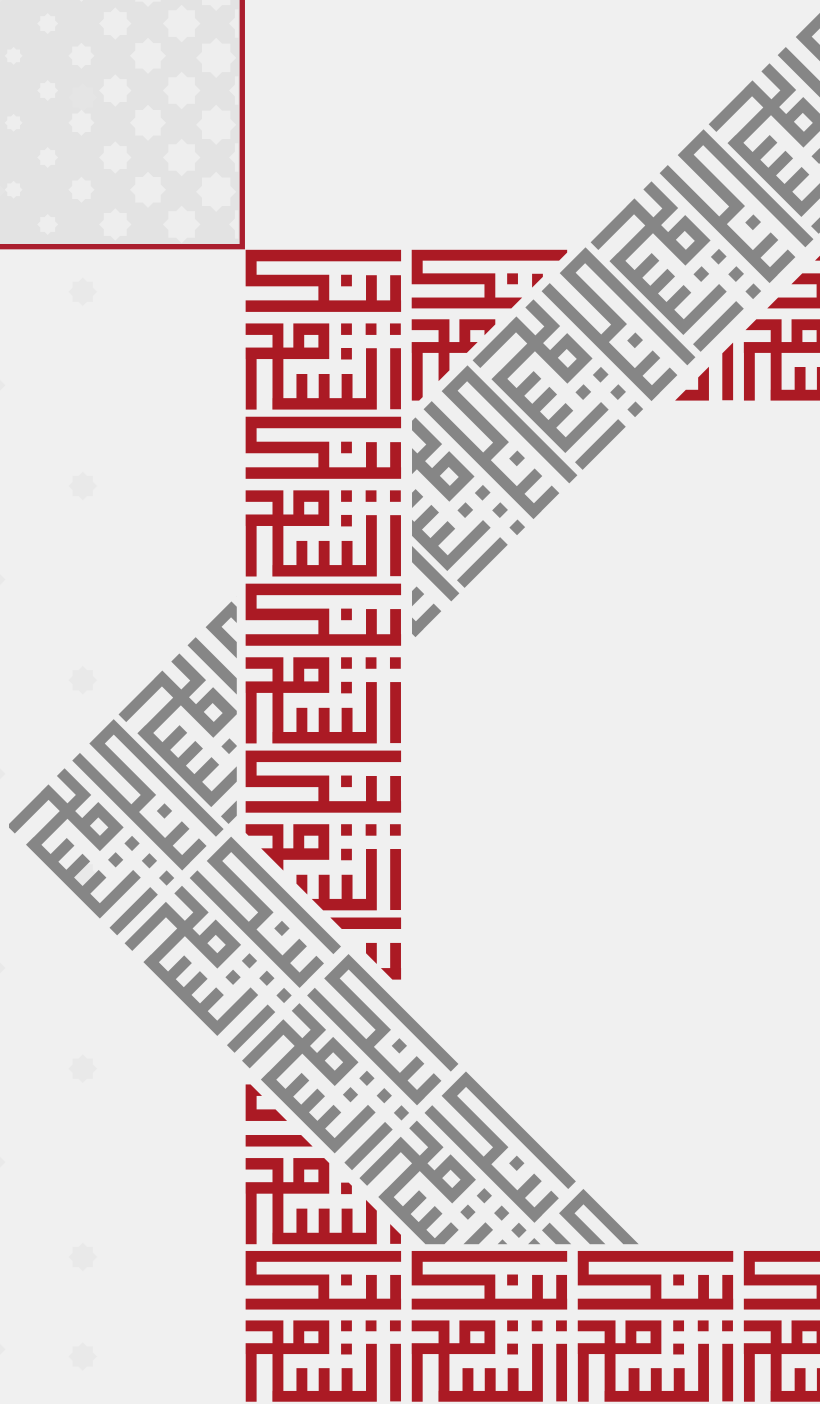
الأستاذ / عبد السلام محمده نائب رئيس الهيئة

الدكتور / أحمد حسن رئيس الهيئة

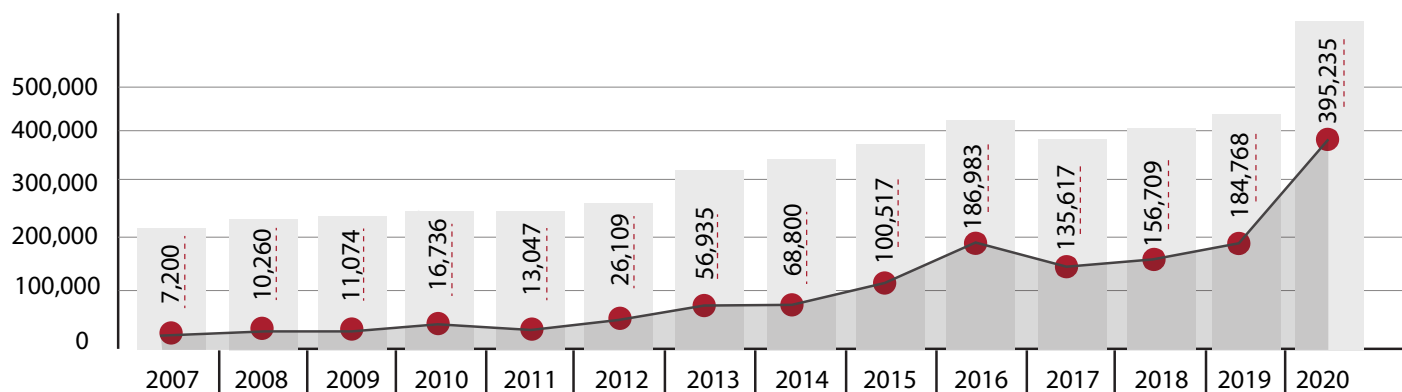
14thAnnual Report
التقرير السنوي

لمحة عن تطور النتائج العالية

”

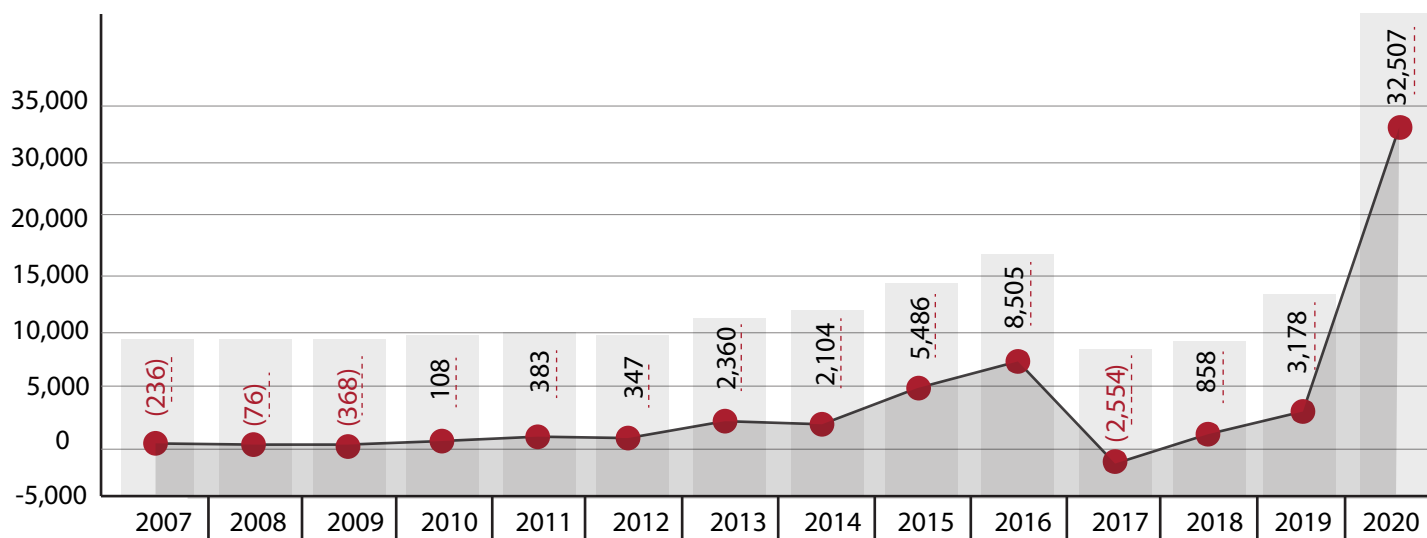


إجمالي الموجودات



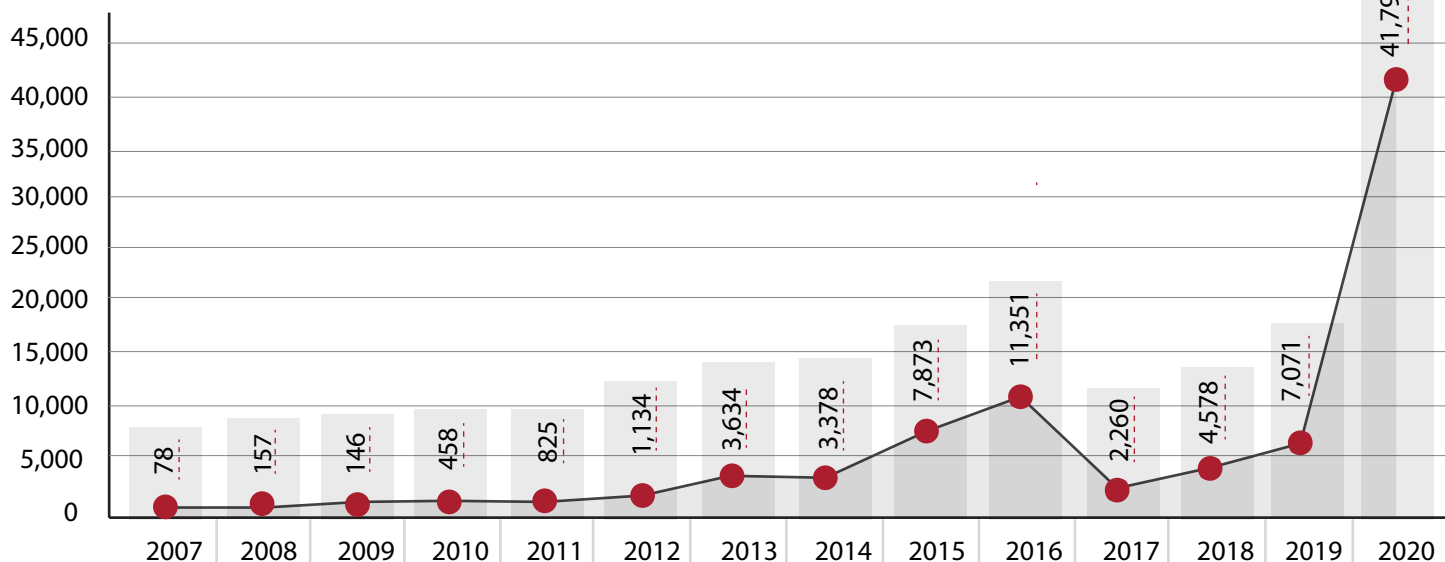
بلغت إجمالي الموجودات بنهاية عام 2020 (395,235) مليون ليرة سورية و (184,768) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2019 أي بنسبة زيادة مقدارها (114%).

صافي أرباح البنك بعد الضريبة



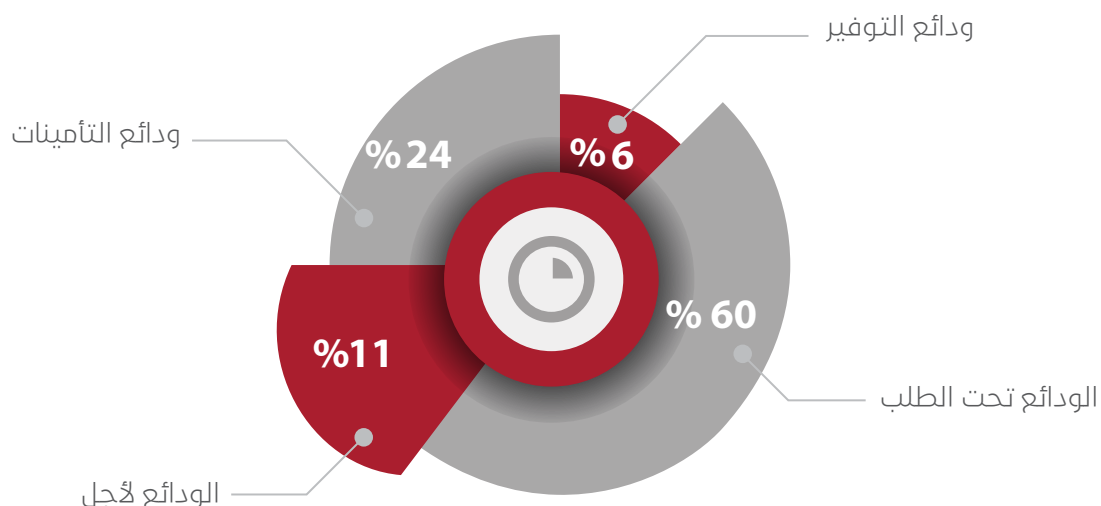
بلغت صافي أرباح بنك الشام لعام 2020 مقدارها (32,507) مليون ليرة سورية و (3,178) مليون ليرة سورية عن العام 2019 أي بنسبة تغير مقدارها (923%).

إجمالي الربح من العمليات التشغيلية



بلغت إجمالي أرباح البنك من عملياته الاستثمارية و التمويلية و غيرها بعام 2020 (41,795) مليون ليرة سورية و حوالي (7,071) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2019 أي بنسبة زيادة مقدارها (491%).

توزع الودائع كما في 31-12-2020



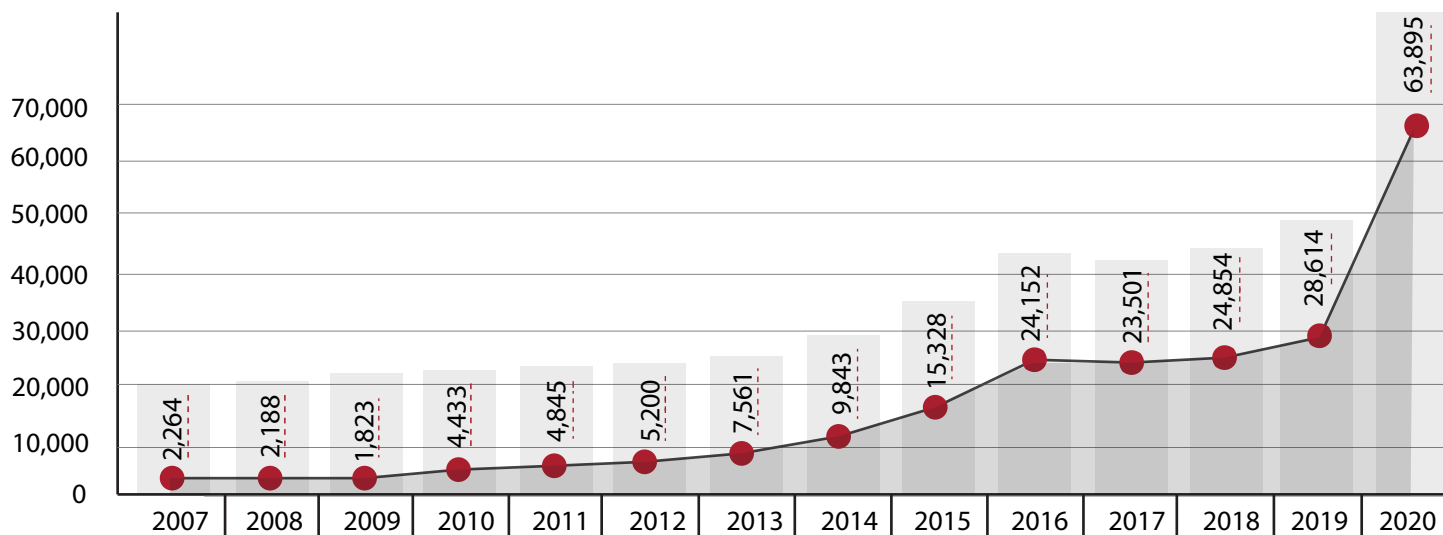
الودائع لأجل 33,747 مليون ل.س

الودائع تحت الطلب 189,924 مليون ل.س

ودائع التأمينات 77,386 مليون ل.س

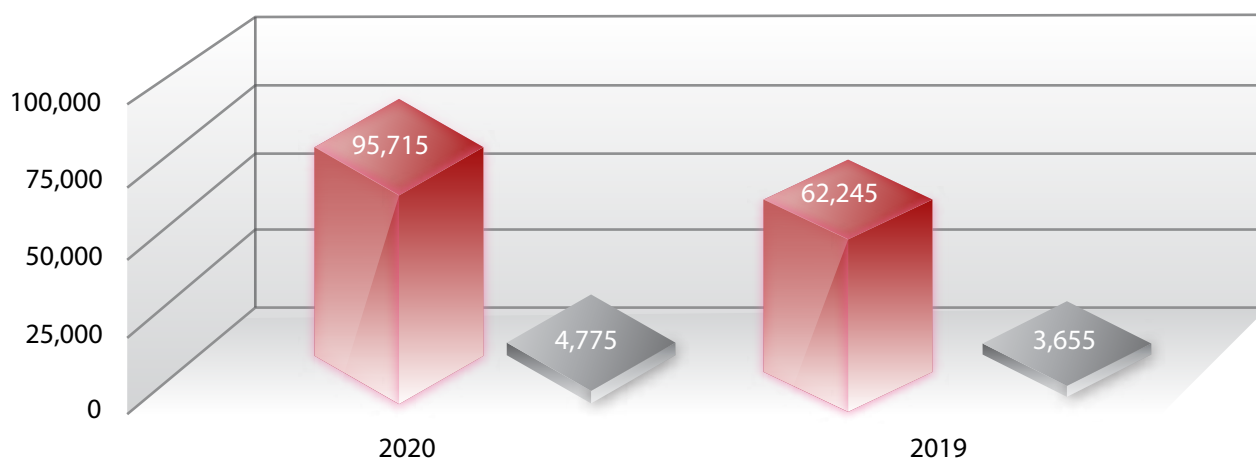
ودائع التوفير 17,874 مليون ل.س

التغير في حقوق المساهمين



نتيجة للأرباح التي حققها البنك خلال الفترات السابقة و نتيجة لسياسته بتدوير الأرباح و توزيعها على المساهمين على أساس أسهم منحة فقد بلغت حقوق المساهمين (63,895) مليون ليرة سورية عام 2020 في حين كانت (28,614) مليون ليرة سورية عام 2019 بنسبة زيادة مقدارها (123%).

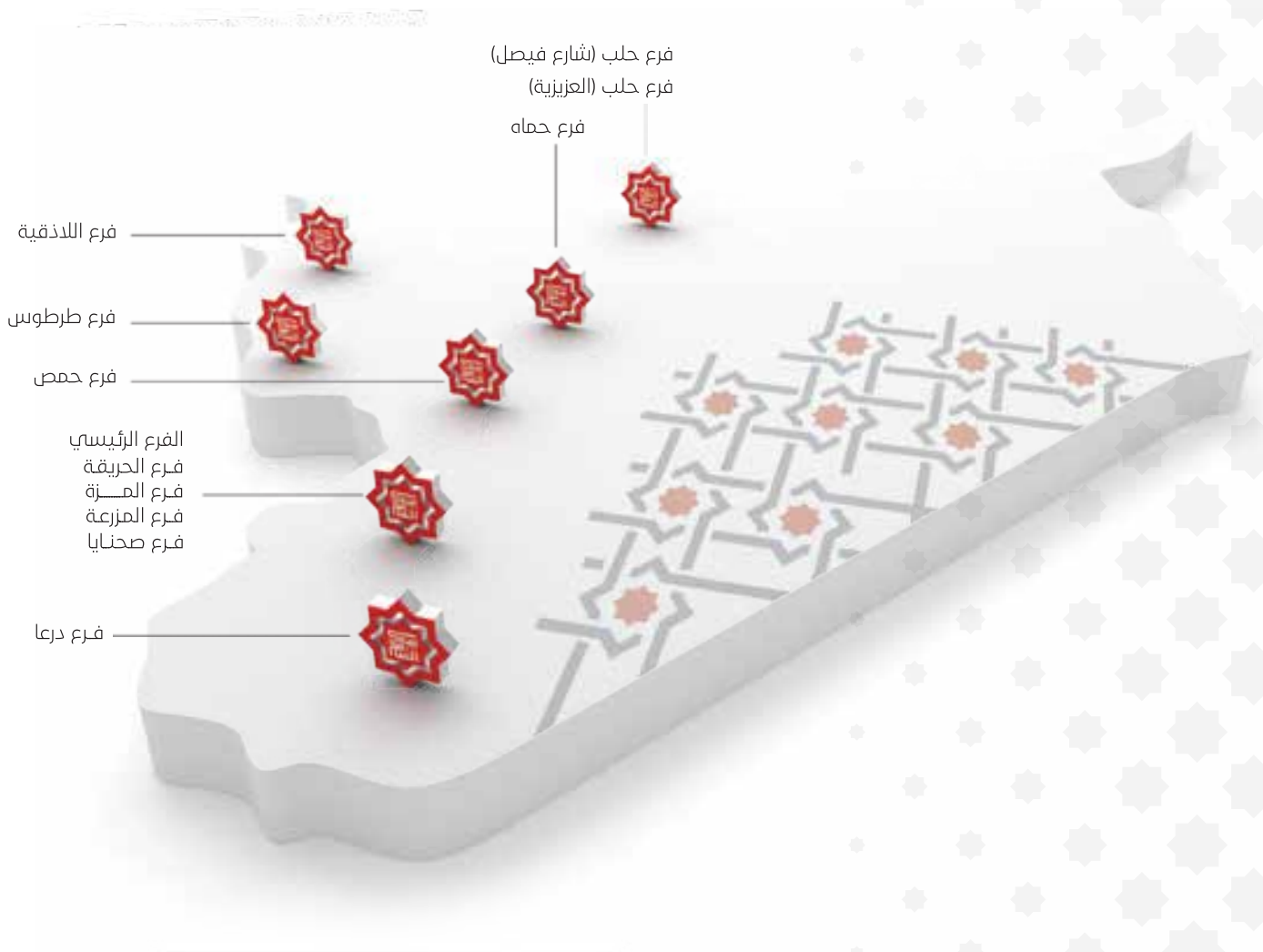
توزع التمويلات حسب الجهة الممولة



توزع التمويلات حسب الجهة الممولة		
أفراد	شركات	
4,775,146,637	95,714,919,182	2020
3,655,408,057	62,245,320,596	2019

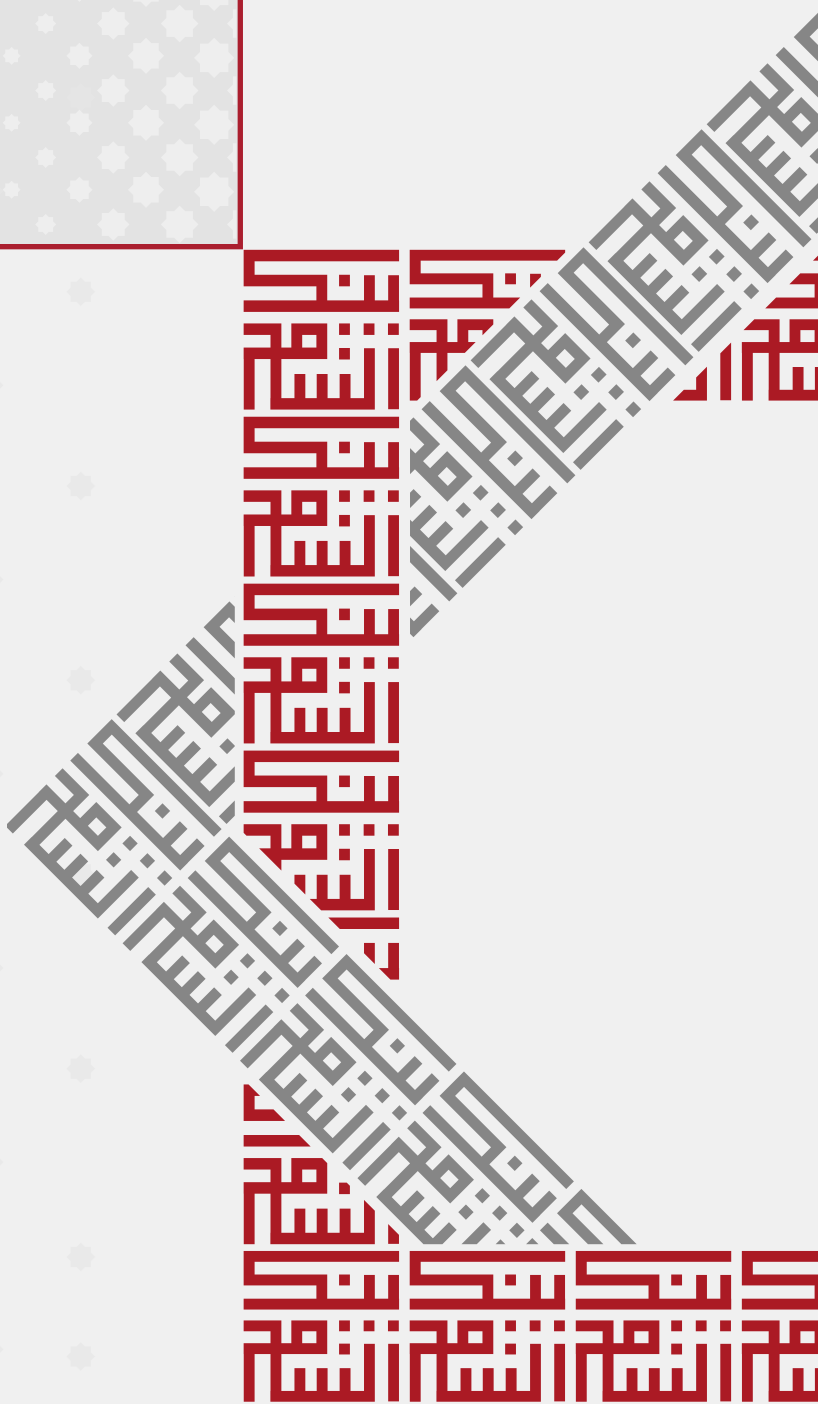
شبكة الفروع

عدد فروع البنك 12 فرعاً موزعة على الشكل التالي:



14thAnnual Report
التقرير السنويالقوائم المالية الموحدة
لعام ٢٠٢٠

”



خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إلى مساهمي بنك الشام شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وبيان الدخل الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية الموحدة بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وأدائها المالي الموحد وتدقيقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الأمور التي لم يتم تغطيتها في معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعليمات مصرف سورية المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة. في اعتقادنا، إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمور الهامة في التدقيق

الأمور الهامة في التدقيق هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب تقديرنا المهني، الأهمية البالغة عند تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وتكوين رأينا في البيانات المالية الموحدة ككل، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

الأمور الهامة في التدقيق

الخسائر الائتمانية المتوقعة

- تكونت عملية التدقيق من سلسلة من الإجراءات والاختبارات، منها:
- تكوين فهم شامل حول السياسات المحاسبية والأدوات والنماذج المستخدمة من قبل المجموعة لغرض احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة،
 - تحديد نظم الرقابة الداخلية المطبقة لدى المجموعة ذات العلاقة بموضوع الخسائر الائتمانية المتوقعة، وإجراء اختبارات على هذه النظم لتقييم مدى فعاليتها،

حسب معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ "اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية"، يتم احتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للموجودات المالية للمجموعة (الأرصدة لدى المصارف المركزية، إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية، ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية/ داخل وخارج الميزانية). يعتبر مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأمور الهامة في التدقيق نظراً لتعقيد عملية تقدير المخاطر الائتمانية والحاجة لاستخدام نماذج إحصائية، حيث يختلف التعرض باختلاف أوضاع السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور

٦٥٧٦ دفتر

11/272

رقم الترخيص /

الزميل محمد عبدالله موسى المكسور

اسم

- الزمن. يتطلب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استخدام التقديرات، حيث يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام احتمال التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر (إيضاح ٢، إيضاح ٣، إيضاح ٤، إيضاح ٥، إيضاح ٦، إيضاح ١٦، إيضاح ٣٦، إيضاح ٤٠، إيضاح ٤٤).
- تقييم مدى ملاءمة أحكام وتقديرات الإدارة المطبقة لغرض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تقييم مدى صحة مدخلات المعلومات المستخدمة ضمن نماذج احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تقييم دقة عمليات احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تقييم ملاءمة الإفصاحات الخاصة بمعايير المحاسبة المالي رقم ٣٠.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٠، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية المدققة وتقرير المدقق حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

لا يعطي رأينا في البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بخصوصها.

وفيما يتصل بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو محرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الأمور التي لم يتم تغطيتها في معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعليمات مصرف سورية المركزي، وهي المسؤولة عن تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لتمكينها من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن لدى الإدارة نية في تصفية المجموعة أو التوقف عن العمل، أو ما لم يكن لديها خيار واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الخطأ الجوهري دائماً عند وجوده. قد تتجمل الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بمفردها أو بمجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك نقوم بما يلي:

- ❖ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة وتوفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرى ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن عدم اكتشاف خطأ جوهرى ناتج عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينعطى على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف، أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلية.
- ❖ الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذو الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- ❖ تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومنطقية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- ❖ التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، وفيما إذا وجد شك جوهرى متعلق بأحداث وظروف قد تثير شكوكاً حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة بالاستناد لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. في حال تبين لنا وجود شك جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجنا مبني على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك، فإن الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- ❖ تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعبر عن العمليات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- ❖ الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة، لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق للمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها، ونظفل مسؤولين فقط عن رأينا.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت عملية التدقيق المخطط لهما ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في نظام الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال عملية التدقيق.

كذلك نقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ويؤكد على تواصلنا معهم حول كافة العلاقات والأمور الأخرى التي يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الوقائية إن لزم الأمر.

من بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تم تضمينها في تقريرنا ضمن الأمور الهامة في التدقيق. نقوم بوصف هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن أي منها، أو عندما نرى، في حالات نادرة جداً، أن الأمر يجب أن لا يتم الإفصاح عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية لذلك يتوقع أن تزيد على المنافع الإيجابية المتحققة للمصلحة العامة من هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام المجموعة مع تعليمات وأنظمة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية الموحدة.
- تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

محمد موسى المكسور

دمشق - الجمهورية العربية السورية

٢٥ أيار ٢٠٢١

المحاسب القانوني
مستقل
٢٠٠٩/٢٦٣٦
المكسور

2019	2020	إيضاح	الموجودات
ليرة سورية	ليرة سورية		
57,391,278,327	172,807,795,806	3	نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية
34,064,455,093	36,636,477,905	4	إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
11,408,384,361	59,207,848,804	5	حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
65,900,728,653	100,490,065,819	6	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصادفي
164,343,393	1,695,656	7	صادفي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,276,500,000	5,102,500,000	8	استثمارات عقارية
10,391,860,898	12,765,271,631	9	موجودات ثابتة
43,138,048	72,874,520	10	موجودات غير ملموسة
1,107,879	1,310,172	17	موجودات ضريبية مؤجلة
862,960,263	2,146,298,503	11	موجودات أخرى
2,263,455,530	6,002,539,827	12	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
184,768,212,445	395,234,678,643		مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة وحقوق الأقلية وحقوق المُلكية

المطلوبات			
46,251,810,234	97,951,934,706	13	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
49,454,399,523	91,972,106,882	14	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
10,537,243,676	77,386,005,060	15	تأمينات نقدية
463,134,957	792,047,050	16	مخصصات متنوعة
645,329,087	857,128,346	17	مخصص ضريبة الدخل
5,034,949,750	10,049,883,449	18	مطلوبات أخرى
112,386,867,227	279,009,105,493		مجموع المطلوبات
			حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
43,223,040,031	51,621,538,089	19	حسابات الاستثمار المطلقة
274,186,895	395,655,938	20	احتياطي مخاطر الاستثمار
270,614,341	313,755,580	24	احتياطي معدل الأرباح
43,767,841,267	52,330,949,607		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
156,154,708,494	331,340,055,100		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي البنك
6,000,000,000	8,000,000,000	21	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
2,521,481,216	5,336,721,336	22	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
825,184,691	1,048,033,703	23	احتياطي قانوني
825,184,691	1,048,033,703	23	احتياطي خاص
1,290,334,070	1,266,965,400	24	احتياطي معدل الأرباح
14,708,920,881	45,989,483,898	25	الأرباح المدورة غير المحققة
2,439,531,297	1,202,479,103	25	الأرباح المدورة المحققة
28,610,636,846	63,891,717,143		مجموع حقوق مساهمي البنك
2,867,105	2,906,400	26	الحقوق غير المسيطرة
28,613,503,951	63,894,623,543		مجموع حقوق الملكية
184,768,212,445	395,234,678,643		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

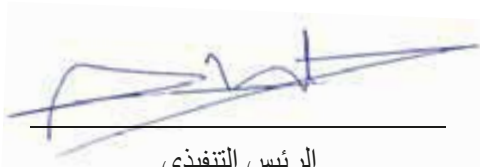
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	إيضاح	
6,170,226,752	7,097,620,995	27	إيرادات ذمم البيع المؤجلة وأرصدة التمويلات
258,339,930	142,593,295	28	إيرادات من مصارف ومؤسسات المالية
-	-	29	المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك
			إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين البنك وحسابات الاستثمار المطلقة
6,428,566,682	7,240,214,290		احتياطي معدل الأرباح
(418,913,462)	578,441,363	24	إجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح
6,009,653,220	7,818,655,653		حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مع الاحتياطي
(1,530,264,283)	(1,435,775,340)	20	احتياطي مخاطر الاستثمار
(63,458,161)	(68,320,476)		العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
(1,466,806,122)	(1,367,454,864)	30	حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
4,479,388,937	6,382,880,313	31	
1,962,897,180	3,299,505,539	32	صافي إيرادات خدمات مصرفية
600,887,451	774,755,060	25	أرباح فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
-	31,280,563,017	25	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
28,044,604	56,984,298	33	إيرادات أخرى
7,071,218,172	41,794,688,227		إجمالي الدخل الخاص بالبنك
(1,436,413,522)	(2,537,170,606)	34	نفقات الموظفين
(222,074,727)	(351,767,993)	9-10	استهلاكات وإطفاءات
(1,323,047,533)	(4,079,724,181)	35	مصاريف إدارية وعمومية
(70,727,544)	(1,290,185,636)	36	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(50,000,000)	(50,000,000)	16	مخصصات متنوعة
(3,102,263,326)	(8,308,848,416)		إجمالي المصروفات
3,968,954,846	33,485,839,811		الربح قبل الضريبة
(767,625,317)	(966,158,176)	17	مصروف ضريبة الدخل
(23,250,594)	(12,833,397)		ضريبة ريع رؤوس الأموال الناجمة عن أعمال البنك في الخارج
3,178,078,935	32,506,848,238		صافي الربح
3,178,038,437	32,506,808,943		ويعود إلى
40,498	39,295		مساهمي البنك
3,178,078,935	32,506,848,238		الحقوق غير المسيطرة
39.73	406.34	37	حصة السهم من ربح السنة



المدير المالي



الرئيس التنفيذي



رئيس مجلس الإدارة

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	إيضاح	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
3,968,954,846	33,485,839,811		صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة تعديلات لبنود غير نقدية:
222,074,727	351,767,993	9-10	استهلاكات وإطفاءات
1,530,264,283	1,435,775,340		عائد حسابات الاستثمار المطلق
70,727,544	1,290,185,636	36	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(267,308)	(6,820,419)		أرباح بيع موجودات ثابتة
50,000,000	50,000,000	16	مخصصات متنوعة
5,841,754,092	36,606,748,361		صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(4,461,718,202)	13,531,325,000		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(374,551,756)	1,412,084,464		الإيداعات لدى مصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
(271,947,932)	(1,128,168,107)		حسابات مقيدة
(18,146,595,254)	5,260,553,906		إيداعات لدى المصرف المركزي (احتياطي نقدي إلزامي)
1,402,886,492	(607,666,991)		ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التموليات
(1,494,000,000)	-		الموجودات الأخرى
(458,326,127)	(767,394,607)	17	ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
5,380,489,600	51,245,103,193		ضريبة الدخل المدفوعة
393,084,604	328,724,373		تأمينات نقدية
(12,188,924,483)	105,881,309,592		مطلوبات أخرى
			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاطات التشغيلية
(29,412,862)	163,003,574		التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
(41,299,408)	(47,793,250)	10	الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
(3,477,354,854)	(2,721,536,967)	9	شراء موجودات غير ملموسة
25,151,567	10,475,558		شراء موجودات ثابتة
(100,000,000)	(200,000,000)		النقد المتحصل من بيع موجودات ثابتة
(3,622,915,557)	(2,795,851,085)		وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاطات الاستثمارية
4,670,253,329	(780,135,538)		التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية
274,827,639	(545,019,662)		حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
(4,420,220,843)	28,710,373,402		حصة مساهمي البنك من احتياطي معدل الأرباح
(1,472,865,039)	(1,416,685,360)		الحسابات الجارية
(2,136,186)	(985,277)		أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية
(7,225,100)	(17,600,096)		توزيعات أرباح نقدية
(957,366,200)	25,949,947,469		مصاريف نقدية لإصدار أسهم
			صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
(110,510,407)	(45,607,055,874)		تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
(16,879,716,647)	83,428,350,102		صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة
38,470,709,211	21,590,992,564		يضاف
21,590,992,564	105,019,342,666	38	النقد وما في حكمه في بداية السنة
			النقد وما في حكمه في نهاية السنة

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

بنك الشام ش.م.م.س.ع
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020

رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي عام مخاطر التمويل	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المدورة غير المحققة	أرباح السنة	الأرباح المدورة المحققة	مجموع حقوق مساهمي البنك	الحقوق غير المسيطر	مجموع حقوق الملكية
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
6,000,000,000	825,184,691	825,184,691	-	1,290,334,070	2,521,481,216	14,708,920,881	-	2,439,531,297	28,610,636,846	2,867,105	28,613,503,951
-	-	-	-	-	2,815,240,120	-	-	-	2,815,240,120	-	2,815,240,120
-	-	-	-	-	-	-	-	(2,000,000,000)	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	(17,600,096)	(17,600,096)	-	(17,600,096)
-	-	-	-	(23,368,670)	-	-	-	-	(23,368,670)	-	(23,368,670)
-	-	-	-	-	-	-	32,506,808,943	-	32,506,808,943	39,295	32,506,848,238
-	222,849,012	222,849,012	-	-	-	31,280,563,017	(32,506,808,943)	780,547,902	-	-	-
8,000,000,000	1,048,033,703	1,048,033,703	-	1,266,965,400	5,336,721,336	45,989,483,898	-	1,202,479,103	63,891,717,143	2,906,400	63,894,623,543
5,250,000,000	430,618,546	430,618,546	33,051,351	1,017,254,859	2,175,411,384	14,708,920,881	-	807,850,250	24,853,725,817	2,826,607	24,856,552,424
-	-	-	(33,051,351)	-	-	-	-	-	(33,051,351)	-	(33,051,351)
5,250,000,000	430,618,546	430,618,546	-	1,017,254,859	2,175,411,384	14,708,920,881	-	807,850,250	24,820,674,466	2,826,607	24,823,501,073
-	-	-	-	-	346,069,832	-	-	-	346,069,832	-	346,069,832
750,000,000	-	-	-	-	-	-	-	(750,000,000)	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	(7,225,100)	(7,225,100)	-	(7,225,100)
-	-	-	-	273,079,211	-	-	-	-	273,079,211	-	273,079,211
-	-	-	-	-	-	-	3,178,038,437	-	3,178,038,437	40,498	3,178,078,935
-	394,566,145	394,566,145	-	-	-	(3,178,038,437)	-	2,388,906,147	-	-	-
6,000,000,000	825,184,691	825,184,691	-	1,290,334,070	2,521,481,216	14,708,920,881	-	2,439,531,297	28,610,636,846	2,867,105	28,613,503,951

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

1 معلومات عامة

إن بنك الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس البنك برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية 1,000 ليرة سورية للسهم الواحد. بدأ البنك بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011 تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

تم إدراج أسهم البنك في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25 أيار 2014.

بتاريخ 1 تشرين الأول 2018 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، وتمت زيادة رأس مال البنك بقيمة إجمالية 250,000,000 ليرة سورية عن طريق اعتماد 2,500,000/ سهم بقيمة اسمية 100/ ليرة سورية للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المدورة المحققة، ليصبح إجمالي قيمة رأس المال 5,250,000,000 ليرة سورية.

خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 29 نيسان 2019 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 6,000,000,000 ليرة سورية. بتاريخ 25 تموز 2019 تمت الموافقة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك.

خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 27 تموز 2020 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 8,000,000,000 ليرة سورية. بتاريخ 8 كانون الأول 2020 تمت الموافقة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها اثنا عشر فرعاً والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية.

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

يقوم البنك على وجه الخصوص بمباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح الحسابات الجارية.
2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخطها مع أموال البنك والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في البنك من معاملات.
3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في البنك من معاملات.
4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في البنك.
7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للبنك أو الأموال التي لها حكم الأموال الخاصة للبنك أو ما كان بمثابة.
8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في البنك.

1 معلومات عامة (تتمة)

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2020 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 25 أيار 2021.

هيئة الرقابة الشرعية

يخضع نشاط البنك لإشراف هيئة رقابية شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محمده نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي عضواً)، تم تعيين الدكتور أحمد حسن والأستاذ عبد السلام محمده والدكتور محمد توفيق رمضان البوطي من قبل الجمعية العمومية وبناء على موافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 183 / م ن تاريخ 9 أيلول 2020.

لا يجوز عزل أي من أعضاء الهيئة إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للبنك.

سيتم اعتماد زيادة عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية إلى خمسة أعضاء بموجب قرار مصرف سورية المركزي رقم 50/ م ن تاريخ 16 نيسان 2020 في الاجتماع القادم للهيئة العامة للمساهمين خلال العام 2021.

2 السياسات المحاسبية

أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك وشركته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها معايير الهيئة، ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات العقارية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.

- إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.

- يُراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المُنطة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء المُمولة من حسابات الاستثمار المُنطة أو من أموال البنك الذاتية) البيانات المالية لبنك الشام ش.م.م.س.ع والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المُعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركة التابعة عند التوحيد. تبلغ حصة البنك في رأسمال الشركة التابعة 99%.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة البنك على الشركة التابعة.

يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في بيان الدخل الموحد منذ تاريخ التملك أو حتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً، ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501/ م ن/ ب4 تاريخ 10 أيار 2009 وتعديلاته.

تمثل حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل البنك في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن بيان الدخل الموحد وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي البنك (الأم).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة البنك من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خصم شراء) مباشرة في بيان الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء.

في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

التغييرات في المعايير المحاسبية

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغير النافذة بعد

- معيار المحاسبة المالي رقم 31 "الوكالة بالاستثمار"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 31 عام 2017، يحدد هذا المعيار الأسس المحاسبية للوكالة بالاستثمار في المؤسسات المالية (سواء كانت مستثمراً أو وكيلًا)، فيما يخص التصنيف، الاعتراف الأولي، القياس اللاحق، العرض والإفصاح وغيرها من المسائل ذات الصلة. يميز المعيار من حيث المعالجة المحاسبية والمواضيع الأخرى ذات الصلة بين الوكالة بالاستثمار لدى المؤسسة المالية بصفتها مستثمراً والوكالة بالاستثمار لدى المؤسسة المالية بصفتها وكيلًا. لا ينطبق هذا المعيار على الاستثمار في الصكوك وصناديق الاستثمار والتكافل.

كان هذا المعيار نافذاً للتطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر، إلا أنه وخلال الاجتماع الثامن عشر المنعقد في 22-23 حزيران 2020 لمجلس المحاسبة AAB التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، قرر مجلس المحاسبة تمديد سنة واحدة لتاريخ نفاذ التطبيق لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي كانت نافذة التطبيق في 1 كانون الثاني 2020.

- معيار المحاسبة المالي رقم 32 "الإجارة"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 32 عام 2019، يحدد هذا المعيار الأسس المحاسبية لمعاملات الإجارة في المؤسسات المالية الإسلامية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 8 "الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك" حيث أحدث تغييرات ملحوظة فيما يخص مبادئ التصنيف، والإثبات والقياس، والعرض والإفصاح، ويشمل هذا المعيار أشكال الإجارة المختلفة التي تنفذها المؤسسات المالية الإسلامية وتكون طرفاً فيها، سواءً مؤجر أو مستأجر، بما في ذلك الإجارة التشغيلية، والإجارة المنتهية بالتملك، ولا ينطبق هذا المعيار على صكوك الإجارة، معاملات الإجارة لاستكشاف واستخراج الموارد الطبيعية، إجارة الخدمات.

كان هذا المعيار نافذاً للتطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر، إلا أنه وخلال الاجتماع الثامن عشر المنعقد في 22-23 حزيران 2020 لمجلس المحاسبة AAB التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، قرر مجلس المحاسبة تمديد سنة واحدة لتاريخ نفاذ التطبيق لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي كانت نافذة التطبيق في 1 كانون الثاني 2020.

- معيار المحاسبة المالي رقم 34 "التقارير المالية لحملة الصكوك"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 34 عام 2018، يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ المحاسبة والتقارير المالية للموجودات والأعمال التي تقوم عليها الصكوك، لضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة وخصوصاً حاملي الصكوك.

كان هذا المعيار نافذاً للتطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر، إلا أنه وخلال الاجتماع الثامن عشر المنعقد في 22-23 حزيران 2020 لمجلس المحاسبة AAB التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، قرر مجلس المحاسبة تمديد سنة واحدة لتاريخ نفاذ التطبيق لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي كانت نافذة التطبيق في 1 كانون الثاني 2020.

- معيار المحاسبة المالي رقم 35 "احتياطات المخاطر"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 35 عام 2018، يحدد هذا المعيار الأسس المحاسبية لاحتياطات المخاطر، ولا يلزم المؤسسات المالية بتشكيل احتياطات المخاطر، لكنه يسري على تلك الاحتياطات مهما كان الاسم الذي تطلقه المؤسسات على تلك الاحتياطات، إذا كانت تحقق تعريف الاحتياطات الوارد في هذا المعيار.

يشجع المعيار المؤسسات المالية الإسلامية على تكوين احتياطات المخاطر بالقدر الكافي لحماية أصحاب الحسابات القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر وخاصة في مواجهة المخاطر المتعددة مثل المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية ومخاطر الاستثمار ومخاطر معدل العائد.

يحل هذا المعيار مع معيار المحاسبة المالي رقم 30 "اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية" محل معيار المحاسبة المالي رقم 11 "المخصصات والاحتياطات"، ويصبح هذا المعيار سارياً إلى جانب معيار المحاسبة المالية رقم 30 ويخضع اعتماده للأحكام الانتقالية المنصوص عليها في المعيار المذكور وهو نافذ للتطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر فقط في حال قررت المؤسسة المالية الإسلامية التطبيق المبكر للمعيار رقم 30.

نظراً لإصدار معيار المحاسبة رقم 30 بتاريخ سابق لتاريخ صدور المعيار 35، تم السماح بشكل مؤقت بالاستمرار باعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 11 فيما يخص احتياطات المخاطر على الرغم من التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم التقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد. إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

المعالجة الزكوية والضريبية

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والادخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة، وذلك لعدم وجود تفويض من الجمعية العمومية للبنك بإخراج الزكاة عن المساهمين. بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك الشام مبلغاً قدره 1,422,440,186 ليرة سورية، تحتسب الزكاة بمعدل 2.5775% سنوياً حسب السنة الميلادية، بعد تحديد وعاء الزكاة وفق طريقتين طريقة صافي الموجودات وأطريقة صافي الأموال المستثمرة، وتم اختبار الطريقتين وظهرت النتيجة واحدة، حيث بلغ الوعاء الزكوي 55,186,816,138 ليرة سورية. تم استبعاد الوديعة الإلزامية المجمدة لدى مصرف سورية المركزي من وعاء الزكاة، حيث تزكى لمرة واحدة عند قبضها وذلك حسب معيار الزكاة رقم 35 في الفقرة 8/4/3/5 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم أسهم البنك بحسب الغرض الذي اقتنيت من أجله، فالأسهم المقتناة بغرض المتاجرة فتعامل معاملة عروض التجارة فيخرج مالها نسبة بمبلغ 17.78 ليرة سورية للسهم الواحد، أما الأسهم المقتناة بغرض المتاجرة فتعامل معاملة عروض التجارة فيخرج مالها نسبة 2.5775% من قيمتها السوقية وقت وجوب الزكاة حسب السنة الميلادية الحالية.

الكسب أو الصرف المخالف للشرعية الإسلامية

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحد ضمن المطلوبات الأخرى ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية. وخلال عام 2020 تم ترحيل مبالغ مقدارها 11,673,431 ليرة سورية إلى صندوق المخالفات الشرعية بناءً على قرارات هيئة الرقابة الشرعية، مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها 244,334 ليرة سورية خلال عام 2019. وهذه المبالغ ناتجة عن:

البيان	2020 ليرة سورية	2019 ليرة سورية
فوائد من البنوك	-	-
تجنيب أرباح معاملات غير شرعية (مرابحاث)	11,446,931	164,834
زيادة بالصندوق	226,500	79,500
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	11,673,431	244,334
كانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:		
رصيد صندوق المخالفات الشرعية بداية السنة	193,107	-
الزيادة خلال السنة	11,673,431	244,334
الاستخدامات خلال السنة	(193,107)	(51,227)
رصيد صندوق المخالفات الشرعية آخر السنة	11,673,431	193,107

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم التقديرات المحاسبية (تتمة)

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمليات البنك، حيث إن الإيرادات الناجمة عن عمليات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملة تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك، ولأن أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة) لا يتحملون نفقاتها.

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الأموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة، الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناءً على الشرائح التالية:

2019	2020	
30%	30%	حساب التوفير
85%	85%	وديعة العطاء
90%	90%	وديعة الأمان
55%	55%	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة شهر
75%	75%	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
80%	80%	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
85%	85%	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر شهراً
90%	90%	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة أربعة وعشرين شهراً

إنّ الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو المخالفة.

يتم التنضيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتنضيض احتساب وتحديد الربح.

الوكالات الاستثمارية (وديعة فرصة وغيرها): بموجبها ينوب صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) البنك (الوكيل) لتنمية مبلغ الاستثمار بأجرة أو بغير أجرة إذ تدخل مبالغ الوكالة الاستثمارية بالعملة المحلية/الأجنبية في عملية الاستثمار بصفقة واحدة أو صفقات متعددة ونسبة 100% من المبلغ المستثمر دون استثناء الجزء المجدد كاحتياطي الزامي وذلك على سبيل التبرع، وتحدد أرباح الوكالات الاستثمارية حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، دون أن يشكل هذا الربح المتوقع التزاماً على البنك في نهاية الفترة الاستثمارية.

يستحق صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) أرباحاً حسب المتحقق الفعلي للاستثمار، مع إمكانية قيام البنك بالتبرع لأصحاب حسابات الاستثمار، ويستحق وكيل الاستثمار (البنك) أجرة قيامه بأعمال الوكالة بالاستثمار، وكل الزيادة على الربح المتوقع كحافز له على حسن الأداء. وفي حال أظهرت نتائج الاستثمار تحقيق خسائر فيتحمل أصحاب حسابات الاستثمار وحدهم هذه الخسارة، ولا يضمن وكيل الاستثمار (البنك) إلا في حال التعدي و/أو التقصير و/أو مخالفة شروط الوكالة وقيودها، فيضمن وفق مقررته المعايير الشرعية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم التقديرات المحاسبية (تتمة)

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق (تتمة)

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

2019			2020			
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	
1.30%	3.21%	5.26%	0.44%	2.69%	5.11%	متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للاستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الاستثمار المطلق:

2019			2020			
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	
2.91%	7.00%	11.72%	0.88%	6.14%	11.52%	متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتوقع.
يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار المطلق.
قام البنك بالتبرع بجزء من أرباحه لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق في وديعة الأمان من خلال رفع نسبة المشاركة الى 100%.
قام البنك بالتبرع بعدم تحميل الوعاء الاستثماري بأي أعباء تتعلق بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة أو أي مخصصات أخرى.
قام البنك بالتبرع بعدم تحميل الوعاء الاستثماري بأي نفقات (من النفقات الموافق على تحميلها من قبل هيئة الرقابة الشرعية) خلال عام 2020.

يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/م/ن/ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق في الوعاء الاستثماري.
قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مولى البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق).

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع)

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة، وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار، فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل، وبموجب هذا المبدأ يصلح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة، ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي:

إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة: تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك، أو ترحل إلى حساب احتياطي معدل الأرباح (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية والبنك)، أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين، فيختص المساهم بربح هذا الحساب.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة

أهم السياسات المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

أ. ترجمة العملات الأجنبية

الأرصدة والعمليات

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية والتي تتم على غير أساس المضاربة أو المشاركة خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، أما في حال تمت المعاملات على أساس عقد المضاربة أو المشاركة يتم معالجتها بتحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي والخاصة بالمصارف لأغراض التقييم. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية.

ب. معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

ج. الأدوات المالية وموجودات التمويل – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق والغاء الاعتراف ❖ الأدوات المالية

تتضمن الاستثمارات المالية: استثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

تصنيف الأدوات المالية

إن الأدوات المالية هي أدوات ذات طبيعة أدوات الدين أو أدوات حقوق ملكية.
إن الأدوات ذات طبيعة أدوات دين هي أدوات ذات مدفوعات ربح ورأس مال ثابتة أو قابلة للتحديد لحامل الأداة، بينما أدوات حقوق الملكية هي أدوات لا تظهر عليها دلالات الاستثمار في أدوات ذات طبيعة أدوات دين وهي تتضمن أدوات يثبت منها منفعة باقية في موجودات المجموعة بعد خصم جميع مطلوباتها.

أدوات ذات طبيعة أدوات دين

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات دين "بالتكلفة المطفأة"، أو "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل".
يتم تصنيف وقياس الاستثمار في أدوات ذات طبيعة أدوات دين بالتكلفة المطفأة فقط في حالة إدارة الأداة على أساس العائد التعاقدية أو عدم الاحتفاظ بالأداة للمتاجرة وعدم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
يتضمن الاستثمار في "أدوات ذات طبيعة أدوات دين مصنفة ومقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" استثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو استثمارات يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (لتجنب عدم اتساق في الاعتراف والقياس بين الموجودات والمطلوبات).

أدوات حقوق الملكية

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل"، أو "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر".

تتضمن "الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو استثمارات مصنفة عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
يتم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للمتاجرة لو نشأ أصلاً بغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر.
يقوم البنك عند الاعتراف الأولي باختيار غير قابل للإلغاء بتصنيف بعض أدوات حقوق الملكية التي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ليتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر.

تاريخ الاعتراف والغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة أي التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم بتحويل الموجودات المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تقوم فيها المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجودات المالية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند إلغاء أو انتهاء التزاماتها التعاقدية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة

ج. الأدوات المالية وموجودات التمويل – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق وإلغاء الاعتراف (تتمة)

❖ الأدوات المالية (تتمة)

القياس الأولي

يتم القياس الأولي للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة، باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الاستحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد. تقوم المجموعة بالاعتراف الأولي بالمستحقات من البنوك وموجودات التمويل وحسابات العملاء الجارية والمستحقات لبنوك ومطلوبات التمويل في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم الاعتراف الأولي بجميع الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة. يتم القياس الأولي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لاقتنائها أو إصدارها (باستثناء البنود المسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل).

القياس اللاحق

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير، ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الاعتراف الأولي، تقاس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي مخصوماً منها خسارة الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الاعتراف أو خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في بيان الدخل الموحد. يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير، ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة من التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي قيمة عادلة منفصل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أو انخفاض قيمة أو تحصيل أو استبعاد الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، فإن الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد.

الاستثمارات المقيدة

هي الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان البنك قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين البنك وصاحب الحساب، ويقتصر دور البنك على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للبنك ولا تظهر في قوائمته المالية، حيث لا يحق للبنك حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وعادةً يقوم البنك بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات. تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات المقيدة بنفس الطريقة التي تتم بها معالجة الصيغ والأدوات المالية التي تتكون منها.

❖ موجودات التمويل

عقود المُرَاحبة

بغرض التقليل من المخاطر المترتبة على البنك نتيجة شرائه للسلع ثم نكول العميل طالب الشراء عن الشراء من البنك، يلتزم بنك الشام بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأول في عملية الشراء، ويقوم بتوقيع العميل على وعد ملزم بالشراء، ويأخذ البنك منه هامش الجدية، ويعتبر هامش الجدية التزاماً على البنك باعتباره من المطلوبات. وفي حال تطبيق خيار الشرط مع المورد وتوقيع العميل على وعد ملزم للشراء وأخذ هامش جدية منه، فإن هامش الجدية يعاد كاملاً للعميل. وفي حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للبنك حجز هامش الجدية وينحصر حقه فيه بمقدار الضرر الفعلي، وذلك بتحميل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المباعة للغير والتكلفة التي تكبدها البنك. أما في حالة إتمام العميل للعملية يتحول هامش الجدية إلى الدفعة المقدمة وتنزل من ثمن الشراء.

يخير المتعامل في هامش الجدية بين استثماره على أساس المضاربة الشرعية وبين معاملته معاملة الحساب الجاري المحجوز عليه. يتم إثبات الأرباح عند التعاقد في عقود المُرَاحبة نقداً أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية. في حالة المُرَاحبة آجلة الدفع أو البيوع الآجلة الأخرى، يتم الاعتراف بالفرق بين الإيرادات وتكلفة المبيعات كأرباح مؤجلة في حساب مقابل للمبالغ مستحقة التحصيل ضمن حسابات ذمم البيوع المؤجلة، ليتم تحويل الأرباح المؤجلة إلى بيان الدخل على طول الفترة التعاقدية لعقد المُرَاحبة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة

ج. الأدوات المالية وموجودات التمويل – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق وإلغاء الاعتراف (تتمة)

❖ موجودات التمويل (تتمة)

السلم والسلم الموازي

يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال إلى المُسلم إليه أو وضعه تحت تصرفه ويتم إثبات السلم الموازي عند قبض البنك لرأس المال. ويُقاس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه أو قبضه وإذا كان عيناً أو منفعة فيُقاس بالقيمة العادلة. عند تسلم البنك للمُسلم فيه يتم تسجيل الموجودات التي تسلمها البنك على أساس تكلفتها التاريخية، ويُعاد قياس تلك الموجودات في نهاية الفترة المالية على أساس التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية (العادلة) أيهما أقل ويتم إثبات الفرق كخسارة في بيان الدخل. يتم إثبات نتيجة تسليم المُسلم فيه في عملية السلم الموازي بإثبات الفرق بين المبلغ الذي سبق تسلمه من المسلم (المشتري النهائي) وبين تكلفة المسلم فيه (البضاعة) كربح أو خسارة في بيان الدخل.

الاستصناع والاستصناع الموازي

تظهر عقود الاستصناع بقيمة المبالغ المدفوعة من قبل البنك منذ نشوء التعاقد، وتظهر عقود الاستصناع الموازي بصافي القيمة التعاقدية، ويتم إثبات أي تدني في القيمة عن القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها في بيان الدخل. يتم إظهار الأرباح المؤجلة في قيود الاستصناع بدءاً من تاريخ تنفيذ العقد ومن ثم تنزيل الجزء المخصص لكل قسط مستحق من الأرباح المؤجلة وتحويلها إلى بيان الدخل. يتم إثبات إيرادات الاستصناع وهامش الربح في الاستصناع والاستصناع الموازي بطريقة نسبة الإتمام. يتم إثبات أي تكاليف إضافية يدفعها البنك في عقود الاستصناع الموازي نتيجة الإخلال بشروط الالتزامات التعاقدية كخسائر في بيان الدخل ولا تدخل في حساب تكاليف الاستصناع. في حال احتفاظ البنك بالمصنوع لأي سبب كان يتم قياس هذه الموجودات بصافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها أو بالتكلفة أيهما أقل ويتم إثبات الفرق إن وُجد كخسارة في بيان الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها.

التمويل بالمضاربة

يتم تسجيل عمليات تمويل المضاربة عند تسليم رأس المال (نقدًا كان أو عيناً) إلى المضارب أو وضعه تحت تصرفه، ويُقاس رأس المال المُقدّم بالمبلغ المدفوع، أو بالقيمة العادلة إذا كان عيناً وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فيُعترف به ربحاً (خسارة) في بيان الدخل، وفي نهاية الفترة المالية يُحسم ما استرده البنك من رأس مال المضاربة. يتم إثبات نصيب البنك في الأرباح (الخسائر) الناتجة عن عمليات المضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية، أمّا في حال استمرار التمويل بالمضاربة لأكثر من فترة مالية فيتم إثبات نصيب البنك في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها في الفترة المالية التي حدثت فيها في حدود الأرباح التي تُوزع، أمّا خسائر أي فترة مالية فيتم إثباتها في دفاتر البنك لتلك الفترة في حدود الخسائر التي يخفض بها راسمال المضاربة. إذا لم يسلم المضارب إلى البنك رأس مال المضاربة أو نصيبه من الأرباح أو بعد التصفية أو التحاسب التام، يتم إثبات المستحقات ذمماً على المضارب. في حالة وقوع خسائر بسبب تعدي المضارب أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على المضارب، أما إذا وجدت الخسارة عند التصفية يتم اثباتها بتخفيض رأس مال المضاربة.

التمويل بالمشاركة

يتم تسجيل حصة البنك في رأس مال المشاركة عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المشاركة وإذا كانت الحصة المقدمة نقداً فيتم قياسها بقيمة المبلغ المدفوع نقداً أما إذا كانت عيناً فيتم قياسها بالقيمة العادلة، وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية يعترف به ربحاً أو (خسارة) في بيان الدخل. يتم قياس حصة البنك في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية وفي حالة المشاركة المُتناقصة يتم قياس رأس المال في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية محسوماً منها القيمة التاريخية للمبيعة، ويثبت الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة البيعية للحصة المبيعة ربحاً أو خسارة في بيان الدخل. يتم تسجيل نصيب البنك في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية أمّا في حالة استمرار المشاركة لأكثر من فترة مالية فإنه يتم تسجيل نصيب البنك في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين البنك والشريك في الفترة المالية التي حدثت بها وذلك في حدود الأرباح التي تُوزع، أمّا نصيب البنك في الخسائر لأي فترة مالية فيتم إثباته في تلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي يخفض بها نصيب البنك في راسمال المشاركة.

يتم إثبات حصة البنك في رأس مال المشاركة أو مبلغ الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام ذمماً على الشريك في حال لم يسلم الشريك إلى البنك نصيبه منها، وفي حال وقوع خسارة نتيجة تعدي أو تقصير الشريك أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على الشريك.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ج. الأدوات المالية وموجودات التمويل – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق وإلغاء الاعتراف (تتمة)

❖ موجودات التمويل (تتمة)

موجودات متاحة للبيع الأجل
يتم إثبات الموجودات المتاحة للبيع الأجل عند التعاقد بالتكلفة ويتم قياسها على أساس التكلفة (ثمن الشراء وأية مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء).

يتم تقييم الموجودات المتاحة للبيع الأجل في نهاية الفترة المالية بقيمتها العادلة، وفي حال كانت أعلى من التكلفة، تثبت المكاسب غير المحققة الناتجة عن التقويم في بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات، وفي حال كانت أقل من التكلفة، تثبت الخسائر الغير المحققة في بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات إلى الحد الذي يسمح به رصيد الاحتياطي السابق، وما يزيد عن ذلك من الخسائر فيثبت في بيان الدخل. يتم إثبات الأرباح في عمليات البيع الأجل وفقاً لمبدأ الاستحقاق موزعة على الفترات المالية لمدة العقد بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الربح، وتسجل أرباح السنوات القادمة في حساب الأرباح المؤجلة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 30 في عام 2017 والمتعلق بالاضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالأعباء، وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم 11 "المخصصات والاحتياطيات" وأجزاء من معيار المحاسبة المالي رقم 25 "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة" فيما يخص الاضمحلال. قام البنك بالتطبيق المبكر للمعيار بتاريخ 1 كانون الثاني 2019 استناداً إلى قرار مجلس المحاسبة والتدقيق بجلسته رقم 1 لعام 2018. تقوم المجموعة بتطبيق منهجية المراحل الثلاثة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتصنيف التعرضات تجاه الجهات التي يتعامل معها إلى تعرضات سيادية وتعرضات تجاه المؤسسات المالية والبنوك المراسلة وتعرضات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية، وتطبق منهجية لإدارة هذه التعرضات وتصنيفها ضمن المراحل الثلاث واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها. يقوم البنك بتصنيف التعرضات ضمن ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر

تتضمن المرحلة الأولى موجودات مالية عند الاعتراف الأولي وتلك التي لم تزد مخاطر الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الأولى على أساس 12 شهر. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة للـ 12 شهر هي تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لأحداث تعثر ممكنة الحدوث خلال فترة الـ 12 شهر بعد تاريخ بيان المركز المالي.

يقوم البنك بتصنيف التعرض ضمن المرحلة الأولى عند عدم حدوث زيادة هامة في المخاطر الائتمانية منذ تاريخ الاعتراف الأولي وعند انطباق المؤشرات التالية:

- التزام العميل بسداد الأقساط والعوائد بالتواريخ المحددة وعلى ألا يمضي على استحقاق أحدها أكثر من ثلاثين يوماً.
- ألا تزيد فترة التأخر عن تجديد عقود التعرضات الائتمانية المتجددة عن ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ انتهاء عقدها.
- تحسن المؤشرات المتعلقة بالتعرضات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثانية وزوال كافة الدلائل على الزيادة الهامة في المخاطر الائتمانية المتعلقة بها.

المرحلة الثانية: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الائتمان – غير مضمحلة ائتمانياً

تتضمن المرحلة الثانية الموجودات المالية التي ازدادت مخاطر الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي دون وجود دليل موضوعي على اضمحلالها.

يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الثانية على مدار عمر الائتمان. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الائتمان هي تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لجميع أحداث التعثر ممكنة الحدوث خلال كامل عمر الأصل المالي.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة

ج. الأدوات المالية وموجودات التمويل – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق وإلغاء الاعتراف (تتمة)

يقوم البنك بتصنيف التعرض ضمن المرحلة الثانية عند حدوث زيادة هامة في المخاطر الائتمانية، وتعتبر المؤشرات التالية في حال انطباق أحدها أحد عوامل الزيادة الهامة في تلك المخاطر:

- انخفاض التصنيف الائتماني الداخلي للعميل لثلاث درجات ضمن درجات الاستثمار أو درجة واحدة ضمن درجات المضاربة، أو انتقاله من درجات الاستثمار إلى درجات المضاربة وذلك بتاريخ إعداد البيانات المالية المعدة للنشر مقارنةً بتاريخ الاعتراف الأولي.
- التغيرات السلبية الهامة في الأنشطة التشغيلية للعميل والتي من شأنها التأثير سلباً على قدرة العميل على سداد التزاماته.
- إعادة هيكلة التعرضات الائتمانية المصنفة في المرحلة الأولى.
- إعادة جدولة التعرضات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثالثة.
- تدني تصنيف العميل أو مجموعته المترابطة إلى المرحلة الثالثة لدى المصارف الأخرى.
- التأخر عن تسديد المستحق من أصل التعرض أو العوائد لمدة تزيد عن ثلاثين يوماً.
- التأخر في تجديد عقود التعرضات الائتمانية المتجددة لمدة تزيد عن ثلاثين يوماً.
- عدم توفر بيانات مالية مدققة وموقوفة بتاريخ حديث يسبق تاريخ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بأكثر من سنة.

المرحلة الثالثة: الموجودات المالية المضمحلة

تتضمن المرحلة الثالثة الموجودات المالية التي يوجد دليل موضوعي على اضمحلالها في تاريخ بيان المركز المالي (تعثر العميل). يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة على مدار عمر الائتمان.

يعتبر البنك العميل متعثراً في الحالات التالية:

- عند مضي تسعين يوم أو أكثر على استحقاق التعرض أو أحد أقساطه أو عوائده.
- عند مضي تسعين يوم أو أكثر على انقضاء تاريخ تجديد التسهيلات الائتمانية المتجددة.
- عندما تخضع أحد/كافة التعرضات الائتمانية تجاه العميل لإعادة الهيكلة مرتين خلال عمر التسهيل دون الالتزام بشروطها.
- عندما يخل العميل بالالتزام بشروط إعادة الجدولة.
- عند إعلان العميل إفلاسه أو وضعه تحت التصفية.

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss - ECL) كما يلي:

الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) = احتمال التعثر (PD) × الخسارة عند التعثر (LGD) × التعرض عند التعثر (EAD)
حيث يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة مرجحة باحتمالية التعثر خلال 12 شهراً القادمة من عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى، ولكامل عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثانية والثالثة.

احتمال التعثر (PD)

يقوم البنك بتقدير احتمال التعثر للتسهيلات الائتمانية في تاريخ محدد بالاستعانة بنماذج إحصائية، تعتمد هذه النماذج بشكل أساسي على بيانات داخلية تاريخية تتضمن عوامل كمية ونوعية ويتم معالجتها لتعكس نظرة مستقبلية. يتم الاستعانة بالتقييم الائتماني الخارجي لتعرضات البنوك والمؤسسات المالية.

تجاه الشركات

يتم دراسة البيانات التاريخية لعملاء البنك بعد أن يتم تصنيفهم بنظام تصنيف ائتماني بغرض احتساب احتمالية التعثر المستقبلية على أساس كل درجة تصنيف ائتماني.

تجاه الأفراد

يقدر احتمال التعثر لتعرضات التجزئة على مستوى كل مجموعة من التعرضات بالاستناد إلى معدل التعثر التاريخي بعد أن يتم تحديد كل مجموعة بناءً على نوع التمويل وخصائص العميل.

تم إجراء دراسة إحصائية لتحديد متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر إحصائياً على احتمالية تعثر الزبائن عن طريق دراسة البيانات التاريخية، فتم تبين أن معدل نمو الناتج المحلي ذو دلالة إحصائية مؤثرة على احتمال تعثر الزبائن المصنفين وفقاً لنظام التصنيف الداخلي الخاص بالبنك، و بعد أن تم تحديد هذا المتغير تم إجراء معايرة لاحتمالات تعثر الزبائن بالقيم المتوقعة لمعدل نمو الناتج المحلي وتم إجراء التنبؤ المستقبلي لعدة سنوات قادمة وفق ثلاث سيناريوهات (متفائلة – متشائمة – وسطي) باحتمال 33.33% لكل منهم و تم اعتماد السيناريو الوسطي.

نظراً للتأثير الجلي لجائحة انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19)، تم أخذ أثر هذه الجائحة على المتغير الاقتصادي المعتمد لدى البنك وفق سيناريو حكومي استدلالي، و عليه تم إعادة معايرة احتمالات تعثر الزبائن من جديد كي تتأثر بالسيناريو و تعكس مخاطر هذه الجائحة على تعرضاتنا الائتمانية.

يقوم البنك بتقييم احتمالات التعثر بشكل سنوي إذ يتم دراسة كافة البيانات التاريخية من جديد و يُحدد المتغير الاقتصادي المؤثر على البيانات و يتم التنبؤ المستقبلي بشكل إحصائي مع إجراء معايرة لقيم أخذ مستويات المخاطر الجديدة بعين الاعتبار.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ج. الأدوات المالية وموجودات التمويل – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق وإلغاء الاعتراف (تتمة)

الخسارة عند التعثر (LGD)

وهي حجم الخسائر المتوقعة في حال حدوث التعثر، يقدر البنك الخسارة عند التعثر بالاستعانة بنماذج إحصائية تعتمد على بيانات داخلية تاريخية وذلك بالنسبة لتعرضات التسهيلات الائتمانية، بينما يتم اعتماد النسب الموصى بها بالنسبة لتعرضات البنوك والمؤسسات المالية حسب وفاق بازل وتوجيهات مصرف سورية المركزي.

لتقدير الخسارة عند التعثر يتم احتساب معدل الاسترداد التاريخي للتعرضات المضمونة وفق الحدود الدنيا التي نصت عليها تعليمات القرار رقم 4/م.ن لعام 2019 الصادر عن مجلس النقد والتسليف (20%) للضمانات العقارية – 25% للضمانات السيارات والآلات) وغير المضمونة بضمانات مقبولة بنسبة محتسبة بناءً على البيانات التاريخية للسنوات سابقة.

التعرض عند التعثر (EAD)

تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرضات المتوقعة في حالة التعثر، يقوم البنك عند احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالأخذ بعين الاعتبار التسديدات المتوقعة بناءً على الشروط التعاقدية الخاصة بالأصل، بالإضافة إلى السقوف غير المستغلة وغيرها من الالتزامات التعاقدية خارج بيان المركز المالي إن وجدت.

يُقدّر التعرض عند التعثر بالنسبة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلة الثالثة بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس (الرصيد المستعمل مطروحاً منه الأرباح المعلقة)، أما بالنسبة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية فيتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الأرباح المحققة غير المستحقة مع الأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية المتوقعة استخدامها من قبل العميل قبل تاريخ وقوع التعثر.

يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية من خلال حساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة. يتم الاعتراف بالخسارة في بيان الدخل في بند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إعدام الديون من خلال حساب المخصص المعد عندما لا يكون هناك أي توقع منطقي مستقبلي لاسترداد الخسائر، وكامل الضمانات قد تم تسيلها أو تم نقلها للبنك.

إذا حدث لاحقاً زيادة أو انخفاض في الخسائر الائتمانية المتوقعة التي سبق وأن اعترف بها بسبب أحداث وقعت بعد عملية الاعتراف، فإن مبلغ الخسارة المعترف به سابقاً يتم زيادته أو تخفيضه من خلال عملية تعديل رصيد المخصص.

إذا تم استعادة ديون سبق وأن تم إعدامها فإن المتحصلات يتم إثباتها في بيان الدخل كإيرادات للجهة التي تحملت مخصص الخسائر الائتمانية عند تكوينه (البنك، أصحاب حسابات الاستثمار).

نظام التصنيف الائتماني الداخلي

لأغراض تصنيف العملاء، تم تصميم نظام ائتماني داخلي يتكون من قسمين: قسم المؤشرات الكمية وقسم المؤشرات النوعية.

يعتمد قسم المؤشرات الكمية على تقييم استمرارية الشركة من خلال تقييم النسب المالية الرئيسية تحت فئات متعددة بما في ذلك التشغيل وهيكل رأس المال والسيولة. في حين أن قسم المؤشرات النوعية يقيم السلوك والاستقرار وإدارة المنتج الذي تعمل فيه الشركة.

يتم تصنيف العملاء ضمن 10 درجات تصنيف لأغراض احتساب احتمالية التعثر التاريخية والمستقبلية، إذ تعكس الدرجات من 1 إلى 4 درجات الاستثمار والدرجات من 5 إلى 7 درجات المضاربة في حين أن الدرجات من 8 إلى 10 تعكس حالات التعثر.

ح. الكفالات المالية (Financial guarantees)

- يقوم البنك من خلال تقديمه الخدمات المختلفة إصدار كفالات مالية تتضمن الاعتمادات والكفالات والقبولات.
- يتم في البداية تسجيل الكفالات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى والتي تساوي المبلغ المستلم من العميل (العلوة، العمولة) (Premium).
- بعد الاعتراف الأولي يتم قياس التزام البنك لكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة الأكبر بينهما.
- أي زيادة للالتزام المتعلقة بالكفالات المالية يتم الاعتراف به في بيان الدخل بند مصروفات أخرى.
- العلوة (العمولة) المقبوضة يتم الاعتراف بها ضمن بند الأتعاب والعمولات الدائنة على أساس القسط الثابت على مدة حياة الكفالة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

خ. استثمارات في شركات زميلة

- الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً هاماً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها)، وتظهر الاستثمارات في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- بموجب طريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركة الزميلة يسجل بداية بالتكلفة ويعدل لاحقاً بحصة البنك من أرباح الشركة الزميلة زيادةً وبالأرباح النقدية الموزعة للبنك من الشركة الزميلة نقصاناً.
- بيان الدخل الموحد يعكس حصة البنك في نتائج أعمال (صافي ربح) الشركة الزميلة، وعندما يكون هناك ربح أو خسارة تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة الزميلة فإن البنك يعترف بحصته في ذلك ويفصح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة من المعاملات بين البنك والشركة الزميلة يتم حذفها بمقدار نسبة مساهمة البنك في الشركة.
- الشهرة المتعلقة بشراء الشركة الزميلة تكون متضمنة في القيمة الظاهرة في حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ولا يتم إطفائها.
- في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة.

د. الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك

- تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية زائداً النفقات المُباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتهلك هذه الموجودات وفقاً لسياسة اهتلاك المؤجر (البنك) في حال عدم وجود سياسة معتمدة من قبل السلطات المعنية.
- تقاس موجودات الإجارة في نهاية الفترة المالية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الاهتلاك، ومطروحاً منها مخصص التدني في حال توقع انخفاض دائم ذي أهمية نسبية في قيمتها.
- تُوزع إيرادات الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.
- تثبت تكلفة الإصلاحات التي يتوقف عليها الانتفاع بالموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها إذا كانت غير ذات أهمية نسبية.
- إذا كانت الإصلاحات ذات أهمية نسبية ومتفاوتة القيمة بين عام وآخر على مدى فترات العقد، فإنه يتم تكوين مخصص إصلاحات ويحمل بالتساوي على الفترات المالية.
- في الحالات التي يقوم فيها المستأجر بإجراء إصلاحات يوافق المؤجر على تحملها، فإن المؤجر يثبتها مصروفات تحمل على الفترة المالية التي حدثت فيها.

ذ. الاستثمارات في العقارات

- يتم تسجيل الاستثمارات في العقارات المُقتناة بغرض توقع الزيادة في قيمتها على أساس القيمة العادلة.
- يتم إثبات الدخل من الاستثمارات في العقارات عند استحقاقه في قائمة الدخل مع مراعاة ما يخص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

ر. احتياطي مُعدل الأرباح

- هو المبلغ الذي يجنيه البنك من دخل أموال المضاربة وذلك قبل اقتطاع نصيب المضارب (البنك) بغرض المحافظة على مستوى مُعين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية، يقاس احتياطي معدل الأرباح بالمبلغ المطلوب تكوينه.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب للوصول إلى رصيد الاحتياطي المستهدف بصفته توزيعاً للدخل قبل اقتطاع نصيب المضارب. وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل الجهة ذات العلاقة في الفترة المالية قبل اقتطاع نصيب المضارب.
- في حالة التصفية يؤول الرصيد المتبقي من احتياطي معدل الأرباح فيما يخص حصة المساهمين إليهم، و تؤول حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة إلى وجوه الخير بعد التنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ز. القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، المبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛
- المستوى 2: أساليب تقييم يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. ويتم استخدام أسعار الشراء للموجودات وأسعار البيع للمطلوبات. كما تحدد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة بناء على أحدث صافي قيمة معروضة للموجودات.
- بالنسبة للأدوات المالية غير المسعرة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لاستثمار مماثل أو التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التقييم الأخرى المناسبة أو بالرجوع إلى عروض الوسطاء.
- بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن القيمة العادلة لتلك الأدوات يتم تقييمها استناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة باستخدام معدل العائد الحالي السائد في السوق لأدوات مالية مشابهة.
- بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية حيث لا يمكن تقدير القيمة العادلة بصورة معقولة، يتم إدراج الاستثمار بالتكلفة.
- بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية التي تتحقق في البيانات المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين المستويات في الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى مدخلات أدنى المستويات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية.

س. الموجودات الثابتة

- تسجل الموجودات الثابتة الملموسة بدايةً بالتكلفة مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة بها مباشرة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الإهلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.
- يتم إهلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت وباستخدام النسب المؤية والأعمار الإنتاجية التالية:

البيان	النسبة السنوية
المباني	2.50%
تحسينات على العقارات مستأجرة	10% أو مدة الإيجار أيهما أقل
أجهزة الكمبيوتر وتجهيزات المكاتب	20%
السيارات	20%

عندما يقل المبلغ الذي يمكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يمكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل بند مصاريف أخرى.

- تتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعتمدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الموجودات الثابتة من السجلات عند التخلص منها أو عندما لا يوجد أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو التخلص منها.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ش. احتياطي مخاطر الاستثمار

هو المبلغ الذي يجنبه البنك من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب لتغطية أي خسائر لأصحاب حسابات الاستثمار ناتجة عن الاستثمار المشترك في نهاية الدورة المالية. في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب تكوينه بصفته توزيعاً للدخل بعد اقتطاع نصيب المضارب، وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الفترة المالية بعد اقتطاع نصيب المضارب. عند التصفية يحدد مجلس النقد والتسليف كيفية التصرف برصيد صندوق مخاطر الاستثمار وذلك بعد تغطية جميع المصروفات والخسائر المترتبة على الاستثمارات التي تكون هذا الصندوق لمواجهتها على أن يؤول الرصيد المتبقي إلى جهة من جهات البر.

ص. المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ بيان المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات مُحتمل ويُمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مُخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

لا يتم تشكيل أي مخصص لتعويض نهاية الخدمة كون سياسة البنك لا تمنح تعويض نهاية الخدمة للموظفين.

ض. ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

ط. رأس المال

تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك في حقوق الملكية. إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على بيان الدخل.

ظ. حسابات مدارة لصالح العملاء

حسابات الاستثمار المقيمة:

يقصد بالاستثمارات المقيمة الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان البنك قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة وفقاً لشروط الاتفاق بين البنك وصاحب الحساب، ويقتصر دور البنك على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لاتعتبر الاستثمارات المقيمة موجودات للبنك ولا تظهر في قوائمه المالية، وفي العادة يقوم البنك بتمويل الاستثمارات المقيمة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ظ. حسابات مدارة لصالح العملاء (تتمة)

في حال تكييف العلاقة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المقيمة على أساس عقد المضاربة يحصل البنك على حصته من صافي ما يتحقق من أرباح تعويضاً لجهده وفي حال الخسارة لا يحصل البنك على تعويض جهده ولا يتحمل الخسارة الناتجة إلا بتعدي أو تقصير أو مخالفة شروط العقد، إذ تحمل كل الخسارة على أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة ويتحمل البنك حصته من الخسارة بقدر حصته من ماله في الأموال المستثمرة.

في حال تكييف العلاقة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المقيمة على أساس عقد الوكالة يحصل البنك على أجر مقطوع تعويضاً لجهده في إدارة الاستثمارات المقيمة ويستحقه سواء أنتجت أرباح من الاستثمار أم لا. يتم إظهار أرباح/خسائر وعمولات إدارة هذه الحسابات في بيان الدخل.

ع. الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في بيان المركز المالي ضمن بند موجودات قيد الاستثمار والتصفية وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويُعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

غ. التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

ف. النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى مصارف، وتنزل ودائع لدى مصارف تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيمة السحب.

ق. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء الإيرادات الخاصة بزمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة حيث لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب أرباح وعمولات محفوظة. يحقق البنك دخل من العمولات والرسوم (الأتعاب) من خلال تقديم الخدمات المتنوعة لعملائه، ويمكن تقسيم الدخل من الرسوم (الأتعاب) ضمن فئتين:

(1) **الدخل من الخدمات المقدمة على فترة معينة من الزمن:** يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس الاستحقاق وبحيث تحمل كل فترة مالية بما يخصها من الدخل الذي يتضمن العمولات والرسوم من إدارة الموجودات والحفظ الأمين والأتعاب الإدارية والاستشارية المختلفة وغيرها. العمولات المتعلقة بالتسهيلات يتم تأجيلها والاعتراف بها حسب مبدأ الاستحقاق.

(2) **الدخل من الصفقات (العمليات):** مثل الأتعاب التي تنشأ من المفاوضات أو المشاركة في المفاوضات لصفقة (عملية) مع طرف ثالث مثل ترتيبات شراء أسهم أو مجموعة من الأوراق المالية أو بيع وشراء منشآت، يتم الاعتراف بها عند الإنهاء من الصفقة (العملية). العمولات والرسوم أو الجزء منها والتي يتم ربطها مع أداء معين يجب أن يتحقق، يتم الاعتراف بها بعد أن تتحقق معايير الأداء المتفق عليها.

الإيرادات الخاصة بزمم البيوع المؤجلة

في حالة المراجعة آجلة الدفع أو البيوع الآجلة الأخرى، يتم الاعتراف بالفرق بين الإيرادات وتكلفة المبيعات كأرباح مؤجلة في حساب مقابل للمبالغ مستحقة التحصيل ضمن حسابات ذمم البيوع المؤجلة. يتم تحويل الأرباح المؤجلة إلى بيان الدخل على طول الفترة التعاقدية لعقد المراجعة كما يلي: للعقود التي تزيد فترة استحقاقها الأصلية عن اثني عشر شهراً: يتم تحويل الأرباح المؤجلة إلى بيان الدخل باتباع طريقة معدل الربح الفعلي المبنية على الربح الضمني لعقد المراجعة. للعقود التي لا تزيد فترة استحقاقها الأصلية عن اثني عشر شهراً: يتم تحويل الأرباح المؤجلة إلى بيان الدخل باتباع طريقة القسط الثابت.

2 السياسات المحاسبية (تمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تمة)

ك. الموجودات المالية المرهونة

الأموال (المنقولة وغير المنقولة) التي توضع إشارة رهن على صحتها في السجلات الخاصة بها للعقارات وللمنقولات التي لها سجل لمصلحة المرتهن الدائن وتبقى حيازتها بيد الراهن وتبقى له كافة حقوق الملكية إلا أن حق التصرف يكون بموافقة الدائن المرتهن.

ل. التوزيعات النقدية للأسهم

يتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (عندما تصبح من حق البنك، إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

م. الموجودات غير الملموسة

أ - الشهرة

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة الزميلة أو التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك.
- يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، أمّا الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات زميلة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.
- لا يتم رسملة الشهرة المولدة داخلياً وإنما يعترف بأي تكاليف ساهمت في تحقيق شهرة داخلية في بيان الدخل حال حدوثها.

ب- الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تُقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أمّا الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني مُحدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أمّا الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير مُحدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.
- يتم مراجعة أي مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية. كذلك يتم مراجعة العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أي تعديلات على الفترات اللاحقة.

يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمره الانتاجي، فيما يلي نسب إطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى: برامج معلوماتية 20%.

3 نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	
5,493,744,800	9,425,485,405	نقد في الخزينة
47,082,819,684	156,270,816,709	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
4,831,209,084	7,156,168,382	حسابات جارية / ودائع تحت الطلب
(16,495,241)	(44,674,690)	متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي (*)
57,391,278,327	172,807,795,806	(ينزل): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2020 مبلغ 7,156,168,382 ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد إلى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 أيار للعام 2011 وتعديلاته بالتعميم الصادر عن مجلس النقد و التسليف رقم 2/164/ص المتضمن القرار رقم 7/م ن تاريخ 21 كانون الثاني 2020 مقابل مبلغ 4,831,209,084 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى مصارف مركزية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	
51,914,028,768	51,914,028,768	-	-	رصيد 1 كانون الثاني 2020
54,674,628,007	54,674,628,007	-	-	زيادة ناتجة عن التغير في الأرصدة
56,838,328,316	56,838,328,316	-	-	تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف
163,426,985,091	163,426,985,091	-	-	رصيد 31 كانون الأول 2020

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة لدى مصارف مركزية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	
16,495,241	16,495,241	-	-	رصيد 1 كانون الثاني 2020
(3,423,728)	(3,423,728)	-	-	خسائر ائتمانية متوقعة للفترة
31,603,177	31,603,177	-	-	تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف
44,674,690	44,674,690	-	-	رصيد 31 كانون الأول 2020

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	2019
24,837,873	24,837,873	-	-	رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدل)
(8,342,632)	(8,342,632)	-	-	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
16,495,241	16,495,241	-	-	رصيد 31 كانون الأول 2019

4 إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل

المجموع	2020 ليرة سورية	مصارف خارجية		مصارف محلية	
		2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية
حسابات جارية وتحت الطلب	12,820,476,507	36,134,921,641	6,062,779,333	23,309,471,133	6,757,697,174
حسابات استثمار مطلقة					
استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل	21,088,547,502	-	21,088,547,502	-	-
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية					
استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل	161,146,148	505,554,278	161,146,148	505,554,278	-
(ينزل): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(5,715,064)	(3,998,014)	(4,685,987)	(244,304)	(1,029,077)
	34,064,455,093	36,636,477,905	27,307,786,996	23,814,781,107	6,756,668,097
					12,821,696,798

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أي فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية. بلغت الأرصدة المقيدة السحب 100,500,661 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل 19,538,931,843 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019.

فيما يلي الحركة على أرصدة إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2020	14,531,238,313	19,538,931,844	34,070,170,157
محول إلى المرحلة الأولى	893,534,341	(893,534,341)	-
محول إلى المرحلة الثانية	(31,978,979)	31,978,979	-
محول من المرحلة الثالثة	-	-	-
التعرضات الجديدة	-	-	-
التعرضات المسددة	(2,589,889,402)	(18,645,397,502)	(21,235,286,904)
زيادة/ (نقص) ناتج عن التغير في الأرصدة	7,115,734,755	(13,251,176,533)	(6,135,441,778)
تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف	16,593,951,857	13,347,082,587	29,941,034,444
رصيد 31 كانون الأول 2020	36,512,590,885	127,885,034	36,640,475,919

4 إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل (تتمة)

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لإيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
5,715,064	-	4,396,260	1,318,804	رصيد 1 كانون الثاني 2020
-	-	6,754	(6,754)	محول من المرحلة الأولى
-	-	(201,045)	201,045	محول من المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول من المرحلة الثالثة
(12,510,959)	-	(12,438,301)	(72,658)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
10,793,909	-	8,268,194	2,525,715	تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف
3,998,014	-	31,862	3,966,152	رصيد 31 كانون الأول 2020

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	2019
2,837,619	-	94,916	2,742,703	رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدل)
2,877,445	-	4,301,344	(1,423,899)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
5,715,064	-	4,396,260	1,318,804	رصيد 31 كانون الأول 2019

5 حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		
2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	
10,022,890,848	73,636,236,750	9,797,890,848	73,261,236,750	225,000,000	375,000,000	حسابات استثمارية مطلقة
7,155,252,312	3,267,702,312	-	-	7,155,252,312	3,267,702,312	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية (ينزل): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (*)
(5,769,758,799)	(17,696,090,258)	(5,769,407,659)	(17,695,277,856)	(351,140)	(812,402)	
11,408,384,361	59,207,848,804	4,028,483,189	55,565,958,894	7,379,901,172	3,641,889,910	

بلغت الأرصدة المقيّدة السحب 54,413,550,180 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020 (مقابل صفر ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019).

5 حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر (تتمة)

ما يلي الحركة على أرصدة الإيداعات وحسابات استثمار لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
17,178,143,160	5,711,775,848	-	11,466,367,312	رصيد 1 كانون الثاني 2020
-	-	2,180,000,000	(2,180,000,000)	محول من المرحلة الأولى
-	-	-	-	محول من المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول من المرحلة الثالثة
150,000,000	-	-	150,000,000	التعرضات الجديدة
(4,053,393,350)	(2,978,178,350)	-	(1,075,215,000)	التعرضات المسددة
21,726,842,090	2,978,178,350	29,174,773,740	(10,426,110,000)	زيادة/ (نقص) ناتج عن التغير في الأرصدة
41,902,347,162	10,742,330,722	23,058,776,440	8,101,240,000	تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف
<u>76,903,939,062</u>	<u>16,454,106,570</u>	<u>54,413,550,180</u>	<u>6,036,282,312</u>	رصيد 31 كانون الأول 2020

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
5,769,758,799	5,711,775,848	-	57,982,951	رصيد 1 كانون الثاني 2020
-	-	279,975	(279,975)	محول من المرحلة الأولى
-	-	-	-	محول من المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول من المرحلة الثالثة
1,075,613,557	-	1,240,696,905	(165,083,348)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
10,850,717,902	10,742,330,722	-	108,387,180	تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف
<u>17,696,090,258</u>	<u>16,454,106,570</u>	<u>1,240,976,880</u>	<u>1,006,808</u>	رصيد 31 كانون الأول 2020

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	2019
5,712,062,706	5,711,775,848	-	286,858	رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدل)
57,696,093	-	-	57,696,093	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
<u>5,769,758,799</u>	<u>5,711,775,848</u>	<u>-</u>	<u>57,982,951</u>	رصيد 31 كانون الأول 2019

5 حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر (تتمة)

(*) قامت إدارة البنك برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحددت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم. أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي.

أصدرت المحكمة المختصة "الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات" حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 1 تموز 2013، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.

إن مديونية بنك الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف.

تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله.

في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بذمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب المحامان بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار:

بتاريخ 12 أيار 2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24 تموز 2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.

طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17 حزيران 2015.

وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5 آب 2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية أصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتاحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2 حزيران 2011، ونتيجة لما سبق صدر قرار محكمة الاستئناف بتاريخ 16 شباط 2016 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها، وهذا بالتزامن مع التظلم المقدم من قبل بنك الشام من قرار وقف تنفيذ الإجراءات القضائية والتنفيذية والمنظور أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1.

وقد تمت المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحصيل حقوق البنك وتم استلام إقرار دين جديد مزيل بالصيغة التنفيذية وقام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد وتم تبليغ دار الاستثمار ولا يزال البنك بانتظار إجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

كما تم رفع دعوى من قبل بنك الشام موضوعها ندب خبير لبيان المديونية المستحقة للبنك في ذمة شركة دار الاستثمار ولا زالت الدعوى قائمة حتى تاريخه ويتم تبادل الدفوع فيها. غلقت الدعوى لتاريخ 1 حزيران 2021 لحين ورود تقرير الخبيرة.

6 ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي

المجموع		ذاتية		مشتركة		
2019	2020	2019	2020	2019	2020	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
73,138,352,848	111,730,247,867	-	-	73,138,352,848	111,730,247,867	المرايحة والمرايحة للأمر
107,725,323	310,195,492	-	-	107,725,323	310,195,492	بالشراء
73,246,078,171	112,040,443,359	-	-	73,246,078,171	112,040,443,359	يضاف: ذمم أخرى (*)
(4,684,620,495)	(7,875,681,295)	-	-	(4,684,620,495)	(7,875,681,295)	(ناقصاً): الأرباح المؤجلة
(112,625,067)	(89,469,574)	-	-	(112,625,067)	(89,469,574)	للسنوات القادمة
(2,548,103,956)	(3,585,226,671)	-	-	(2,548,103,956)	(3,585,226,671)	(ينزل): الأرباح المحفوظة
						(ينزل): مخصص الخسائر
						الائتمانية المتوقعة (**)
65,900,728,653	100,490,065,819	-	-	65,900,728,653	100,490,065,819	صافي ذمم البيوع المؤجلة
						وأرصدة التمويلات

(*) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الاعتمادات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعد دفعها ولم يف العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(**) لم يقم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات. إن كافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية أعلاه هي استثمارات مشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار.

لم يقم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.

فيما يلي الحركة على التعرضات الائتمانية لذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

2020	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2020	51,694,085,930	13,290,988,648	3,463,758,031	68,448,832,609
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول من المرحلة الأولى	(23,786,936,322)	10,692,013,770	13,094,922,552	-
محول من المرحلة الثانية	1,443,926,844	(4,713,842,853)	3,269,916,009	-
محول من المرحلة الثالثة	53,123,704	375,998,432	(429,122,136)	-
التسهيلات الجديدة خلال السنة	9,446,822,728	50,087,665,803	4,876,771,757	64,411,260,288
التسهيلات المسددة خلال السنة	(11,437,196,937)	(2,079,919,181)	(1,348,431,992)	(14,865,548,110)
التغير في الأرصدة	(14,704,552,449)	(35,275,960,328)	(4,825,753,307)	(54,806,266,084)
تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف	-	21,100,281,763	19,786,732,024	40,887,013,787
رصيد 31 كانون الأول 2020	12,709,273,498	53,477,226,054	37,888,792,938	104,075,292,490

6 ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

2019	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2019	38,788,406,923	9,681,155,974	2,159,722,801	50,629,285,698
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول من المرحلة الأولى	(1,257,015,391)	1,078,431,635	178,583,756	-
محول من المرحلة الثانية	465,588,144	(473,107,821)	7,519,677	-
محول من المرحلة الثالثة	-	31,428,486	(31,428,486)	-
التسهيلات الجديدة خلال السنة	48,451,201,903	12,358,261,824	1,593,111,940	62,402,575,667
التسهيلات المسددة خلال السنة	(33,946,264,867)	(8,787,104,536)	(318,269,170)	(43,051,638,573)
التغير في الأرصدة	(807,830,782)	(598,076,914)	(124,015,982)	(1,529,923,678)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(1,466,505)	(1,466,505)
رصيد 31 كانون الأول 2019	51,694,085,930	13,290,988,648	3,463,758,031	68,448,832,609

شركات كبرى

	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2020	47,803,781,737	12,567,658,076	3,017,635,576	63,389,075,389
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول من المرحلة الأولى	(22,887,186,751)	9,953,640,802	12,933,545,949	-
محول من المرحلة الثانية	1,310,312,004	(4,539,421,166)	3,229,109,162	-
محول من المرحلة الثالثة	53,123,704	167,223,075	(220,346,779)	-
التسهيلات الجديدة خلال السنة	7,226,422,224	49,879,123,105	4,873,695,943	61,979,241,272
التسهيلات المسددة خلال السنة	(11,224,967,156)	(1,871,100,081)	(1,283,506,038)	(14,379,573,275)
التغير في الأرصدة	(14,011,105,985)	(34,647,206,092)	(5,598,649,184)	(54,256,961,261)
تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف	-	21,100,281,763	19,584,261,855	40,684,543,618
رصيد 31 كانون الأول 2020	8,270,379,777	52,610,199,482	36,535,746,484	97,416,325,743

6 ذمم الببوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

شركات متوسطة وصغيرة

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
1,251,088,122	285,588,372	332,702,978	632,796,772	رصيد 1 كانون الثاني 2020
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	-	367,289,711	(367,289,711)	محول من المرحلة الأولى
-	-	(42,409,628)	42,409,628	محول من المرحلة الثانية
-	(204,113,093)	204,113,093	-	محول من المرحلة الثالثة
349,405,488	-	175,828,945	173,576,543	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(159,203,727)	-	(159,203,727)	-	التسهيلات المسددة خلال السنة
45,046,998	803,357,323	(469,091,242)	(289,219,083)	التغير في الأرصدة
202,470,169	202,470,169	-	-	تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف
<u>1,688,807,050</u>	<u>1,087,302,771</u>	<u>409,230,130</u>	<u>192,274,149</u>	رصيد 31 كانون الأول 2020

أفراد

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
3,808,669,098	160,534,083	390,627,594	3,257,507,421	رصيد 1 كانون الثاني 2020
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	161,376,603	371,083,257	(532,459,860)	محول من المرحلة الأولى
-	40,806,847	(132,012,059)	91,205,212	محول من المرحلة الثانية
-	(4,662,264)	4,662,264	-	محول من المرحلة الثالثة
2,082,613,528	3,075,814	32,713,753	2,046,823,961	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(326,771,108)	(64,925,954)	(49,615,373)	(212,229,781)	التسهيلات المسددة خلال السنة
(594,351,821)	(30,461,446)	(159,662,994)	(404,227,381)	التغير في الأرصدة
-	-	-	-	تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف
<u>4,970,159,697</u>	<u>265,743,683</u>	<u>457,796,442</u>	<u>4,246,619,572</u>	رصيد 31 كانون الأول 2020

6 ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
2,548,103,956	1,753,674,211	322,331,071	472,098,674	رصيد 1 كانون الثاني 2020 تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	101,775,190	75,677,345	(177,452,535)	محول من المرحلة الأولى
-	181,739,817	(204,625,261)	22,885,444	محول من المرحلة الثانية
-	(102,340,640)	85,953,356	16,387,284	محول من المرحلة الثالثة
272,994,958	1,020,794,946	(526,475,121)	(221,324,867)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
764,127,757	305,629,326	458,498,431	-	تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف
<u>3,585,226,671</u>	<u>3,261,272,850</u>	<u>211,359,821</u>	<u>112,594,000</u>	رصيد 31 كانون الأول 2020
المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	2019
2,559,361,456	1,513,705,983	495,967,089	549,688,384	رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدل) تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	719,572	5,858,640	(6,578,212)	محول من المرحلة الأولى
-	159,769	(13,311,481)	13,151,712	محول من المرحلة الثانية
-	(10,093,405)	10,093,405	-	محول من المرحلة الثالثة
(1,466,505)	(1,466,505)	-	-	شطب الديون المدومة
(9,790,995)	250,648,797	(176,276,582)	(84,163,210)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
<u>2,548,103,956</u>	<u>1,753,674,211</u>	<u>322,331,071</u>	<u>472,098,674</u>	رصيد 31 كانون الأول 2019

6 ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

شركات كبرى

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
2,147,952,377	1,421,032,714	274,003,334	452,916,329	رصيد 1 كانون الثاني 2020 تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	101,134,248	72,698,562	(173,832,810)	محول من المرحلة الأولى
-	180,673,565	(203,050,303)	22,376,738	محول من المرحلة الثانية
-	(60,585,568)	44,198,284	16,387,284	محول من المرحلة الثالثة
302,527,728	971,762,235	(456,934,155)	(212,300,352)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
561,657,588	103,159,157	458,498,431	-	تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف
<u>3,012,137,693</u>	<u>2,717,176,351</u>	<u>189,414,153</u>	<u>105,547,189</u>	رصيد 31 كانون الأول 2020

شركات متوسطة وصغيرة

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
246,890,538	194,891,940	39,548,138	12,450,460	رصيد 1 كانون الثاني 2020 تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	-	2,491,414	(2,491,414)	محول من المرحلة الأولى
-	-	(143,453)	143,453	محول من المرحلة الثانية
-	(40,822,619)	40,822,619	-	محول من المرحلة الثالثة
(71,284,789)	2,776,519	(64,406,931)	(9,654,377)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
202,470,169	202,470,169	-	-	تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف
<u>378,075,918</u>	<u>359,316,009</u>	<u>18,311,787</u>	<u>448,122</u>	رصيد 31 كانون الأول 2020

6 ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

أفراد	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2020 تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:	6,731,885	8,779,599	137,749,557	153,261,041
محول من المرحلة الأولى	(1,128,311)	487,369	640,942	-
محول من المرحلة الثانية	365,253	(1,431,505)	1,066,252	-
محول من المرحلة الثالثة	-	932,453	(932,453)	-
خسائر انتمانية متوقعة للسنة تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف	629,862	(5,134,035)	46,256,192	41,752,019
رصيد 31 كانون الأول 2020	6,598,689	3,633,881	184,780,490	195,013,060

الأرباح المحفوظة

مشتركة		ذاتية		المجموع		
2020	2019	2020	2019	2020	2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
112,625,067	84,786,899	-	-	112,625,067	84,786,899	الرصيد في بداية السنة
91,408,524	51,661,352	-	-	91,408,524	51,661,352	الأرباح المحفوظة خلال السنة
(114,802,686)	(23,823,184)	-	-	(114,802,686)	(23,823,184)	الأرباح المحفوظة المحولة إلى إيرادات
-	-	-	-	-	-	الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها
238,669	-	-	-	238,669	-	تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف
89,469,574	112,625,067	-	-	89,469,574	112,625,067	الرصيد في نهاية السنة

7 صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية

المجموع		ذاتية		مشتركة		
2019	2020	2019	2020	2019	2020	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
163,183,393	535,656	-	-	163,183,393	535,656	موجودات مقتناة بغرض المراجعة
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400	موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
1,160,000	1,160,000	-	-	1,160,000	1,160,000	موجودات آلت للبنك وفاء لديون مستحقة
235,497,793	72,850,056	-	-	235,497,793	72,850,056	الإجمالي
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	مخصص تدني قيمة موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
164,343,393	1,695,656	-	-	164,343,393	1,695,656	الصافي

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكننتيجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة البنك خلال عام 2012 احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية.

لا يوجد حركات على رصيد الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة.

8 استثمارات عقارية

المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2020	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
2,276,500,000	5,102,500,000	2,276,500,000	5,102,500,000	-	-	استثمارات عقارية
2,276,500,000	5,102,500,000	2,276,500,000	5,102,500,000	-	-	بغرض زيادة القيمة (*)

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار في مدينة حلب من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل.

فيما يلي تفصيل الحركة على الاستثمارات العقارية:

2019	2020	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,380,850,000	2,276,500,000	الرصيد الافتتاحي
78,820,288	-	إضافات
356,829,712	2,826,000,000	التغير في القيمة العادلة
(540,000,000)	-	تحويل إلى موجودات ثابتة (إيضاح 9)
2,276,500,000	5,102,500,000	

خلال عام 2019، قام البنك بتحويل جزء من عقار مدينة حلب (الاستثمارات العقارية) بقيمة 540,000,000 ليرة سورية لفرع (إيضاح 9).

9 موجودات ثابتة

2020	أراضي ومباني ليرة سورية	تحسينات على العقارات ليرة سورية	تجهيزات المكاتب ليرة سورية	أجهزة الكمبيوتر ليرة سورية	سيارات ليرة سورية	مشاريع قيد التنفيذ ليرة سورية	أخرى ليرة سورية	الإجمالي ليرة سورية
التكلفة:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	1,141,178,281	697,138,834	652,776,276	369,092,911	69,136,800	8,294,886,097	12,391,416	11,236,600,615
إضافات	-	2,942,777	183,674,392	138,677,500	386,500	2,395,395,798	460,000	2,721,536,967
تحويلات	1,524,625,000	531,360,371	213,316,851	33,991,000	-	(2,303,083,222)	(210,000)	-
استبعادات	-	(33,920,743)	(9,021,089)	(13,560,931)	-	-	(1,848,000)	(58,350,763)
الرصيد كما في 31 كانون الأول	2,665,803,281	1,197,521,239	1,040,746,430	528,200,480	69,523,300	8,387,198,673	10,793,416	13,899,786,819
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	47,786,607	261,280,770	246,255,723	213,745,283	15,434,306	-	11,931,776	796,434,465
إضافات	34,280,375	115,020,613	104,121,641	68,316,585	11,397,975	-	574,026	333,711,215
استبعادات	-	(33,623,728)	(7,250,012)	(11,973,896)	-	-	(1,847,988)	(54,695,624)
إطفاء القيمة العادلة	10,759,880	-	-	-	-	-	-	10,759,880
الرصيد كما في 31 كانون الأول	92,826,862	342,677,655	343,127,352	270,087,972	26,832,281	-	10,657,814	1,086,209,936
انخفاض القيمة:								
انخفاض القيمة كما في 1 كانون الثاني	48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252
انخفاض القيمة للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-
انخفاض القيمة كما في 31 كانون الأول	48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول	2,524,671,167	854,843,584	697,619,078	258,112,508	42,691,019	8,387,198,673	135,602	12,765,271,631

9 موجودات ثابتة (تتمة)

2019	أراضي ومباني ليرة سورية	تحسينات على العقارات ليرة سورية	تجهيزات المكاتب ليرة سورية	أجهزة الكمبيوتر ليرة سورية	سيارات ليرة سورية	مشاريع قيد التنفيذ ليرة سورية	أخرى ليرة سورية	الإجمالي ليرة سورية
التكلفة:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	681,674,068	486,503,803	476,312,128	298,154,009	12,436,800	5,282,652,795	11,755,916	7,249,489,519
إضافات	-	130,139,244	179,842,516	74,057,343	56,700,000	3,035,980,251	635,500	3,477,354,854
تحويلات من استثمارات عقارية	459,504,213	80,495,787	-	-	-	-	-	540,000,000
استبعادات	-	-	(3,378,368)	(3,118,441)	-	(23,746,949)	-	(30,243,758)
الرصيد كما في 31 كانون الأول	1,141,178,281	697,138,834	652,776,276	369,092,911	69,136,800	8,294,886,097	12,391,416	11,236,600,615
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	20,987,186	180,790,912	179,036,395	169,744,750	12,292,198	-	11,202,816	574,054,257
إضافات	16,039,541	80,489,858	69,520,782	47,058,578	3,142,108	-	728,960	216,979,827
استبعادات	-	-	(2,301,454)	(3,058,045)	-	-	-	(5,359,499)
إطفاء القيمة العادلة	10,759,880	-	-	-	-	-	-	10,759,880
الرصيد كما في 31 كانون الأول	47,786,607	261,280,770	246,255,723	213,745,283	15,434,306	-	11,931,776	796,434,465
انخفاض القيمة:								
انخفاض القيمة كما في 1 كانون الثاني	48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252
انخفاض القيمة للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-
انخفاض القيمة كما في 31 كانون الأول	48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول	1,045,086,422	435,858,064	406,520,553	155,347,628	53,702,494	8,294,886,097	459,640	10,391,860,898

10 موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة (أنظمة حاسوبية - موجودات معنوية أخرى) وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	التكلفة
110,308,328	151,607,736	الرصيد كما في 1 كانون الثاني
41,299,408	47,793,250	إضافات
151,607,736	199,400,986	الرصيد كما في 31 كانون الأول
103,374,788	108,469,688	الإطفاء
5,094,900	18,056,778	الرصيد كما في 1 كانون الثاني
108,469,688	126,526,466	إضافات
43,138,048	72,874,520	الرصيد كما في 31 كانون الأول
		صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول

11 موجودات أخرى

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	
498,306,933	1,428,164,401	مصاريف مدفوعة مقدماً
144,943,983	306,796,732	دفعات مقدمة لشراء أصول
108,934,422	296,658,274	مدينون مختلفون
79,561,025	49,906,204	إيرادات برسم القبض (*)
21,130,900	49,931,415	مخزون طابع وقرطاسية
6,683,000	11,422,527	غرفة التكاثر
3,300,000	3,318,950	تأمينات مدفوعة للغير
100,000	100,000	ذمم شركة تأمين (**)
-	-	مصاريف قضائية مستحقة من مديني ذمم البيوع الآجلة (***)
862,960,263	2,146,298,503	

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن إيداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية.
(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص.
(***) يقوم البنك برفع دعاوي قضائية على مديني ذمم البيوع الآجلة المتوقفين عن الدفع، بلغت مجمل المصاريف المستحقة لهذه الدعاوي والمحملة على العملاء مبلغ 81,593,575 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل 69,169,003 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019، تم تشكيل مخصص بكامل قيمة هذه المبالغ المحملة.

12 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال البنك لا يستحق عليها أي فائدة، يتم الإفراج عنها عند تصفية البنك.

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	
381,698,513	581,698,513	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
1,881,757,017	5,420,841,314	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً إلى الليرة السورية)
2,263,455,530	6,002,539,827	

13 إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية

المجموع		خارج الجمهورية		داخل الجمهورية		
2019	2020	2019	2020	2019	2020	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
45,516,810,234	97,216,934,706	145,454,161	449,874,286	45,371,356,073	96,767,060,420	حسابات جارية وتحت الطلب
735,000,000	735,000,000	-	-	735,000,000	735,000,000	حسابات استثمار للبنوك والمؤسسات المالية
46,251,810,234	97,951,934,706	145,454,161	449,874,286	46,106,356,073	97,502,060,420	

14 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء

2019	2020	
ليرة سورية	ليرة سورية	
41,528,386,675	76,355,309,293	حسابات جارية / تحت الطلب :
7,926,012,848	15,616,797,589	بالليرة السورية
49,454,399,523	91,972,106,882	بالعملات الأجنبية

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري 43,703,287,648 ليرة سورية أي ما نسبته 47.52% من إجمالي الودائع مقابل 19,614,041,658 ليرة سورية أي ما نسبته 39.66% كما في 31 كانون الأول 2019 .

15 تأمينات نقدية

2019		2020		
ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	
-	-	-	62,384,211,818	تأمينات اعتمادات وسحوبات واردة
-	8,621,295,334	-	9,897,970,167	تأمينات مقابل اعتمادات وكفالات صادرة
-	-	-	1,363,929,400	تأمينات ذمم البيوع المؤجلة وذمم التمويلات
-	1,915,948,342	-	3,739,893,675	تأمينات أخرى
-	10,537,243,676	-	77,386,005,060	

16 مخصصات متنوعة

2020	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	أثر سعر الصرف	رصيد نهاية السنة
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		ليرة سورية
مخصص فروقات القطع التشغيلي	17,707,521	-	-	-	-	17,707,521
مخصص لمواجهة أعباء محتملة (*)	173,708,394	25,000,000	-	-	185,644,228	384,352,622
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	132,119,702	-	-	(42,488,192)	21,825,251	111,456,761
مخصص احتجاز تعويض صراف	2,300,000	352,500	-	-	-	2,652,500
مخصص مخاطر نقل الأموال (**)	135,390,417	25,000,000	-	-	113,578,306	273,968,723
مخصص تكليف ضريبي	1,908,923	-	-	-	-	1,908,923
	463,134,957	50,352,500	-	(42,488,192)	321,047,785	792,047,050
2019	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	أثر سعر الصرف	رصيد نهاية السنة
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		ليرة سورية
مخصص فروقات القطع التشغيلي	17,707,521	-	-	-	-	17,707,521
مخصص لمواجهة أعباء محتملة (*)	148,708,394	25,000,000	-	-	-	173,708,394
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	9,886,853	122,235,921	-	-	(3,072)	132,119,702
مخصص احتجاز تعويض صراف	1,717,500	582,500	-	-	-	2,300,000
مخصص مخاطر نقل الأموال (**)	110,390,417	25,000,000	-	-	-	135,390,417
مخصص تكليف ضريبي	1,908,923	-	-	-	-	1,908,923
	290,319,608	172,818,421	-	-	(3,072)	463,134,957

(*) قررت إدارة البنك حجز مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

(**) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

فيما يلي الحركة على مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي وذلك حسب تصنيف المرحلة:

2020	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2020	14,716,081	16,827,563	100,576,058	132,119,702
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول من المرحلة الأولى	(11,759,406)	11,759,406	-	-
محول من المرحلة الثانية	1,729,441	(1,741,823)	12,382	-
محول من المرحلة الثالثة	29,000	95,985,400	(96,014,400)	-
أثر تغيرات سعر الصرف	3,508,984	18,316,267	-	21,825,251
خسائر انتمائية متوقعة للسنة	20,684,188	(59,416,426)	(3,755,954)	(42,488,192)
رصيد 31 كانون الأول 2020	28,908,288	81,730,387	818,086	111,456,761

16 مخصصات متنوعة (تتمة)

2019	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدل)	3,867,974	23,051,171	-	26,919,145
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول من المرحلة الأولى	(145,833)	145,833	-	-
محول من المرحلة الثانية	5,512,349	(7,949,411)	2,437,062	-
محول من المرحلة الثالثة	-	-	-	-
أثر تغيرات سعر الصرف	-	(3,072)	-	(3,072)
خسائر ائتمانية متوقعة للسنة	5,481,591	1,583,042	98,138,996	105,203,629
رصيد 31 كانون الأول 2019	14,716,081	16,827,563	100,576,058	132,119,702

17 ضريبة الدخل

17-1 مخصص ضريبة دخل البنك

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	
313,010,013	645,329,087	رصيد بداية السنة
(458,326,127)	(767,394,607)	ضريبة الدخل المدفوعة
767,394,607	966,360,469	مصرف ضريبة الدخل
-	12,833,397	مصرف ضريبة ريع رؤوس الأموال
23,250,594	-	إعادة تصنيف مخصص ضريبة ريع رؤوس الأموال
645,329,087	857,128,346	

تم تقديم البيانات الضريبية عن السنوات من 2014 حتى 2019 وتم تسديد الضريبة كما ورد مبلغها ضمن هذه البيانات ومازالت البيانات قيد المراجعة والتدقيق لدى مديرية مالية دمشق. استلم البنك إخبار لجنة فرض الضريبة عن عام 2014 وتم تسديد الضريبة كما ورد في التكاليف وقام البنك بالاعتراض لدى لجنة إعادة النظر، كما تم استلام قرار لجنة الطعن الخاص بالعام 2012 و تم سداد المبلغ المترتب من الضريبة وقام البنك بالاعتراض لدى لجنة إعادة النظر.

17-2 موجودات ضريبة مؤجلة

إن الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	
1,338,589	1,107,879	رصيد بداية السنة
246,180	328,793	المضاف
(476,890)	(126,500)	المستبعد
1,107,879	1,310,172	رصيد نهاية السنة

17 ضريبة الدخل (تتمة)

17-3 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	الربح قبل الضريبة إعادة تصنيف ضريبة ريع رؤوس أموال
3,968,954,846 (23,250,594)	33,485,839,811 23,250,594	
3,945,704,252	33,509,090,405	
50,582,500	50,352,500	يضاف:
16,039,540	34,280,375	مخصصات متنوعة
-	187,974,295	استهلاك مبانى
		مخصص تسهيلات وبنوك (ديون منتجة)
(4,280,515)	(3,727,207)	ينزل
-	(31,280,563,017)	أرباح الشركة التابعة
(731,761,401)	(425,998,215)	أرباح تقييم مركز القطع البنوي
(258,339,930)	(142,593,295)	أرباح تقييم مراكز القطع التشغيلية
(227,418,604)	-	أرباح وكالات خارجية*
2,790,525,842	1,928,815,841	استرداد مخصص تسهيلات وبنوك (ديون منتجة)
%25	%25	المبلغ الخاضع للضريبة
697,631,461	482,203,960	نسبة الضريبة
%10	%10	مقدار ضريبة الدخل
69,763,146	48,220,396	نسبة رسم إعادة الإعمار
767,394,607	530,424,356	رسم إعادة الإعمار
-	435,936,113	المصرف الضريبي
767,394,607	966,360,469	تسويات سنوات سابقة
230,710	(202,293)	الإيراد الضريبي للشركة التابعة
767,625,317	966,158,176	مصروف ضريبة الدخل
23,250,594	12,833,397	ضريبة ريع رؤوس الأموال الناجمة عن أعمال البنك في الخارج*

* بناءً على قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003 وقرار الهيئة العامة للضرائب والرسوم رقم 3/1238 تاريخ 29 نيسان 2019 فإن إيرادات البنك من أعماله في الخارج تخضع لضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة بمعدل 7.5%، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية في إعادة الإعمار بمعدل 10% من الضريبة، ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من الضريبة. بلغ إجمالي الضريبة على إيرادات البنك من أعماله في الخارج 12,833,397 ليرة سورية لعام 2021 (مقابل 23,250,594 ليرة سورية لعام 2019).

18 مطلوبات أخرى

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	حوالات و أوامر دفع
2,303,435,123	2,619,518,806	نفقات مستحقة غير مدفوعة
1,307,769,100	3,390,164,678	موردين
1,107,437,982	3,624,991,707	مستحق لجهات حكومية
145,713,478	192,764,817	مستحقات أرباح المساهمين
80,102,939	79,117,662	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
23,053,631	476,223	أرباح محققة لإيداعات وحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات
20,044,382	19,981,368	مالية غير مستحقة الدفع
19,346,582	30,498,942	توقيفات محتجزة - متعهد استئصال
193,107	11,673,431	صندوق المخالفات الشرعية
27,853,426	80,695,815	ذمم دائنة أخرى
5,034,949,750	10,049,883,449	

19 حسابات الاستثمار المطلقة

2019			2020			
المجموع	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	المجموع	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
15,589,566,780	2,735,960,125	12,853,606,655	17,870,567,651	1,980,553	17,868,587,098	حسابات التوفير
10,068,874,746	599,752,034	9,469,122,712	15,093,302,814	800,553,727	14,292,749,087	لأجل
17,273,170,170	1,936,000,000	15,337,170,170	18,064,380,448	1,670,396,278	16,393,984,170	الوكالات الاستثمارية
36,116,985	-	36,116,985	274,007,025	210,418,000	63,589,025	التأمينات النقدية
42,967,728,681	5,271,712,159	37,696,016,522	51,302,257,938	2,683,348,558	48,618,909,380	المجموع
255,311,350	31,350,511	223,960,839	319,280,151	15,472,952	303,807,199	أعباء محققة غير مستحقة الدفع
43,223,040,031	5,303,062,670	37,919,977,361	51,621,538,089	2,698,821,510	48,922,716,579	إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة

20 احتياطي مخاطر الاستثمار

2019	2020	
ليرة سورية	ليرة سورية	
210,829,472	274,186,895	رصيد بداية السنة
63,458,161	68,320,476	الإضافات خلال السنة
(100,738)	53,148,567	فروق سعر الصرف
274,186,895	395,655,938	

21 رأس المال المكتتب به (المدفوع)

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1,000 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسو البنك بتغطية 3,750,000,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010. لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد كامل رأس المال.

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المهلة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

21 رأس المال المكتتب به (المدفوع) (تتمة)

وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 /م تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات، وبخصوص المهلة المحددة لتنفيذ الزيادات المطلوبة في رأس مال البنك بموجب أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 وتعديلاته، يقوم البنك بمتابعة موضوع الزيادة المطلوبة بالتنسيق مع الجهات الوصائية.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

في 1 تشرين الأول 2018 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، وتمت زيادة رأس مال البنك بقيمة إجمالية 250,000,000 ليرة سورية عن طريق اعتماد 2,500,000/ سهم بقيمة اسمية 100/ ليرة سورية للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة. خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 29 نيسان 2019 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 6,000,000,000 ليرة سورية. خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 27 تموز 2020 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 8,000,000,000 ليرة سورية. في 8 كانون الأول 2020 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (158/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، وتمت زيادة رأس مال البنك بقيمة إجمالية 2,000,000,000 ليرة سورية عن طريق اعتماد 20,000,000 سهم بقيمة اسمية 100/ ليرة سورية للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة.

22 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية
2,175,411,384	2,521,481,216
356,829,712	2,826,000,000
(10,759,880)	(10,759,880)
2,521,481,216	5,336,721,336

رصيد بداية السنة
القيمة العادلة للاستثمارات
إطفاء احتياطي القيمة العادلة للأصول الثابتة (مصنفة سابقاً)
استثمارات عقارية
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية

23 الاحتياطات

23.1 الاحتياطي القانوني

بناءً على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ووفقاً للتعميمات الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني. يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً لـ 25% من رأسمال البنك.

23.2 الاحتياطي الخاص

بناءً على أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002 ووفقاً للتعميمات الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، يحدد الاحتياطي الخاص بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأسمال البنك.

بنك الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020

23 الاحتياطات (تتمة)

وتم احتساب الاحتياطي القانوني/الخاص للبنك كما يلي كما يلي:

2019	2020
ليرة سورية	ليرة سورية
3,968,954,846	33,485,839,811
(23,250,594)	23,250,594
3,945,704,252	33,509,090,405
-	(31,280,563,017)
(42,805)	(37,272)
3,945,661,447	2,228,490,116
394,566,145	222,849,012

الربح قبل الضريبة

إعادة تصنيف ضريبة ربع رؤوس أموال

ينزل منه:

أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة

حصة الجهة غير المسيطرة من أرباح الشركة التابعة قبل الضريبة

الاحتياطي القانوني/الخاص 10%

الجدول التالي يوضح رصيد الاحتياطي القانوني:

2019	2020
ليرة سورية	ليرة سورية
430,618,546	825,184,691
394,566,145	222,849,012
825,184,691	1,048,033,703

الرصيد كما في 1 كانون الثاني

الاحتياطي القانوني المشكل خلال السنة

الرصيد كما في 31 كانون الأول

الجدول التالي يوضح رصيد الاحتياطي الخاص:

2019	2020
ليرة سورية	ليرة سورية
430,618,546	825,184,691
394,566,145	222,849,012
825,184,691	1,048,033,703

الرصيد كما في 1 كانون الثاني

الاحتياطي الخاص المشكل خلال السنة

الرصيد كما في 31 كانون الأول

24 احتياطي معدل الأرباح

2019	2020	2019	2020	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
أصحاب حقوق الملكية	أصحاب حسابات الاستثمار	أصحاب حقوق الملكية	أصحاب حسابات الاستثمار	
1,017,254,859	126,624,831	1,290,334,070	270,614,341	الرصيد الافتتاحي
690,449,663	171,046,674	366,703,331	118,774,748	الإضافات
(415,564,791)	(27,018,084)	(911,722,993)	(152,196,449)	الاستبعادات
(1,805,661)	(39,080)	521,650,992	76,562,940	فروقات أسعار الصرف
1,290,334,070	270,614,341	1,266,965,400	313,755,580	

25 الأرباح المدورة غير المحققة والأرباح المدورة المحققة

طبقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي الصادرة وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 والتعميم رقم 100/952 تاريخ 12 شباط 2009، يتم فصل الأرباح المدورة لفروقات القطع غير المحققة وغير القابلة للتوزيع الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي عن حساب الأرباح المدورة المحققة.

بلغت الأرباح المدورة غير المحققة مبلغ 45,989,483,898 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل مبلغ 14,708,920,881 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019.

بلغت الأرباح المدورة المحققة مبلغ 1,202,479,103 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020، مقابل مبلغ 2,439,531,297 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019.

26 الحقوق غير المسيطرة

يمثل هذا البند الحصة غير العائدة لمساهمي البنك في نتائج أعمال وصافي موجودات الشركة التابعة. يوضح الجدول التالي الحركة على الحقوق غير المسيطرة :

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية
2,826,607	2,867,105
40,498	39,295
<u>2,867,105</u>	<u>2,906,400</u>

الرصيد في 1 كانون الثاني
حصة الجهة غير المسيطرة من نتائج أعمال السنة للشركة التابعة
الرصيد كما في 31 كانون الأول

27 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات

المشتركة 2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية
5,732,983,609	6,564,408,085
437,243,143	533,212,910
<u>6,170,226,752</u>	<u>7,097,620,995</u>

شركات
تجزئة

28 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية

المشتركة 2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية
258,339,930	142,593,295
<u>258,339,930</u>	<u>142,593,295</u>

إيرادات ودائع استثمارية لدى بنوك ومؤسسات مالية

29 المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك

يقوم البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وفق السياسات الموافق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية. لم يتم البنك بتحميل أي نفقات لوعاء المضاربة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020، وكذلك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019، وقد تحمل البنك هذه النفقات على سبيل التبرع.

30 العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة) توفير لأجل عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار)
181,284,150	178,860,390	
360,082,025	398,523,907	
925,439,947	790,070,567	
<u>1,466,806,122</u>	<u>1,367,454,864</u>	

* لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية.

31 حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال

تبلغ حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	بصفته مضارب بصفته رب مال
634,495,664	683,179,087	
3,844,893,273	5,699,701,226	
<u>4,479,388,937</u>	<u>6,382,880,313</u>	

32 صافي إيرادات الخدمات المصرفية

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	إيرادات العمولات والرسوم أعباء الرسوم والعمولات
2,598,696,852	3,406,887,439	
(635,799,672)	(107,381,900)	
<u>1,962,897,180</u>	<u>3,299,505,539</u>	

33 إيرادات أخرى

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	أخرى
28,044,604	56,984,298	
<u>28,044,604</u>	<u>56,984,298</u>	

34 نفقات الموظفين

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي مصاريف تدريب وسفر نفقات طبية
1,331,880,874	2,430,077,806	
48,893,494	54,885,491	
31,589,294	17,741,678	
24,049,860	34,465,631	
<u>1,436,413,522</u>	<u>2,537,170,606</u>	

35 مصاريف إدارية وعمومية

2019	2020	
ليرة سورية	ليرة سورية	
35,905,250	2,029,608,200	مصاريف قضائية*
160,162,751	325,319,708	مصاريف أنظمة معلومات
200,194,495	240,244,517	مصاريف إيجار
95,657,443	233,466,532	رسوم وأعباء حكومية
109,485,613	177,191,586	مصاريف استشارات
222,786,756	173,689,522	تعويضات ومصاريف مجلس الإدارة ومصاريف الهيئة العامة
57,439,256	139,959,485	مصاريف صيانة
51,717,186	127,544,989	مصاريف تنظيف
60,867,497	103,098,242	مصاريف إدارة صرافات آلية
57,047,424	88,270,704	مصاريف إعلان ومعارض
27,057,740	82,805,445	مصاريف طباعة وقرطاسية
48,967,490	78,192,200	مصاريف وقود
27,072,674	52,658,889	مصاريف بريد وهاتف وشحن
28,500,000	41,235,395	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
22,397,847	38,663,452	مصاريف حراسة
45,533,213	34,211,859	مصاريف سفر ومواصلات وضيافة
21,340,134	33,597,089	مصاريف تأمين
8,600,000	31,285,217	تبرعات
37,477,676	28,830,541	مصاريف كهرباء وماء
289,567	12,424,572	مصاريف قضائية - مدينو ذمم البيوع الأجلة
4,547,521	7,426,037	أخرى
1,323,047,533	4,079,724,181	

* تتضمن مصاريف أنعاب قانونية لصالح مكتب المحاماة المكلف من قبل البنك للعمل على رفع العقوبات المفروضة عليه من قبل الخزنة الأمريكية.

36 مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

2020	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
تكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة				
مصارف ومؤسسات مصرفية	-	1,240,696,905	-	1,240,696,905
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية	-	-	1,020,794,946	1,020,794,946
ذمم خارج بيان المركز المالي	20,684,188	-	-	20,684,188
استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة				
مصارف ومؤسسات مصرفية	(168,579,734)	(12,438,301)	-	(181,018,035)
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية	(221,324,867)	(526,475,121)	-	(747,799,988)
ذمم خارج بيان المركز المالي	-	(59,416,426)	(3,755,954)	(63,172,380)
	(369,220,413)	642,367,057	1,017,038,992	1,290,185,636

يتم تكوين مخصص تدني لكافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات عملاً بأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4/م ن لعام 2019 .

36 مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

2019	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	غير موزع على المراحل	المجموع
تكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة					
مصارف ومؤسسات مصرفية	57,696,093	4,301,344	-	-	61,997,437
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية	-	-	250,648,797	-	250,648,797
ذمم خارج بيان المركز المالي	5,481,591	1,583,042	98,138,996	-	105,203,629
استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة					
مصارف ومؤسسات مصرفية	(9,766,531)	-	-	-	(9,766,531)
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية	(84,163,210)	(176,276,582)	-	-	(260,439,792)
ذمم خارج بيان المركز المالي	-	-	-	-	-
استخدام المخصصات الفائضة الناتجة عن القرار رقم (4/م.ن)	-	-	-	(43,864,645)	(43,864,645)
كما في 1 كانون الثاني 2019	-	-	-	(33,051,351)	(33,051,351)
احتياطي عام مخاطر التمويل	(30,752,057)	(170,392,196)	348,787,793	(76,915,996)	70,727,544

37 حصة السهم من ربح السنة (مساهمي البنك)

2019	2020	
ليرة سورية	ليرة سورية	
3,178,038,437	32,506,808,943	صافي ربح السنة العائد لمساهمي البنك
80,000,000	80,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
39.73	406.34	حصة السهم الأساسية من صافي ربح السنة (مساهمي البنك)

38 النقد وما في حكمه

2019	2020	
ليرة سورية	ليرة سورية	
52,576,564,484	165,696,302,114	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
34,070,170,157	36,640,475,919	يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
(45,516,810,234)	(97,216,934,706)	(ينزل) حسابات استثمار وشهادات لمصارف ومؤسسات مصرفية لمدة 3 أشهر أو أقل
(19,538,931,843)	(100,500,661)	(ينزل) أرصدة مقيدة السحب
21,590,992,564	105,019,342,666	

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية.

39 المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لها القدرة على السيطرة أو ممارسة نفوذ هام عند اتخاذ القرارات. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الهامين والجهات التي تمارس عليها المجموعة والمساهمين نفوذاً هاماً وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في المجموعة.

تشمل البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	نوع الشركة	نشاط الشركة	نسبة الملكية	حصة البنك من رأس مال الشركة التابعة	2020	2019
					ليرة سورية	ليرة سورية
أموال الشام	محدودة المسؤولية	وساطة مالية	99%	247,500,000	247,500,000	247,500,000

فيما يلي ملخص المعاملات مع الجهات ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020:

الشركة التابعة	الشركة الزميلة
ليرة سورية	ليرة سورية

بنود داخل بيان المركز المالي الموحد: الموجودات

-	21,833,826,096	حسابات جارية وتحت الطلب
-	-	حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
-	54,413,550,180	حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الأصلي أكثر من 3 أشهر
-	29,223,984	موجودات أخرى
-	76,276,600,260	مجموع الموجودات

بنود داخل بيان المركز المالي الموحد: المطالبات

136,474,758	96,230	حسابات جارية /تحت الطلب
150,000,000	-	حسابات الاستثمار المطلق/لأجل
-	-	مطلوبات أخرى
286,474,758	96,230	مجموع المطالبات

بنود بيان الدخل الموحد:

-	65,683,458	إيرادات الأنشطة الاستثمارية
-	-	نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع
5,221,720	-	نصيب البنك بصفته مضارب

39 المعاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	
		الإدارة التنفيذية العليا
396,449,806	1,067,233,250	رواتب ومكافآت
		مجلس الإدارة
100,570,256	49,930,549	تعويضات
		هيئة الرقابة الشرعية
28,500,000	40,600,000	تعويضات
<u>525,520,062</u>	<u>1,157,763,799</u>	

بلغت قيمة المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة و التي أقرت باجتماع الهيئة العامة بتاريخ 27 تموز 2020 مبلغ 120,000,000 ليرة سورية، تم احتجازها ضمن النفقات المستحقة غير المدفوعة لعام 2019، وسددت نقدا خلال شهر آب 2020.

40 إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قياسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدثت ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في النشاط المصرفي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها وقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق وفاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدثت ووقعت.

وظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر

مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن إدارة مخاطر البنك إذ قام بتشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر ضمت أربعة أقسام لإدارة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات، كما قام المجلس بتشكيل لجنة منبثقة عنه لإدارة المخاطر ضمت أعضاء من مجلس الإدارة (غير تنفيذيين) ويشغل مدير المخاطر منصب أمين سر هذه اللجنة.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مستويات المخاطر التي تعتبر مقبولة يمكن للبنك تحملها والقبول بها، وتقع على المجلس مسؤولية المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر والمصادقة على صلاحيات المخاطر ومستويات التعرض والمصادقة أيضاً على السياسة العامة لإدارة مخاطر البنك.

يقوم مجلس الإدارة بالتأكيد على مسؤوليات الإدارة العليا لتأسيس وإيجاد البنية التحتية المستقلة الملائمة والكافية لإدارة المخاطر وتوفير ما يلزم من الأنظمة التكنولوجية التي تكفل استمرار عمل إدارة المخاطر في تحديد وحصر وقياس ومتابعة وضبط المخاطر حسب الحدود والسياسات المصادق عليها، ويتابع المجلس بشكل دوري فعالية الإدارة العليا وإدارة المخاطر معتمداً على جهة تدقيق ومراجعة مستقلة ويستلم تقارير دورية تعدها إدارة المخاطر تعكس المخاطر التي يتعرض لها البنك في عمله.

لجنة إدارة المخاطر:

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالعمل مع إدارة المخاطر في البنك لرسم وتحديد سياسات هذه الإدارة التي تتعلق بنشاط البنك ومنتجاته المصرفية وتتأكد وتتابع الإدارة العليا في معالجة التجاوزات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل إدارة المخاطر، كما تقوم اللجنة بتقديم خطط الطوارئ والخطط اللازمة لإدارة الأزمات التي تواجه البنك والتي يتعرض لها.

الإدارة التنفيذية:

تقوم الإدارة التنفيذية بإيجاد البنى اللازمة لإدارة المخاطر وتقوم بوضع سياسات وإجراءات عمل وتحدد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب تعارض المصالح بين الأقسام، وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ نظام الضبط الداخلي وتحدد قنوات التواصل الإداري المطلوبة لمواجهة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك في عمله المصرفي، هذا وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ أعمالها ضمن استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ضمن السقوف المحددة.

إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بمتابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك وترسم سياسة إدارة المخاطر والصلاحيات بشكل واضح ويتناسب مع طبيعة وحجم أعمال البنك أخذاً بعين الاعتبار منتجات البنك ونشاطاته المصرفية بحيث تغطي وجود إجراءات ضبط كافية لهذه المنتجات والأنشطة، وتقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر بشكل منسجم مع قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي ووفق بازل II.

تقوم إدارة المخاطر بالمتابعة اليومية لمجمل الأعمال والأنشطة وتتأكد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحددة بالسياسة العامة لإدارة المخاطر وتضبط التجاوزات وتتابعها بشكل فوري مع الإدارة العليا، كما تقوم بقياس المخاطر تحت الظروف الطبيعية وتحت ظروف ضاغطة عن طريق إجراء اختبارات الجهد وتقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية وطائرة ترفع إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر وتتأكد من استقلالية هذه الإدارة وتتأكد من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر، وتقيم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها وتقيم فعالية وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية للتحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها إضافة إلى تقييم سرعة الإبلاغ عن الانحرافات وإجراءات التصحيح المتخذة.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

حوكمة معيار المحاسبة المالي رقم 30

تتضمن خطة التدقيق الداخلي تنفيذ مهمات تدقيق لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 بشكل دوري، تتضمن إجراء تقييم مستقل لمدى التزام الإدارة التنفيذية والأقسام المختلفة لإدارة المخاطر بالسياسات والإجراءات التي يعتمدها مجلس الإدارة المتعلقة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30، بالإضافة لإجراء تقييم لأنظمة الضبط الداخلي المتعلقة بآلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختبار فعالية نظام التصنيف الائتماني الداخلي وأنظمة تقييم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وصلاحيات النماذج، والأنظمة المستخدمة وتقييم البنك بمخرجاتها.

تقوم إدارة المخاطر برفع تقاريرها عن احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى كل من لجنة إدارة المخاطر و منها إلى مجلس الإدارة مع نسخة إلى الإدارة التنفيذية، كما تقوم إدارة المخاطر بإجراء تحليل و تقييم لمخاطر التعرضات الائتمانية و ترفقها مع تقريرها.

40.1 الإفصاحات الوصفية

40.1.1 التعرض للمخاطر وكيفية نشونها

يتعرض البنك أثناء ممارسته لعمله المصرفي للعديد من المخاطر التي يمكن تبويبها تحت المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.

تنشأ المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى من احتمالية عدم سداد عملاء البنك أو إفلاسهم أو معوقات ائتمانية تحول دون التزامهم بجدول السداد الزمني المقرر لهم والمتفق عليه، وبهذا الصدد يعمل البنك على إدارة السقوف الائتمانية ومراقبتها على مستوى المحفظة الائتمانية ككل وعلى مستوى العملاء و يقيس حجم التعرض الائتماني لكل قطاع ومنطقة جغرافية ومجموعة مترابطة.

تنشأ المخاطر السوقية من مخاطر المراكز المالية المفتوحة ضمن الميزانية والالتزامات المحتملة المسجلة خارج الميزانية نتيجة تحركات في الأسعار والتي يمكن إدراكها عن طريق المخاطر الناتجة من الارتفاع العام في الأسعار والمخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية وما يتعرض له البنك من خسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار العوائد في السوق.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم الموازنة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات نتيجة اختلاف آجال الودائع عن آجال التسهيلات إضافة إلى مخاطر تترافق مع التركزات القائمة في الودائع النقدية لدى البنك التي قد تؤدي إلى هبوط نسب السيولة عن الحدود المسموحة، وكذلك حالات السحب المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها البنك مما يحد من قدرته على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها والصعوبة في تمويل الموجودات، وبهذا الصدد يقوم البنك بإدارة ومراقبة السيولة بشكل يومي وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسب سيولة كافية ويلتزم بقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بمتابعة السيولة.

تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب أخطاء ناتجة عن عدم كفاية الإجراءات أو سوء تصرف الموظفين أو إخفاقات في أنظمة التكنولوجيا المطبقة أو عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية التي ينتهجها البنك في عمله المصرفي، وبهذا الصدد يقوم البنك باعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بالمخاطر التشغيلية المحتملة ويتم تبويب العمليات لتحديد نوع المخاطر التي تترافق معها لوضع أولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجتها، كما يتم وضع حدود لمؤشرات المخاطر الرئيسية لمختلف العمليات التي يمكن تحملها. تمثل إدارة المخاطر في بنك الشام مجموعة المنطلقات والتوجهات التي تحكم أداء البنك في كيفية مواجهتها لعوامل المخاطرة المختلفة وفي كافة مجالات العمل ابتداءً من وضع استراتيجية عمل البنك وآليات تطبيق هذه الاستراتيجية وتطوير ذلك وانتهاءً بالنشاطات والأعمال والممارسات اليومية التي يقوم بها كافة العاملين في البنك وعلى مستوى كافة الإدارات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك.

40.1.2 الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر

قام البنك بوضع آلية العمل التي تحدد الرؤيا المستقبلية والأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بعمل إدارة المخاطر من خلال إيجاد ثقافة مشتركة لإدارة عوامل المخاطرة بكافة أشكالها باعتماد إطار متكامل لإدارة عوامل المخاطرة، كما وتتضمن آلية العمل على إجراءات يتم اتباعها لمراقبة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية، إذ يتم إجراء ما يلي:

- تصميم واستحداث أنظمة تقوم بتوضيح الآثار المحتملة للمخاطر المختلفة ووضع إجراءات رقابية تضمن في حال وقوع الخطر أن يكون ذو أثر محدود ضمن المستوى المقبول.
- الحد من المخاطر بما يتناسب مع إمكانيات البنك واستراتيجيته.
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف الخدمات والمنتجات.
- أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.
- تعيين حدود للمخاطر المتنوعة ومراقبة هذه الحدود ومراقبة مستويات التعرض الحالية للمخاطر.
- التعرف على مستويات المخاطر من مستويات السياسات والإجراءات ومن ثم مستويات الدوائر والأقسام والفروع وتقييم الإجراءات الرقابية للسيطرة على هذه المخاطر وتحديد القصور وأثارها.
- وضع خطط الطوارئ وخطط استمرارية العمل واختبار فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.1 الإفصاحات الوصفية (تتمة)

40.1.2 الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر (تتمة)

هذا وقد تم وضع الضوابط وسياسات التحوط التي تخفف المخاطر مع تحديد المسؤوليات الواجب اتباعها لتفادي أي خلل قد يقع عن طريق اعتماد مهام وإجراءات عمل خاصة لإدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر التشغيل، كما تم اعتماد إجراءات ضبط ورقابة من خلال:

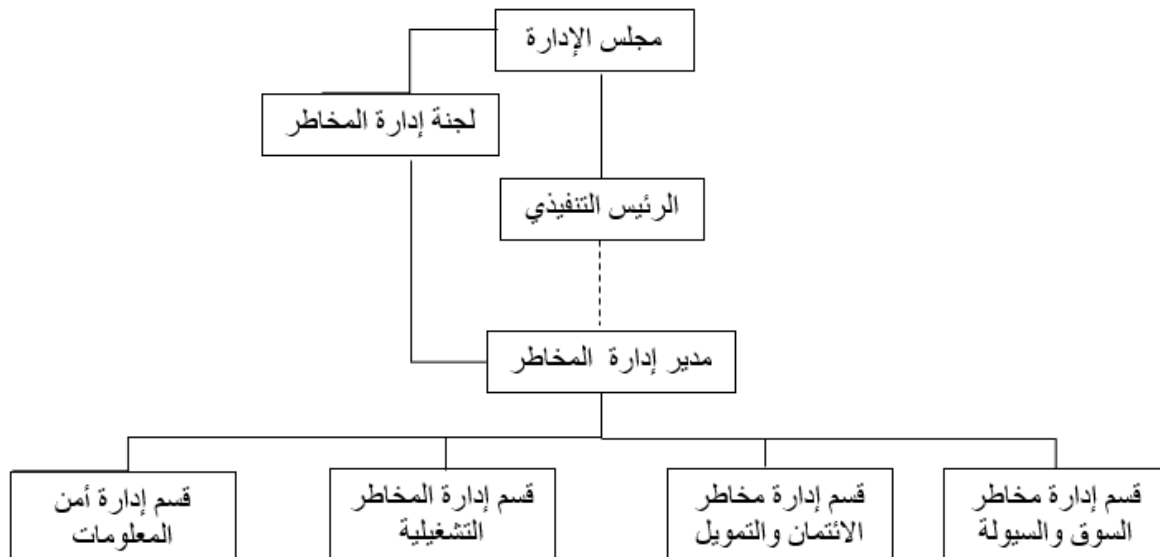
- تنظيم أعمال إدارة المخاطر من حيث قدرتها على إدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي يواجهها البنك مع اعتماد الاستقلالية التامة لهذه الدائرة.
- وضع نطاق وأنظمة القياس وأنظمة التقارير لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التأكيد على أن تكون سياسات البنك متحوطة بشكل يخفف من المخاطر من حيث إجراءات الحصول على الضمانات وقبولها وسياسات التقييم الدوري لها.
- وضع إجراءات الرقابة الفاعلة المستمرة للتحوط وتخفيف المخاطر.

40.1.3 الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

قام بنك الشام بالعمل على تفعيل أداء دائرة إدارة المخاطر من خلال تفعيل أقسام تضمها الدائرة وتم تقسيم العمل من حيث توزيع المسؤوليات وتحديد المهام والإجراءات لكل قسم من هذه الأقسام وهي:

- قسم مخاطر الائتمان.
- قسم مخاطر السوق والسيولة.
- قسم مخاطر التشغيل.
- قسم أمن المعلومات.

تتبع إدارة المخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كما تتبع إدارياً للمدير العام.



40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.1 الإفصاحات الوصفية (تتمة)

40.1.4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر

يقوم البنك بتطبيق السياسات والإجراءات التي تحد من التركيز في المخاطر التي يواجهها البنك في عمله المصرفي من خلال تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي إضافة إلى التوصيات التي تصدر عن كل من لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ودائرة المخاطر في توزيع مخاطر المحفظة الائتمانية ومخاطر التركيزات في الدول ومخاطر التركيزات في البنوك المراسلة ومخاطر التركيزات في الودائع والحسابات الجارية وغير ذلك من التركيز في المنتجات المصرفية.

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	
51,897,533,527	163,382,310,401	أرصدة لدى مصارف مركزية
34,064,455,093	36,636,477,905	إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
11,408,384,361	59,207,848,804	حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
		ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:
		للأفراد:
985,505,394	1,543,694,420	للأفراد
2,669,902,663	3,231,452,217	التمويلات العقارية
		للشركات:
61,241,123,012	94,404,188,050	الشركات الكبرى
1,004,197,584	1,310,731,132	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
2,276,500,000	5,102,500,000	الاستثمارات العقارية
164,343,393	1,695,656	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
10,391,860,898	12,765,271,631	الموجودات الثابتة
43,138,048	72,874,520	الموجودات غير الملموسة
2,263,455,530	6,002,539,827	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
1,107,879	1,310,172	موجودات ضريبية مؤجلة
862,960,263	2,146,298,503	الموجودات الأخرى
		بنود خارج الميزانية
2,420,853,102	12,641,368,646	كفالات
11,027,076,812	-	اعتمادات
2,500,000,000	-	قبولات
4,984,306,635	12,699,173,531	سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة وغير مباشرة
<u>200,206,704,194</u>	<u>411,149,735,415</u>	الإجمالي

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.1 الإفصاحات الوصفية (تتمة)

40.1.4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر (تتمة)

تم وضع عدة طرق وفرضيات ومتغيرات يستخدمها البنك بإعداد تحليل الحساسية للفترة المختلفة، إذ يتم إجراء اختبارات ضغط على محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك وفق سيناريوهات متعددة وتدرس أثر تغير تصنيف ديون هذه المحفظة ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق سيناريوهات تخص الضمانات المقبولة. إن السيناريوهات المتبعة مستقرة من الواقع وتحاكي الظروف الحالية، هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط نوعية لكبار عملاء البنك في المحفظة التمويلية لكل منهم على حدة وفق ظروف متوقعة منوطة بنشاطه الاقتصادي وظروف عمله و ضماناته.

قام البنك بإعداد الترتيبات والضوابط والأنظمة والإجراءات الرقابية للتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية ومنها مراجعة سياسات دوائر البنك وإجراءات العمل إضافة إلى التأكد من تطبيق هذه الإجراءات عن طريق المهتمات الرقابية للنظر في مدى الالتزام بالقرارات والتوصيات والإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه الأعمال.

قام البنك بتفعيل عملية مراجعة أدلة العمل لدوائره عن طريق مراجعة كافة السياسات وإجراءات عمل الدوائر ونماذجها المعتمدة وهذا يجعل من كافة السياسات والإجراءات متوافقة مع كافة التشريعات والقرارات الصادرة حديثاً ويؤدي إلى تخفيض المخاطر المنوطة بنشاط كل دائرة عن طريق إيلاء الاهتمام بمكامن المخاطر المرافقة لطبيعة عمل كل دائرة.

40.1.5 أنظمة التقارير وخطوط التقارير وفقاً لكل نوع من المخاطر

يتم إعداد تقارير تظهر المخاطر التي يواجهها البنك مقسمة حسب أنواع هذه المخاطر، إذ تم تبني منظومة تقارير تعكس المخاطر الائتمانية التي تواجهها المحفظة الائتمانية للبنك لكل من محفظة التمويلات التجارية ومحفظة تمويلات الأفراد وتظهر منظومة التقارير التسهيلات المباشرة والتسهيلات غير المباشرة ويتم توزيعها على المنتجات التي يقدمها البنك وتوزع أيضاً على القطاعات الجغرافية وتراقب التركيزات الائتمانية على مستوى كل عميل وعلى مستوى المجموعات المترابطة وتظهر تصنيف الديون من ديون منتجة وديون غير منتجة وتسلب الضوء على الضمانات المقبولة التي تخفف من التعرضات الائتمانية وتراقب عملية التنفيذ القانوني على المديونيات التي تم تحويلها إلى الدائرة القانونية وتراقب التجاوزات على سقوف العملاء إن وجدت إضافة إلى معلومات أخرى توضح مكامن العديد من المخاطر الأخرى التي تترافق مع النشاط الائتماني للبنك.

و بخصوص المخاطر السوقية ومخاطر السيولة التي تواجه البنك في عمله فيتم إعداد العديد من التقارير الدورية التي تراقب مراكز القطع التشغيلية وتراقب مخاطر البنوك المراسلة وتراقب التجاوزات على الخطوط الائتمانية الممنوحة لهذه البنوك وتراقب التركيزات ومخاطر سعر الصرف ومخاطر تقلب أسعار العوائد في السوق، كما يتم إعداد تقارير تظهر واقع سيولة البنك وتراقبها مراقبة دقيقة عن طريق تسليط الضوء على حجم الموجودات والمطلوبات الإجمالية وحجم الموجودات والمطلوبات بالليرة السورية وحجم الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية والفجوات الحاصلة وغيرها.

تتم مراقبة المخاطر التشغيلية عن طريق إعداد تقارير تراقب مكامن الخطر التشغيلي الذي يرافق البنك في أعماله ويتم توضيح مدى قدرة الإجراءات الموضوعية والمطبقة على الحد من حدوث هذه المخاطر ومدى قدرتها على تخفيف أثرها إن حدث ووقعت.

يتم إعداد تقارير عن مدى تطبيق البنك لوافق بازل II التي تظهر كل من متطلبات الحد الأدنى من رأس المال وتوضح عمليات المراجعة الرقابية التي تعزز أساليب إدارة المخاطر لدى البنك وتحدد مسؤوليات الإدارة في تقييم مدى كفاية رأس المال لتغطية أنواع المخاطر وتسلب الضوء على موضوع انضباط السوق لتحقيق الشفافية عن طريق الإلمام بمتطلبات الإفصاح المطلوبة وتوضح مدى التعرضات للمخاطر بكافة أشكالها، كما يتم إعداد تقارير لمصرف سورية المركزي بناء على النماذج المعتمدة بموجب القرارات الصادرة التي تظهر واقع المخاطر التي يواجهها البنك في عمله.

يتم إعداد التقارير بشكل دوري، فمنها تقارير يومية وتقارير نصف شهرية وتقارير ربعية وتقارير نصف سنوية وتقارير سنوية، هذا وتوجد تقارير متابعة وتقارير طارئة عند حدوث أي طارئ يستجد أو أي تجاوز للحدود قد يحصل وترفع هذه التقارير من دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر متضمنة توصية وتقوم لجنة المخاطر برفع تقاريرها إلى مجلس إدارة البنك، هذا ويتم إرسال تقارير توضح المخاطر التفصيلية على دوائر البنك ذات العلاقة.

40.1.6 إجراءات مراجعة فعالية أدوات إدارة المخاطر

يتم إجراء مراجعة لمكامن الخطر القائمة في نشاطات البنك وإدارته ويتم مراجعة الحدود القصوى المسموح بها من فترة لأخرى بناء على المستجدات الطارئة واحتياجات العمل المصرفي ويتم الأخذ بعين الاعتبار أن لا تتجاوز هذه الحدود المحددة الواردة بقرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي ويتم اعتماد التقييم الذاتي للمخاطر وطرق التحوط المطلوبة، ويتم التأكيد على ضرورة توافر المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة وفق نظام الرقابة الداخلي وأنظمة التحقق من مستوى الأداء كما تتم مراجعة سياسة وإجراءات عمل دائرة المخاطر بشكل دوري ويتم إضافة المقررات الصادرة عن كل من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والتوصيات التي تصدر عن الجهات التي تمارس دوراً رقابياً على البنوك العالمية الخاصة بإدارة المخاطر والمراقبة.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية

40.2.1 مخاطر الائتمان

إن الممارسات اليومية لأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجرى المراقبة الدورية للتأكد من مدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

يقوم البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة العملاء كمجموعات مترابطة وتقوم اللجان الائتمانية بمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل ويتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان يقوم البنك بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة ملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة.

يعتمد البنك في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مبيعات أو منتجات مصرفية أخرى.

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركيز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدة بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

تتم مراقبة السقوف الائتمانية الممنوحة بشكل يمنع حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدة، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم تشكيلها.

سياسة إدارة مخاطر الائتمان

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركيزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- الموازنة بين آجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الاعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لدمج الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك وإجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان إضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395/م.ن / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية.

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية، وتم تصنيفها ضمن المرحلة الثانية كما في 31 كانون الأول 2020 وبلغت 2,314,184,193 ليرة سورية خلال عام 2020، منها 2,222,329,616 ليرة سورية تَمَّت بموجب عمليات مرابحة (قلب دين)، مقابل 1,203,354,105 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019 كلها معاد جدولتها بموجب قلب دين وصنفت كديون ضمن المرحلة الثانية.

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح دون زيادة، و وتم تصنيفها بعد الهيكلة ضمن المرحلة الثانية. بلغت الديون المعاد هيكلتها 36,608,155,238 ليرة سورية خلال عام 2020، منها 36,499,375,660 ليرة سورية معاد هيكلتها بموجب عمليات مرابحة (قلب دين)، مقابل 49,356,822 ليرة سورية (لا يوجد ضمنها عمليات قلب دين) صنفت ضمن المرحلة الثانية كما في 31 كانون الأول 2019. خلال جائحة انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19)، قام البنك بتأجيل سداد كافة أقساط التمويل الشخصي التي تُستحق خلال الأشهر آذار ونيسان وأيار 2020 دون أن يترتب على ذلك أي أعباء مالية (غرامات، عمولات .. إلخ)، التزاماً بقرار صادر عن مصرف سورية المركزي رقم 25/م ن تاريخ 26 آذار 2020 الخاص بتأجيل كافة الأقساط المستحقة على العملاء لمدة 3 أشهر، بالإضافة إلى تأجيل أقساط بعض عملاء التمويل التجاري بناءً على طلبهم لفترة 3 أشهر دون أي أرباح إضافية أو عوائد. وبلغ إجمالي حجم الأقساط المؤجلة حوالي 398 مليون ل.س، وأدى تأجيل الأقساط إلى انخفاض العائد على التمويلات بحوالي 34 مليون ل.س، وانخفاض معدل العائد بحوالي 0.03% خلال العام 2020.

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول الرهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة ومواءمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزاد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار.

بنك الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية

2020	إجمالي قيمة التعرضات	تأمينات نقدية	عقارات	سيارات و آليات	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
أرصدة لدى مصارف مركزية	163,426,985,091	-	-	-	-	163,426,985,091	44,674,690
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	36,640,475,919	-	-	-	-	36,640,475,919	3,998,014
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	76,903,939,062	-	-	-	-	76,903,939,062	17,696,090,258
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي	104,075,292,490	64,347,451,192	28,711,179,571	2,561,424,288	95,620,055,051	8,455,237,439	3,585,226,671
للأفراد	1,640,604,754	22,373,308	1,095,112,599	178,806,718	1,296,292,625	344,312,129	96,910,334
التمويلات العقارية	3,329,554,943	-	3,020,677,854	12,500,000	3,033,177,854	296,377,089	98,102,726
الشركات	99,105,132,793	64,325,077,884	24,595,389,118	2,370,117,570	91,290,584,572	7,814,548,221	3,390,213,611
	381,046,692,562	64,347,451,192	28,711,179,571	2,561,424,288	95,620,055,051	285,426,637,511	21,329,989,633
بنود خارج بيان المركز المالي	-	-	-	-	-	-	-
اعتمادات مستندية	12,641,368,646	8,438,277,954	-	-	8,438,277,954	4,203,090,692	63,836,422
كفالات:	68,936,000	12,984,000	-	-	12,984,000	55,952,000	988,461
لقاء دفع	8,695,029,172	4,729,759,056	-	-	4,729,759,056	3,965,270,116	57,343,027
لقاء حسن تنفيذ	3,877,403,474	3,695,534,898	-	-	3,695,534,898	181,868,576	5,504,934
لقاء اشتراك في مناقصات	12,699,173,531	-	-	-	-	12,699,173,531	47,620,339
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	406,387,234,739	72,785,729,146	28,711,179,571	2,561,424,288	104,058,333,005	302,328,901,734	21,441,446,394
الإجمالي							

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية

2019	إجمالي قيمة التعرضات	تأمينات نقدية	عقارات	سيارات و آليات	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
أرصدة لدى مصارف مركزية	51,914,028,768	-	-	-	-	51,914,028,768	16,495,241
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	34,070,170,157	-	-	-	-	34,070,170,157	5,715,064
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	17,178,143,160	-	-	-	-	17,178,143,160	5,769,758,799
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي	68,448,832,609	68,579,091	40,721,680,238	2,873,522,246	43,663,781,575	24,785,051,034	2,548,103,956
للأفراد	1,096,051,477	42,770,331	784,213,895	195,019,144	1,022,003,370	74,048,107	110,546,083
التمويلات العقارية	2,712,617,621	400,000	2,518,077,173	9,745,030	2,528,222,203	184,395,418	42,714,958
الشركات	64,640,163,511	25,408,760	37,419,389,170	2,668,758,072	40,113,556,002	24,526,607,509	2,394,842,915
	171,611,174,694	68,579,091	40,721,680,238	2,873,522,246	43,663,781,575	127,947,393,119	8,340,073,060
بنود خارج بيان المركز المالي							
اعتمادات مستندية	11,027,076,812	4,852,302,003	-	-	4,852,302,003	6,174,774,809	15,877,113
قبولات	2,500,000,000	2,500,000,000	-	-	2,500,000,000	-	-
كفالات:	2,420,853,102	1,043,009,627	-	-	1,043,009,627	1,377,843,475	116,242,589
لقاء حسن تنفيذ	2,085,201,379	932,428,365	-	-	932,428,365	1,152,773,014	111,821,508
لقاء اشترك في مناقصات	262,415,723	86,431,156	-	-	86,431,156	175,984,567	3,245,749
لقاء دفع	73,236,000	24,150,106	-	-	24,150,106	49,085,894	1,175,332
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	4,984,306,635	-	-	-	-	4,984,306,635	-
الإجمالي	192,543,411,243	8,463,890,721	40,721,680,238	2,873,522,246	52,059,093,205	140,484,318,038	8,472,192,762

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثالثة

2020	إجمالي قيمة التعرضات	تأمينات نقدية	عقارات	سيارات و آليات	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
أرصدة لدى مصارف مركزية	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	-	-	-	-	-	-	-
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	16,454,106,570	-	-	-	-	16,454,106,570	16,454,106,570
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي	37,888,792,938	32,490,284,593	1,646,613,112	2,445,636,739	36,582,534,444	1,306,258,494	3,261,272,850
للأفراد	114,384,481	113,893	17,056,458	75,519,169	92,689,520	21,694,961	93,811,003
التمويلات العقارية	151,359,202	-	151,359,202	-	151,359,202	-	90,969,487
الشركات	37,623,049,255	32,490,170,700	1,478,197,452	2,370,117,570	36,338,485,722	1,284,563,533	3,076,492,360
	54,342,899,508	32,490,284,593	1,646,613,112	2,445,636,739	36,582,534,444	17,760,365,064	19,715,379,420
بنود خارج بيان المركز المالي							
اعتمادات مستندية	-	-	-	-	-	-	-
كفالات:	3,524,515	365,877	-	-	365,877	3,158,638	818,086
لقاء دفع	-	-	-	-	-	-	-
لقاء حسن تنفيذ	3,524,515	365,877	-	-	365,877	3,158,638	818,086
لقاء اشتراك في مناقصات	-	-	-	-	-	-	-
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	54,346,424,023	32,490,650,470	1,646,613,112	2,445,636,739	36,582,900,321	17,763,523,702	19,716,197,506

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثالثة (تتمة)

2019	إجمالي قيمة التعرضات	تأمينات نقدية	عقارات	سيارات و آليات	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
أرصدة لدى مصارف مركزية	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	-	-	-	-	-	-	-
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	5,711,775,848	-	-	-	-	5,711,775,848	5,711,775,848
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي	3,463,758,031	-	2,293,525,045	82,871,883	2,376,396,928	1,087,361,103	1,753,674,211
للأفراد	110,950,438	-	1,984,927	82,366,501	84,351,428	26,599,010	114,148,583
التمويلات العقارية	45,859,858	-	42,612,668	-	42,612,668	3,247,190	23,600,975
الشركات	3,306,947,735	-	2,248,927,450	505,382	2,249,432,832	1,057,514,903	1,615,924,653
	9,175,533,879	-	2,293,525,045	82,871,883	2,376,396,928	6,799,136,951	7,465,450,059
بنود خارج بيان المركز المالي							
اعتمادات مستندية	467,641,900	75,477,190	-	-	75,477,190	392,164,710	100,576,058
كفالات:	-	-	-	-	-	-	-
لقاء دفع	459,541,900	72,867,190	-	-	72,867,190	386,674,710	99,065,300
لقاء حسن تنفيذ	8,100,000	2,610,000	-	-	2,610,000	5,490,000	1,510,758
لقاء اشتراك في مناقصات	4,984,306,635	-	-	-	-	4,984,306,635	-
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	14,627,482,414	75,477,190	2,293,525,045	82,871,883	2,451,874,118	12,175,608,296	7,566,026,117
الإجمالي							

بنك الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020

- 40 إدارة المخاطر (تتمة)
40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)
40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز الجغرافي

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي: (توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل)

المنطقة الجغرافية	داخل القطر	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا*	أفريقيا*	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
2020	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
أرصدة لدى مصارف مركزية	163,382,310,401	-	-	-	-	-	-	163,382,310,401
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات	12,821,696,798	23,292,745,084	507,574,278	14,461,745	-	-	-	36,636,477,905
مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	3,641,889,910	55,565,958,894	-	-	-	-	-	59,207,848,804
حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات								
مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر								
نمذ الببوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية								
بالصافي								
للأفراد:								
للأفراد	1,543,694,420	-	-	-	-	-	-	1,543,694,420
التمويلات العقارية	3,231,452,217	-	-	-	-	-	-	3,231,452,217
للشركات:								
الشركات الكبرى	94,404,188,050	-	-	-	-	-	-	94,404,188,050
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	1,310,731,132	-	-	-	-	-	-	1,310,731,132
موجودات أخرى	9,044,934	40,861,270	-	-	-	-	-	49,906,204
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	6,002,539,827	-	-	-	-	-	-	6,002,539,827
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2020	286,347,547,689	78,899,565,248	507,574,278	14,461,745	-	-	-	365,769,148,960

* باستثناء دول الشرق الأوسط.

بنك الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز الجغرافي

المنطقة الجغرافية	داخل القطر	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا*	أفريقيا*	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
2019	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
أرصدة لدى مصارف مركزية	51,897,533,527	-	-	-	-	-	-	51,897,533,527
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	6,756,668,095	27,141,304,975	161,872,240	4,609,783	-	-	-	34,064,455,093
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	7,379,901,173	4,028,483,188	-	-	-	-	-	11,408,384,361
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي للأفراد:								
للأفراد	985,505,394	-	-	-	-	-	-	985,505,394
التمويلات العقارية	2,669,902,663	-	-	-	-	-	-	2,669,902,663
للشركات:								
الشركات الكبرى	61,241,123,012	-	-	-	-	-	-	61,241,123,012
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	1,004,197,584	-	-	-	-	-	-	1,004,197,584
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	3,168,220	76,392,805	-	-	-	-	-	79,561,025
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	2,263,455,530	-	-	-	-	-	-	2,263,455,530
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2019	134,201,455,198	31,246,180,968	161,872,240	4,609,783	-	-	-	165,614,118,189

* باستثناء دول الشرق الأوسط.

بنك الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	2020
163,382,310,401	-	-	-	-	-	-	-	-	163,382,310,401
36,636,477,905	-	-	-	-	-	-	-	-	36,636,477,905
59,207,848,804	-	-	-	-	-	-	-	-	59,207,848,804
100,490,065,819	1,037,293,544	-	4,775,146,637	127,554,059	130,165,097	90,710,541,163	3,709,365,319	-	-
49,906,204	-	-	-	-	-	-	-	-	49,906,204
6,002,539,827	-	-	-	-	-	-	-	-	6,002,539,827
365,769,148,960	1,037,293,544	-	4,775,146,637	127,554,059	130,165,097	90,710,541,163	3,709,365,319	265,279,083,141	265,279,083,141

أرصدة لدى مصارف مركزية
إيداعات وحسابات استثمار لدى
مصارف ومؤسسات مصرفية
لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
حسابات استثمار لدى مصارف
ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد
عن ثلاثة أشهر
ذمم الببوع المؤجلة وأرصدة
التمويلات
موجودات أخرى
وديعة مجمدة لدى مصرف
سورية المركزي
الإجمالي كما في 31 كانون
الأول 2020

بنك الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي

إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	2019
51,897,533,527	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى مصارف مركزية إيداعات وحسابات استثمار لدى
34,064,455,093	-	-	-	-	-	-	-	-	مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
11,408,384,361	-	-	-	-	-	-	-	-	حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
65,900,728,653	1,555,813,940	-	3,655,408,058	218,573,705	3,649,785,330	51,445,145,340	5,376,002,280	-	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
79,561,025	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
2,263,455,530	-	-	-	-	-	-	-	-	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
165,614,118,189	1,555,813,940	-	3,655,408,058	218,573,705	3,649,785,330	51,445,145,340	5,376,002,280	99,713,389,536	الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2019

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

بهدف قياس مخاطر السوق قام البنك بوضع حدود قصوى وحدود دنيا لا يسمح بتجاوزها فيما يتعلق بمخاطر مراكز القطع المفتوحة ومخاطر المجموعة المصرفية لبنك الشام ومخاطر البنوك المراسلة المحلية والبنوك المراسلة الخارجية ونسب السيولة اليومية بكافة العملات وبالعلة المحلية وتراجع هذه الحدود دورياً وتعديل بما يتناسب مع نشاط البنك، كما قام البنك بتأمين أنظمة معلوماتية تتيح مراقبة المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله لتقارن بالحدود المسموح بها كما تؤمن هذه الأنظمة مراقبة الموجودات والمطلوبات ليتم اتباع منهج تحليل فجوة الاستحقاق للنظر في الفجوات المتشكلة وإدارتها بشكل منسجم مع القرارات والتعاميم الصادرة. لقياس احتياجات التمويل الصافية يقوم البنك بحصر التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المستحقة مع الالتزامات النقدية التي تنتج عن الحسابات خارج الميزانية ومن ثم يتم تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية ويتم تحديد المصادر المحتملة لتلبية هذه الاحتياجات عن طريق تحليل سلم الاستحقاقات ما بين الفائض والعجز لكل فترة زمنية ويتم دراسة الحلول الممكنة. يقوم البنك بإجراء اختبارات ضغط لتحديد حجم الخطر الناتج عن تقلبات حادة وتغيرات في العوامل التي تعتبر مصدر خطر من المخاطر السوقية على أنشطة البنك كما تأخذ اختبارات الضغط المخاطر التي تواجهها البنوك المراسلة بعين الاعتبار ويتم احتساب الاحتياجات التمويلية الخاصة بنسبة السيولة الإجمالية وبالليارات السورية بعد إجراء اختبارات الضغط وصولاً إلى النسب القانونية المسموح بها والحدود الدنيا المعتمدة لدى البنك.

سياسة إدارة مخاطر السوق

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخفضات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعده الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق المزج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

أ- مخاطر معدل العائد

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج انشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حيازة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأي أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك كامل الخسارة.

يقوم البنك باعتماد طريقة احتساب فجوة الاستحقاق في قياس مخاطر العائد، إذ يوزع بنود الموجودات و المطلوبات و حسابات خارج الميزانية الحساسة لأسعار عوائد السوق بحيث يتم احتساب الفجوة التراكمية في كل فترة زمنية ليتم تقييم هذه الفجوات و إدارة السلبية منها بشكل فعال يسهم في تخفيف ما يمكن أن يعرض البنك إلى تعرض في قيمة إيراداته في حال كانت عوائد السوق آخذة بالصعود و يقوم بإغلاق الفجوات السلبية وفقاً للفرات الزمنية المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 588/م ن/ب 4 لعام 2009، كما يتم إدارة الفجوة الإيجابية للتحوط مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة إيراداته في حال كانت عوائد السوق آخذة بالهبوط.

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد ولم يقيم البنك بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية وبلغاً البنك لتخفيف هذه المخاطر عن طريق وضع سقف و حدود للتعاملات بالعملة الأجنبية ومراكز القطع وسقف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركيز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات و المطلوبات الحساسة للعائد حسب الأجل الزمنية المتعددة، و يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات و المطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المراجعة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبي التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب و بإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ت- المخاطر الخاصة بالعقود

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقدياً في عقود التمويل بالمضاربة.

وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها يتحملها البنك، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطي المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق.

يقوم البنك بالإفصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص راس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

ث- مخاطر العملات الأجنبية

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز +/-%2 من قيمة الأموال الخاصة بالصافية للبنك، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي وفق قرارات مصرف سورية المركزي، هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل.

لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الآجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ترى الإدارة أن البنك يقوم بالاحتفاظ بفجوة مناسبة لكافة العملات الأجنبية.

فيما يلي سيناريو أثر زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

2020	العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
	دولار أمريكي (دائن)	51,677,145,966	5,167,714,597	5,073,602,629
	يورو (دائن)	353,510,411	35,351,041	26,513,281
	جنيه استرليني (مدين)	(19,240,911)	(1,924,091)	(1,443,068)
	درهم إماراتي (مدين)	(4,052,636,593)	(405,263,659)	(303,947,744)
	عملات أخرى (دائن)	303,541,545	30,354,155	22,765,616

2019	العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
	دولار أمريكي (دائن)	20,681,976,180	2,068,197,618	3,037,403,956
	يورو (مدين)	(53,588,360)	(5,358,836)	(4,019,127)
	جنيه استرليني (مدين)	(6,543,256)	(654,326)	(490,745)
	درهم إماراتي (مدين)	(4,552,779,687)	(455,277,969)	(341,458,477)
	عملات أخرى (مدين)	(857,733,772)	(85,773,377)	(64,330,033)

فيما يلي سيناريو أثر نقص سعر صرف العملات الأجنبية 10%

2020	العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
	دولار أمريكي (دائن)	51,677,145,966	(5,167,714,597)	(5,073,602,629)
	يورو (دائن)	353,510,411	(35,351,041)	(26,513,281)
	جنيه استرليني (مدين)	(19,240,911)	1,924,091	1,443,068
	درهم إماراتي (مدين)	(4,052,636,593)	405,263,659	303,947,744
	عملات أخرى (دائن)	303,541,545	(30,354,155)	(22,765,616)

2019	العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
	دولار أمريكي (دائن)	20,681,976,180	(2,068,197,618)	(3,037,403,956)
	يورو (مدين)	(53,588,360)	5,358,836	4,019,127
	جنيه استرليني (مدين)	(6,543,256)	654,326	490,745
	درهم إماراتي (مدين)	(4,552,779,687)	455,277,969	341,458,477
	عملات أخرى (دائن)	(857,733,772)	85,773,377	64,330,033

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

ج- مخاطر اسعار الاسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقيم بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى البنك سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ح- مخاطر السلع

تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية، حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن البنك قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتجات المراقبة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتسليم وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة (خيار الشرط)، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك، كما أن البنك يطبق الوعد الملزم على العميل طالب شراء البضاعة، ويقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم- سعر الصرف- الظروف الاقتصادية- تكلفة الانتاج- مدى توفر البديل- الاستقرار السياسي).

بنك الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الاجنبية:

2020 (بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	درهم إماراتي	فرنك سويسري	عملات أخرى	إجمالي
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	83,127,510,022	10,735,615,733	8,921,782	-	-	10,255,045	93,882,302,582
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	60,817,556,647	13,090,404,300	2,163,345	16,623,125,386	-	414,140,063	90,947,389,741
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	-	-	-	61,024,750,535	-	-	61,024,750,535
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	522,307	-	-	-	-	522,307
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	796,758,521	798,575	-	11,637,285	-	3,395,900	812,590,281
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	5,420,841,314	-	-	-	-	-	5,420,841,314
مجموع الموجودات	150,162,666,504	23,827,340,915	11,085,127	77,659,513,206	-	427,791,008	252,088,396,760
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق							
وحقوق المساهمين							
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	65,595,656,434	19,043,980,276	25,539,450	9,693,923,137	72,353,897	6,691,176	94,438,144,370
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	12,309,433,950	2,725,003,759	4,786,588	532,368,903	-	45,204,390	15,616,797,590
تأمينات نقدية	2,146,164,491	306,548,457	-	71,477,411,486	-	-	73,930,124,434
مخصصات متنوعة	470,896,754	18,464,034	-	8,446,273	-	-	497,807,061
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	6,326,552,175	164,471,255	-	-	-	-	6,491,023,430
مجموع المطلوبات	86,848,703,804	22,258,467,781	30,326,038	81,712,149,799	72,353,897	51,895,566	190,973,896,885
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	11,434,567,664	1,022,509,304	-	-	-	-	12,457,076,968
حقوق المساهمين	202,249,070	192,853,419	-	-	-	-	395,102,489
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	98,485,520,538	23,473,830,504	30,326,038	81,712,149,799	72,353,897	51,895,566	203,826,076,342
صافي التركيز داخل الميزانية	51,677,145,966	353,510,411	(19,240,911)	(4,052,636,593)	(72,353,897)	375,895,442	48,262,320,418

بنك الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الاجنبية:

2019 (بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	درهم إماراتي	فرنك سويسري	عملات أخرى	إجمالي
<u>الموجودات</u>							
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	22,323,651,500	3,858,708,931	2,996,546	-	-	4,780,512	26,190,137,489
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	22,106,085,091	6,050,403,298	726,600	5,244,589,474	-	821,552,601	34,223,357,064
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	22	-	-	21,276,956,485	-	-	21,276,956,507
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	9	166,486	-	-	-	-	166,495
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	292,484,931	27,910,716	-	6,102,111	-	73,226,598	399,724,356
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,881,757,017	-	-	-	-	-	1,881,757,017
مجموع الموجودات	46,603,978,570	9,937,189,431	3,723,146	26,527,648,070	-	899,559,711	83,972,098,928
<u>المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق</u>							
<u>وحقوق المساهمين</u>							
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	10,470,454,251	7,337,268,500	8,577,900	24,311,993,659	23,040,219	2,209,978	42,153,544,507
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	3,129,119,627	1,287,361,697	1,688,502	3,491,267,344	-	16,575,678	7,926,012,848
تأمينات نقدية	4,806,291,529	645,819,105	-	2,762,100,691	-	-	8,214,211,325
مخصصات متنوعة	159,098,811	156,362	-	-	-	-	159,255,173
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	2,381,079,174	106,561,243	-	515,066,063	-	64	3,002,706,544
مجموع المطلوبات	20,946,043,392	9,377,166,907	10,266,402	31,080,427,757	23,040,219	18,785,720	61,455,730,397
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	4,458,898,048	545,805,883	-	-	-	-	5,004,703,931
حقوق المساهمين	517,060,950	67,805,001	-	-	-	-	584,865,951
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	25,922,002,390	9,990,777,791	10,266,402	31,080,427,757	23,040,219	18,785,720	67,045,300,279
صافي التركيز داخل الميزانية	20,681,976,180	(53,588,360)	(6,543,256)	(4,552,779,687)	(23,040,219)	880,773,991	16,926,798,649

بنك الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة العائد

2020	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الموجودات								
أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مالية	185,000,000	-	40,000,000	2,393,580,000	-	150,000,000	-	2,768,580,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	1,265,746,540	751,564,446	7,838,804,301	27,379,138,261	9,042,693,081	7,518,914,285	12,389,638,638	66,186,499,552
مجموع الموجودات	1,450,746,540	751,564,446	7,878,804,301	29,772,718,261	9,042,693,081	7,668,914,285	12,389,638,638	68,955,079,552
المطلوبات								
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة	485,000,000	-	-	-	-	250,000,000	-	735,000,000
مجموع المطلوبات	485,000,000	-	-	-	-	250,000,000	-	735,000,000
حقوق أصحاب الاستثمار المطلق	18,245,814,582	433,728,940	14,126,383,610	8,513,379,210	4,218,145,212	3,530,871,017	2,233,935,367	51,302,257,938
مجموع المطلوبات وحقوق الاستثمار المطلق	18,730,814,582	433,728,940	14,126,383,610	8,513,379,210	4,218,145,212	3,780,871,017	2,233,935,367	52,037,257,938
الفجوة في كل فترة	(17,280,068,042)	317,835,506	(6,247,579,309)	21,259,339,051	4,824,547,869	3,888,043,268	10,155,703,271	16,917,821,614
الفجوة التراكمية	(17,280,068,042)	(16,962,232,536)	(23,209,811,845)	(1,950,472,794)	2,874,075,075	6,762,118,343	16,917,821,614	-

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة العائد (تتمة)

2019	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
الموجودات								
أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مالية	-	35,000,000	2,483,150,000	1,906,115,000	2,180,000,000	150,000,000	-	6,754,265,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	819,284,665	2,091,644,833	24,864,455,880	23,850,402,565	3,898,355,552	2,716,244,916	6,744,686,167	64,985,074,578
مجموع الموجودات	819,284,665	2,126,644,833	27,347,605,880	25,756,517,565	6,078,355,552	2,866,244,916	6,744,686,167	71,739,339,578
المطلوبات								
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة	155,000,000	330,000,000	-	-	-	250,000,000	-	735,000,000
مجموع المطلوبات	155,000,000	330,000,000	-	-	-	250,000,000	-	735,000,000
حقوق أصحاب الاستثمار المطلق	3,535,491,365	9,102,621,950	10,689,047,690	7,100,026,411	5,299,501,556	5,199,011,730	2,042,027,979	42,967,728,681
مجموع المطلوبات وحقوق الاستثمار المطلق	3,690,491,365	9,432,621,950	10,689,047,690	7,100,026,411	5,299,501,556	5,449,011,730	2,042,027,979	43,702,728,681
الفجوة في كل فترة	(2,871,206,700)	(7,305,977,117)	16,658,558,190	18,656,491,154	778,853,996	(2,582,766,814)	4,702,658,188	28,036,610,897
الفجوة التراكمية	(2,871,206,700)	(10,177,183,817)	6,481,374,373	25,137,865,527	25,916,719,523	23,333,952,709	28,036,610,897	

بنك الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020

40 إدارة المخاطر (تتمة)
40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)
40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

تحليل الحساسية لمخاطر العائد

الفجوة التراكمية لغاية سنة

العملة	الفجوة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
2020		%2	75%
ليرة سورية	(15,336,036,376)	(306,720,728)	(230,040,546)
دولار	(11,140,837,151)	(222,816,743)	(167,112,557)
يورو	(989,495,316)	(19,789,906)	(14,842,430)
عملات أخرى	34,228,487,186	684,569,744	513,427,308
2019		%2	75%
ليرة سورية	309,190,670	6,183,813	4,637,860
دولار	(2,029,817,095)	(40,596,342)	(30,447,257)
يورو	1,907,624,635	38,152,493	28,614,370
عملات أخرى	23,146,954,499	462,939,090	347,204,317

40.2.3 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الموجودات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يومياً. يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ البنك في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 67.08% كما في 31 كانون الأول 2020 بينما بلغت 41.25% كما في 31 كانون الأول 2019. يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال عام 2020 كانت قد بلغت 85.04% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال العام 51.81%.

قامت إدارة البنك بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى البنك.
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

كما يقوم البنك أيضاً ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5%. هذا وتتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

40 إدارة المخاطر (تتمة)
40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)
40.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم البنك بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها.

السيناريوهات التي تطبق دورياً على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم البنك بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية بالليرات السورية وفق عدة سيناريوهات لتقييم درجة تحمل البنك للمخاطر المفترضة والحالة التي يمكن أن تصل إليها نسب السيولة لوضع الإجراءات الهادفة للتحوط ضد هذه المخاطر، إذ يتم افتراض عمليات سحب تعادل بقيمتها 50% من قيمة أرصدة الحسابات الجارية القائمة، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لكبار العملاء بنسب تصل أحياناً إلى 100% من أرصدتهم، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لبعض من أصناف الزبائن. يتم أيضاً إجراء اختبارات على أرصدة الودائع الآجلة بافتراض عمليات كسر وسحب لهذه الودائع، إذ يتم تطبيق هذا السيناريو على كبار الزبائن وعلى بعض من أصناف الزبائن.

أظهرت نتائج الاختبارات المذكورة أن نسبة السيولة بالليرات السورية كانت أعلى من الحدود الدنيا المسموح بها المقررة من كل من مجلس النقد و التسليف و مجلس إدارة البنك.

بنك الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020
40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية كما في 31 كانون الأول 2020:

المبلغ بالآلاف الليرات السورية	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	172,807,796	-	-	-	-	-	-	-	172,807,796
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	36,539,456	-	-	-	-	-	-	97,022	36,636,478
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	2,210,719	-	40,000	2,393,580	-	150,000	-	54,413,550	59,207,849
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	35,549,513	751,564	7,838,804	27,379,138	9,042,693	7,518,915	11,901,806	507,633	100,490,066
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	-	1,696	-	1,696
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	5,102,500	5,102,500
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	12,765,272	12,765,272
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	72,875	72,875
ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	-	1,310	-	-	-	1,310
موجودات أخرى	428,052	57,804	400,433	118,491	-	-	1,141,519	-	2,146,299
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	6,002,540	6,002,540
مجموع الموجودات	247,535,536	751,564	7,936,608	30,173,151	9,162,494	7,668,915	13,045,021	78,961,392	395,234,681
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	97,701,935	-	-	-	-	250,000	-	-	97,951,935
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	91,972,107	-	-	-	-	-	-	-	91,972,107
تأمينات نقدية	43,344,000	90,880	342,905	486,307	30,948,212	424,794	1,748,907	-	77,386,005
مخصصات متنوعة	152,102	-	-	-	-	-	639,945	-	792,047
مخصص ضريبة الدخل	-	-	12,833	844,295	-	-	-	-	857,128
مطلوبات أخرى	4,177,933	2,680,613	21,776	849	-	-	3,168,712	-	10,049,883
مجموع المطلوبات	237,348,077	2,771,493	377,514	1,330,602	30,949,061	674,794	5,557,564	-	279,009,105
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	18,271,463	767,766	14,226,223	8,583,539	4,261,371	3,564,431	2,656,157	-	52,330,950
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	255,619,540	3,539,259	14,603,737	9,914,141	35,210,432	4,239,225	8,213,721	-	331,340,055
فجوة السيولة 2020	(8,084,004)	(2,787,695)	(6,667,129)	20,259,010	(26,047,938)	3,429,690	4,831,300	78,961,392	63,894,626

بنك الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية كما في 31 كانون الأول 2019:

المبلغ بالآلاف الليرات السورية	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	57,391,278	-	-	-	-	-	-	-	57,391,278
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	12,082,373	-	2,443,150	-	-	-	-	19,538,932	34,064,455
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	3,829,567	35,000	3,307,702	1,906,115	2,180,000	150,000	-	-	11,408,384
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	383,069	2,474,306	25,245,048	24,014,999	4,252,848	2,752,007	6,778,452	-	65,900,729
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	-	164,343	-	164,343
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	2,276,500	2,276,500
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	10,391,861	10,391,861
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	43,138	43,138
ضريبة الدخل المؤجلة	1,108	-	-	-	-	-	-	-	1,108
موجودات أخرى	375,480	1,373	6,173	181,783	276,369	21,682	100	-	862,960
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	2,263,456	2,263,456
مجموع الموجودات	74,062,875	2,510,679	31,002,073	26,102,897	6,709,217	2,923,689	6,942,895	34,513,887	184,768,212
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	45,671,810	330,000	-	-	-	250,000	-	-	46,251,810
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	49,454,400	-	-	-	-	-	-	-	49,454,400
تأمينات نقدية	4,563,146	38,077	5,415,190	401,111	65,404	49,262	5,054	-	10,537,244
مخصصات متنوعة	4,209	-	-	-	-	-	458,926	-	463,135
مخصص ضريبة الدخل	-	-	23,251	622,078	-	-	-	-	645,329
مطلوبات أخرى	3,174,303	1,025,880	26,082	-	-	932	807,753	-	5,034,950
مجموع المطلوبات	102,867,868	1,393,957	5,464,523	1,023,189	65,404	300,194	1,271,733	-	112,386,868
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	15,724,807	7,086,624	8,719,397	4,803,394	2,994,613	3,671,207	767,799	-	43,767,841
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	118,592,675	8,480,581	14,183,920	5,826,583	3,060,017	3,971,401	2,039,532	-	156,154,709
فجوة السيولة 2019	(44,529,800)	(5,969,902)	16,818,153	20,276,314	3,649,200	(1,047,712)	4,903,363	34,513,887	28,613,503

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

بنود خارج بيان المركز المالي

2020	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
-	-	-	-	-
12,699,173,531	-	-	-	12,699,173,531
12,640,467,046	901,600	-	-	12,641,368,646
25,339,640,577	901,600	-	-	25,340,542,177
2019	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
13,527,076,812	-	-	-	13,527,076,812
4,984,306,635	-	-	-	4,984,306,635
2,416,087,102	4,766,000	-	-	2,420,853,102
20,927,470,549	4,766,000	-	-	20,932,236,549

40.2.4 المخاطر التشغيلية

و هي المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك والتي تنتج إما بسبب خلل في أنظمة الضبط الداخلي الناتجة عن عدم كفاية سياسات وإجراءات العمل المعتمدة، أو بسبب أخطاء في الأنظمة التقنية المطبقة، أو بسبب أخطاء يرتكبها الموظفون، أو المخاطر المصاحبة لمنتجات البنك المعتمدة والخدمات المصرفية المقدمة.

يتم اعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك ويتم التحوط من المخاطر التشغيلية عن طريق مراجعة السياسات وإجراءات العمل وتحديثها بشكل يتوافق مع القرارات والقوانين الصادرة وما تقتضيه الفترة ويتم مراقبة الأنظمة التقنية مراقبة دقيقة ويتم اختبار كافة التطبيقات قبل اعتمادها وكذلك يتم إخضاع الموظفين لبرامج تدريبية تؤهلهم وتصل خبراتهم بشكل يمكنهم من فهم طبيعة العمل المصرفي المنوط بهم كما يتم دراسة منتجات البنك وتحديد المخاطر المرافقة لها.

يتم الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إقرار مصفوفة صلاحيات محددة وفق المستويات الإدارية ومستويات التعرض للمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين وعدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب مع مصالحهم الشخصية.
- تأمين الوقاية الكافية لموجودات وسجلات البنك.
- إجراء المطابقات للعمليات والحسابات والتحقق منها بشكل دوري.
- توفير إجراءات وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد ولأي أداة مالية جديدة.
- التأمين على موجودات البنك.
- وضع خطط للتدقيق الداخلي مبنية على المنهج القائم على المخاطر.
- وضع نظام ضبط داخلي محكم.
- وضع إجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من شرعية الأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية عمل مع إجراء اختبارات لها تضمن استمرار العمل إن حدثت أعطال قاسية (كتعطل الاتصالات وتوقف عمل مخدمات الأنظمة الأساسية).

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.4 المخاطر التشغيلية (تتمة)

سياسة إدارة المخاطر التشغيلية:

- تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات والعمليات والأنظمة ووضع الإجراءات الرقابية.
- التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية عن طريق تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر تشغيلية محتملة.
- تجميع المخاطر حسب نوعها بشكل يساعد على وضع الأولويات للخطوات والإجراءات الواجب إقرارها لمعالجة هذه المخاطر وفق نظام لإدارة المخاطر حسب النوع.
- وضع حدود للمخاطر التشغيلية لمختلف العمليات وفق مصفوفة محددة.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية العمل واختبارها لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حالات حدوث الأحداث القاسية.

مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المجموعة أو قطاع البنوك بصفة عامة كالأخطار السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال المجموعة وبهذا الصدد يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثر المخاطر المحتملة على نتائج أعمال البنك.

المخاطر الشرعية:

- تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية وكذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة.
- لتجنب هذه المخاطر يقوم البنك بما يلي:
- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للبنك بشكل يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة عند تقديم منتج أو خدمة مصرفية.
- التدريب المستمر للعاملين في البنك تدريباً مزدوجاً يضم كل من النواحي المصرفية والشرعية.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل الدوائر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في البنك للأسس الشرعية التي يقوم عليها.
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر عدم الالتزام:

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة، ومن أهم مخاطر عدم الالتزام بما سبق ذكره مخاطر العقوبات القانونية ومخاطر السمعة ومخاطر الخسائر المالية ومخاطر الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال والاحتيال والفساد، ولحماية البنك من هذه المخاطر تقوم دائرة الالتزام بالعمل على التأكد من التزام البنك التام ومدى توافق سياساته الداخلية مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، وذلك من خلال وضع وتطوير سياسة الالتزام ودليل إجراءات الالتزام وإعداد السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد إجراءات واستبائات عمل للتأكد من مدى تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية والخارجية بما فيها التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وكافة الهيئات الناطمة لعمل الجهاز المصرفي.

مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.

تنتج مخاطر السمعة عن عدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالاحتياطات الأمنية سواء بسبب الاعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في انتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

يهدف تخفيض مخاطر السمعة يتم تطبيق سياسات وإجراءات العمل بشكل يضمن تقديم الخدمة المطلوبة بالشكل المطلوب ويقوم البنك باتباع مبدأ الشفافية والإفصاح ويهتم برضى زبائنه عن الخدمة التي يقدمها لهم ويتم تقديم النصح للزبائن وتوعيتهم مصرفياً تجاه الخدمات التي يقدمها البنك سواء أكانوا مودعين أو حاصلين على تسهيلات ائتمانية.

يولي البنك اهتماماً بالعقود التي يبرمها مع أطراف خارجية تزود البنك بالخدمات المطلوبة، إذ أن أي تقصير في أداء هذه الأطراف الخارجية يؤثر بشكل مباشر على سمعة البنك وليس على مزود الخدمة وبالتالي يولي البنك اهتمامه بنص الاتفاقية المتعاقد عليها بشكل يوضح الصلاحيات ويحدد المسؤوليات.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.4 المخاطر التشغيلية (تتمة)

خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل:

قام البنك بتحديث خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل التي تضمن توفر خدمات البنك الداخلية والخارجية في الأوضاع العادية والاستثنائية وتضمن ضمان سهولة وسرعة الوصول لخدمات البنك المعلوماتية في تلك الأوضاع وتسهم الخطة في تأمين التفاعل مع المخاطر المحددة وإدارتها بشكل لا يؤثر على توفر خدمات البنك.

توفر خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل البدائل لكافة الموارد الضرورية لتشغيل وتقديم خدمات البنك وتؤمن عملية صيانة الأعطال دون الإضرار باستمرارية توفر الخدمات وتؤمن عملية تشغيل الموارد الضرورية خلال فترة زمنية مقبولة بالحد الأدنى من الخسائر المقبولة المتوقعة من خلال:

- تحديد إجراءات ومعايير العمل في الأوضاع الاستثنائية (طوارئ وكوارث).
- تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار وتوفير دليل عمل للتشغيل خلال الطوارئ.
- اعتماد محددات التشغيل المقبولة خلال الطوارئ.
- توفير آليات استعادة التشغيل الطبيعي واستعادة البيانات والتطبيقات.

تتضمن الخطة مجموعة من الخطط التي تتكامل فيما بينها لتحقيق الغاية المرجوة منها وتضم الخطط التالية:

- خطة استمرارية العمليات التشغيلية لدائرة تقنية المعلومات التي تقوم بتقدير وتحليل حجم المخاطر وتؤكد من توافر الموارد البشرية المطلوبة مع كلمات المرور والمفاتيح العادية والالكترونية وتؤمن مركز البيانات البديل مع الاتصالات والشبكة البديلة والرديفة والنظام المصرفي والتطبيقات البديلة وتدير عملية التشغيل البديل وتؤمن استمرارية خدمات مزودي الخدمات وتعمل على تأمين المتطلبات التقنية والمعلوماتية اللازمة لاستمرارية دوائر البنك.
 - خطة الطوارئ التي تقوم بتقدير حالات الطوارئ وتناقش موضوع الإعلان وتفعيل حالات الطوارئ ومستوى الطوارئ (جزئي / كلي).
 - خطة طوارئ المعلوماتية من حيث الانتقال من التشغيل العادي إلى تشغيل الطوارئ ومن ثم العودة إلى التشغيل العادي وتشغيل المركز البديل وإيقاف المركز الرئيسي وتحدد الخدمات المشمولة بالطوارئ والمستثناة منها.
 - خطة النسخ الاحتياطي والاستعادة التي تدير التطبيقات وقواعد بياناتها والملفات الالكترونية لدوائر وأقسام البنك وتسلط الضوء على إعدادات المبدلات والموزعات وإعدادات أنظمة تشغيل المخدمات والأرشفة الالكترونية والمستندات والوثائق الورقية.
 - خطة الاتصالات ضمن الكوارث من حيث وسائل وآلية اتصال فريق خطة الطوارئ وحدود التعميم والتبليغ.
 - خطة التفاعل مع الحوادث التي تقوم بملاحظة الحوادث والتبليغ عنها وتصنف الحوادث إلى عادية أو طارئة وتسجل الحوادث وتحدد مسؤولية المتابعة والمعالجة.
 - خطة التنسيق والفعاليات العامة من حيث التنسيق مع لجنة تقدير الأضرار والتنسيق مع مسؤول إعلان وتفعيل الطوارئ والتنسيق مع غرفة التحكم بالطوارئ ومع دائرة الموارد البشرية ودوائر البنك ذات العلاقة وتناقش موضوع الإخلاء والإسعافات الأولية.
- قام البنك أيضاً بوضع خطط طارئة لإدارة السيولة والنقد من حيث إقرار بنود وقائية من شأنها الحفاظ على نسبة السيولة التي تتناسب مع الفترة الحالية وأجال التمويلات القائمة والمتوقعة وتم إيلاء موضوع الرقابة الأهمية الكبرى من حيث تأكيد الالتزام بالسقوف النقدية المحتفظ بها وتوزيعها على فروع البنك بشكل يخفف من حجم النقدية إلى الحد الذي يتناسب مع حجم المخاطر الممكن تحملها في كل فرع من فروع البنك.

41 التحليل القطاعي

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

- يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:
- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
 - الشركات: يشمل متابعة الدوائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
 - القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
 - أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

2020 ليرة سورية	أخرى ليرة سورية	التجارة الخارجية ليرة سورية	الخزينة ليرة سورية	المؤسسات ليرة سورية	الأفراد ليرة سورية	
42,652,022,204	2,051,693,079	1,304,796,758	32,197,911,372	6,564,408,086	533,212,909	إجمالي الإيرادات
(1,290,185,636)	-	42,488,192	(1,059,678,870)	(231,242,939)	(41,752,019)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
41,361,836,568	2,051,693,079	1,347,284,950	31,138,232,502	6,333,165,147	491,460,890	نتائج أعمال القطاع
(7,875,996,757)	(7,875,996,757)	-	-	-	-	مصاريف غير موزعة على القطاعات
33,485,839,811	(5,824,303,678)	1,347,284,950	31,138,232,502	6,333,165,147	491,460,890	الربح قبل الضرائب
(966,158,176)	(966,158,176)	-	-	-	-	ضريبة الدخل
(12,833,397)	(12,833,397)	-	-	-	-	ضريبة ربح رؤوس الأموال الناجمة عن أعمال البنك في الخارج
32,506,848,238	(6,803,295,251)	1,347,284,950	31,138,232,502	6,333,165,147	491,460,890	صافي ربح السنة
375,194,634,363	-	3,773,256,590	270,931,311,954	95,714,919,178	4,775,146,641	موجودات القطاع
20,040,044,280	20,040,044,280	-	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
395,234,678,643	20,040,044,280	3,773,256,590	270,931,311,954	95,714,919,178	4,775,146,641	مجموع الموجودات
170,417,299,058	-	72,445,382,983	97,971,916,075	-	-	مطلوبات القطاع
108,591,806,435	108,591,806,435	-	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
279,009,105,493	108,591,806,435	72,445,382,983	97,971,916,075	-	-	مجموع المطلوبات

• قطاع الأعمال (تتمة):

2019	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	التجارة الخارجية	أخرى	2019
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
9,020,395,917	437,243,143	5,732,983,609	859,227,381	899,803,873	1,091,137,911	إجمالي الإيرادات
(70,727,544)	6,880,450	79,826,541	(52,230,906)	(105,203,629)	-	مخصص تدني للتمويلات الممنوحة
8,949,668,373	444,123,593	5,812,810,150	806,996,475	794,600,244	1,091,137,911	نتائج أعمال القطاع
(4,980,713,527)	-	-	-	-	(4,980,713,527)	مصاريف غير موزعة على القطاعات
3,968,954,846	444,123,593	5,812,810,150	806,996,475	794,600,244	(3,889,575,616)	الربح قبل الضرائب
(767,625,317)	-	-	-	-	(767,625,317)	ضريبة الدخل
(23,250,594)	-	-	-	-	(23,250,594)	ضريبة ريع رؤوس الأموال
3,178,078,935	444,123,593	5,812,810,150	806,996,475	794,600,244	(4,680,451,527)	صافي ربح السنة
168,844,407,460	3,655,408,057	62,245,320,596	95,627,280,347	7,316,398,460	-	موجودات القطاع
15,923,804,985	-	-	-	-	15,923,804,985	موجودات غير موزعة على القطاعات
184,768,212,445	3,655,408,057	62,245,320,596	95,627,280,347	7,316,398,460	15,923,804,985	مجموع الموجودات
55,368,277,183	-	-	46,235,737,631	9,132,539,552	-	مطلوبات القطاع
57,018,590,044	-	-	-	-	57,018,590,044	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
112,386,867,227	-	-	46,235,737,631	9,132,539,552	57,018,590,044	مجموع المطلوبات

41 التحليل القطاعي (تتمة)

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين البنك وحسابات الاستثمار المطلقة	7,112,563,462	127,650,828	7,240,214,290
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(857,333,977)	-	(857,333,977)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	3,299,505,539	-	3,299,505,539
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملة الأجنبية	774,755,060	-	774,755,060
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	31,280,563,017	-	31,280,563,017
إيرادات أخرى	56,984,298	-	56,984,298
إجمالي الأرباح التشغيلية	41,667,037,399	127,650,828	41,794,688,227
مصاريف تشغيلية	(6,616,894,787)	-	(6,616,894,787)
مخصصات تشغيلية أخرى	(1,691,953,629)	-	(1,691,953,629)
صافي الأرباح قبل الضريبة	33,358,188,983	127,650,828	33,485,839,811
مصروف ضريبة الدخل	(966,158,176)	-	(966,158,176)
مصروف ضريبة ربح رؤوس أموال	(12,833,397)	-	(12,833,397)
صافي أرباح السنة	32,379,197,410	127,650,828	32,506,848,238
الموجودات	302,470,665,936	92,764,012,707	395,234,678,643
الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين البنك وحسابات الاستثمار المطلقة	6,177,908,397	250,658,285	6,428,566,682
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(1,949,177,745)	-	(1,949,177,745)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	1,962,897,180	-	1,962,897,180
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملة الأجنبية	600,887,451	-	600,887,451
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	-	-	-
إيرادات أخرى	28,044,604	-	28,044,604
إجمالي الأرباح التشغيلية	6,820,559,887	250,658,285	7,071,218,172
مصاريف تشغيلية	(2,759,461,055)	-	(2,759,461,055)
مخصصات تشغيلية أخرى	(342,802,271)	-	(342,802,271)
صافي الأرباح قبل الضريبة	3,718,296,561	250,658,285	3,968,954,846
مصروف ضريبة الدخل	(767,625,317)	-	(767,625,317)
مصروف ضريبة ربح رؤوس أموال	(23,250,594)	-	(23,250,594)
صافي أرباح السنة	2,927,420,650	250,658,285	3,178,078,935
الموجودات	184,736,601,328	31,611,117	184,768,212,445

42 إدارة رأس المال

متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات:
لتغطية كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية تتم مراقبة نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل عن 8% بحسب وفاق بازل II التي تنتج عن قسمة الأموال الخاصة الصافية إلى كل من مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ومخاطر السوق المثقلة أيضاً بحسب دراجة المخاطرة والمخاطر التشغيلية.

تتكون الأموال الخاصة الصافية للبنك من كل من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة، إذ تتكون الأموال الخاصة الأساسية من رأس المال المكتتب به والاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص واحتياطيات أخرى وحسابات تغذية رأس المال واحتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية وعلاوات الإصدار والاندماج والمؤونات الأخرى غير المخصصة لتغطية أي مخاطر أو نفقات محتملة والأرباح المدورة من السنوات السابقة وصافي أرباح السنة المالية التي لم يتم تدوير أرباحها إلى الأرباح المدورة بعد أن يتم استبعاد أنصبة الأرباح المدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح وكذلك يتم تنزيل كل من أقساط رأس المال المكتتب به الغير مسددة وصافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية وصافي الموجودات الثابتة غير المادية وأسهم البنك المعاد شراؤها وصافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية السنة والخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية والنقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للعوائد المقدرة وغير المكونة من قبل البنك والنقص في المؤونات المقدرة على باقي الموجودات وغير المكونة والمبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر، في حين أن الأموال الخاصة المساندة تتكون من فروقات إعادة التخمين و50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع وكذلك من الديون المشروطة الناتجة من الاقتراض من الغير.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كمايلي:

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	
26,044,857,582	58,483,867,687	الأموال الخاصة الأساسية
6,000,000,000	8,002,906,400	رأس المال
14,708,920,881	45,989,483,898	أرباح مدورة غير محققة *
2,439,531,297	1,202,479,103	أرباح / خسائر متراكمة محققة
825,184,691	1,048,033,703	احتياطي قانوني
825,184,691	1,048,033,703	احتياطي خاص
1,290,334,070	1,266,965,400	احتياطي معادل الأرباح
(43,138,048)	(72,874,520)	الموجودات غير الملموسة
(1,160,000)	(1,160,000)	عقارات آيلة للبنك وفاء لديونه
-	1,725,248,888	الأموال الخاصة المساندة
-	1,725,248,888	مخصصات مرحلة أولى وثانية حسب معيار المحاسبة المالي رقم 30
-	-	احتياطي مخاطر التمويل
26,044,857,582	60,209,116,575	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
85,262,507,230	139,753,922,611	الموجودات المثقلة
5,463,180,854	9,604,147,905	حسابات خارج الميزانية المثقلة
5,483,334,921	6,881,710,272	المخاطر التشغيلية
4,932,358,069	4,499,266,954	مركز القطع التشغيلي
101,141,381,074	160,739,047,742	
25.75%	37.46%	نسبة كفاية رأس المال (%)
25.75%	36.38%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
91.04%	91.54%	نسبة رأس المال الأساسي إلى صافي حقوق الملكية (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 26 شباط 2014 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب 4 عام 2007.

43 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	2020 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)
			الموجودات
172,807,796	-	172,807,796	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
36,636,478	97,022	36,539,456	حسابات جارية واستثمارات لدى مصارف ومؤسسات مالية
59,207,849	54,413,550	4,794,299	إيداعات لدى مصارف ومؤسسات مالية
100,490,066	12,409,439	88,080,627	نم وأرصدة الأنشطة التمويلية
1,696	1,696	-	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
5,102,500	5,102,500	-	استثمارات في العقارات
12,765,272	12,765,272	-	موجودات ثابتة
72,875	72,875	-	موجودات غير ملموسة
1,310	-	1,310	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
2,146,299	1,141,519	1,004,780	موجودات أخرى
6,002,540	6,002,540	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
395,234,681	92,006,413	303,228,268	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
			المطلوبات
97,951,935	-	97,951,935	حسابات جارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
91,972,107	-	91,972,107	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
77,386,005	1,748,907	75,637,098	تأمينات نقدية
792,047	639,945	152,102	مخصصات متنوعة
857,128	-	857,128	مخصص ضريبة الدخل
10,049,883	3,168,708	6,881,175	مطلوبات أخرى
279,009,105	5,557,560	273,451,545	مجموع المطلوبات
52,330,950	2,656,157	49,674,793	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
331,340,055	8,213,717	323,126,338	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
63,894,626	83,792,696	(19,898,070)	الصافي

43 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة)

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	2019 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)
			الموجودات
57,391,278	-	57,391,278	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
34,064,455	19,538,932	14,525,523	حسابات جارية واستثمارات لدى مصارف ومؤسسات مالية
11,408,384	-	11,408,384	إيداعات لدى مصارف ومؤسسات مالية
65,900,729	6,778,452	59,122,277	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
164,343	164,343	-	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,276,500	2,276,500	-	استثمارات في العقارات
10,391,861	10,391,861	-	موجودات ثابتة
43,138	43,138	-	موجودات غير ملموسة
1,108	-	1,108	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
862,960	100	862,860	موجودات أخرى
2,263,456	2,263,456	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
184,768,212	41,456,782	143,311,430	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
			المطلوبات
46,251,810	-	46,251,810	حسابات جارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
49,454,400	-	49,454,400	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
10,537,244	5,054	10,532,190	تأمينات نقدية
463,135	458,926	4,209	مخصصات متنوعة
645,329	-	645,329	مخصص ضريبة الدخل
5,034,950	807,753	4,227,197	مطلوبات أخرى
112,386,868	1,271,733	111,115,135	مجموع المطلوبات
43,767,841	767,799	43,000,042	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
156,154,709	2,039,532	154,115,177	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
28,613,503	39,417,250	(10,803,747.00)	الصافي

44 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية)

أ- ارتباطات والتزامات انتمائية خارج بيان المركز المالي الموحد

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	
11,027,076,812	-	اعتمادات مستندية
2,500,000,000	-	قبولات
2,420,853,102	12,641,368,646	كفالات:
73,236,000	68,936,000	لقاء دفع
2,085,201,379	8,695,029,172	لقاء حسن تنفيذ
262,415,723	3,877,403,474	لقاء اشتراك في مناقصات
4,984,306,635	12,699,173,531	سقوف تسهيلات انتمائية غير مستغلة
20,932,236,549	25,340,542,177	

يوضح الجدول أدناه التغيرات في أرصدة بنود خارج بيان المركز المالي وذلك حسب تصنيف المرحلة:

2020	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 31 كانون الأول 2019	16,458,200,079	4,006,394,570	467,641,900	20,932,236,549
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول من المرحلة الأولى	(1,867,756,712)	1,867,756,712	-	-
محول من المرحلة الثانية	254,824,834	(257,224,351)	2,399,517	-
محول من المرحلة الثالثة	1,160,000	436,000,000	(437,160,000)	-
التسهيلات الجديدة	8,274,904,756	7,570,281,316	-	15,845,186,072
التسهيلات المسددة	(5,162,662,106)	(4,291,028,345)	(27,481,900)	(9,481,172,351)
زيادة/ (نقص) ناتج عن التغير في الأرصدة	(7,815,529,386)	2,871,304,298	(1,875,002)	(4,946,100,090)
تعديلات ناتجة عن تغير سعر الصرف	1,976,995,833	1,013,396,164	-	2,990,391,997
رصيد 31 كانون الأول 2020	12,120,137,298	13,216,880,364	3,524,515	25,340,542,177

44 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية) (تتمة)

2019	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 31 كانون الأول 2018	16,462,498,280	2,422,449,894	-	18,884,948,174
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول إلى المرحلة الأولى	(76,764,395)	76,764,395	-	-
محول إلى المرحلة الثانية	233,574,605	(678,419,605)	444,845,000	-
محول إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التسهيلات الجديدة	11,451,433,025	3,571,774,568	22,796,900	15,046,004,493
التسهيلات المسددة	(11,543,261,928)	(1,385,351,773)	-	(12,928,613,701)
زيادة/ (نقص) ناتج عن التغير في الأرصدة	1,096,486	209,532	-	1,306,018
تعديلات ناتجة عن تغير سعر الصرف	(70,375,994)	(1,032,441)	-	(71,408,435)
رصيد 31 كانون الأول 2019	16,458,200,079	4,006,394,570	467,641,900	20,932,236,549

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد

2019 ليرة سورية	2020 ليرة سورية	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية: تستحق خلال سنة
-	505,800,000	
-	505,800,000	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
102,253,116	36,386,301	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية: تستحق خلال سنة
177,744,144	72,979,178	تستحق خلال أكثر من سنة
279,997,260	109,365,479	مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

45 القضايا القانونية

هناك عدة دعاوي قضائية عالقة كما في 31 كانون الأول 2020، ترى إدارة البنك والمستشار القانوني عدم وجود أثر جوهري لهذه الدعاوي على القوائم المالية الموحدة.

قامت إدارة الخزينة الأمريكية بفرض عقوبات على البنك خلال النصف الأول من العام 2017، تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكيين من التعامل معه.

لا يوجد أي أصول أو أرصدة أو مبالغ عائدة للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اقتصر أثر هذه العقوبات على تجميد أصول البنك لدى الشريك الاستراتيجي، كما أنّ جميع تعاملات البنك قانونية ومشروعة وموثقة بوثائق ومستندات رسمية، وقد قامت الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات والخطوات لتفادي أثر هذه العقوبات، وسيستمر البنك بعملياته بكافة المجالات والأنشطة والخدمات المصرفية المسموح بها، حيث أنّ المواد المستوردة والمتعامل بها في البنك هي بضائع ومواد مسموح باستيرادها إلى سورية ولم يصدر أي قرار بمنع توريدها من أي جهة.

قامت إدارة البنك باتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية من أجل شطب اسم بنك الشام من لائحة العقوبات من خلال توكيل شركة محاماة أمريكية متخصصة في هذا المجال للعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والأنظمة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

تم مؤخراً تقديم طلب لوزارة الخزانة الأمريكية/ مكتب مراقبة الأصول الأمريكي (OFAC) لإعادة النظر بموضوع العقوبات المفروضة على البنك، ومازالت الإجراءات قيد المتابعة ولم يصدر أي قرار نهائي بالأمر حتى تاريخ البيانات المالية الموحدة في 31 كانون الأول 2020.

46 توزيعات الأرباح (أسهم مجانية)

اجتمعت الهيئة العامة لمساهمي البنك بتاريخ 27 تموز 2020 وأقرت زيادة رأس مال البنك لبلغ 8,000,000,000 ليرة سورية عن طريق توزيع أسهم مجانية بقيمة 2,000,000,000 ليرة سورية (بنسبة 33.33%)، (مقابل توزيع أسهم مجانية بقيمة 750,000,000 ليرة سورية (بنسبة 14.28%) خلال عام 2019).

صدرت الموافقة النهائية على إصدار أسهم الزيادة من قبل مجلس المفوضين في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب القرار رقم 158/م تاريخ 8 كانون الأول 2020. بلغت مصاريف زيادة رأس المال مبلغ 17,600,096 ليرة سورية متضمنة رسم طابع بمبلغ 9,200,096 ليرة سورية وبديل تسجيل الأسهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمبلغ 6,000,000 ليرة سورية ورسم تسجيل وإيداع أسهم الزيادة في مركز المقاصة والحفظ المركزي في سوق دمشق للأوراق المالية بمبلغ 1,400,000 ليرة سورية وبديل تقديم طلب إصدار أسهم لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمبلغ 1,000,000 ليرة سورية.

47 تأثير فيروس كورونا المستجد (COVID 19)

خلال شهر آذار من عام 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تصنيف تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID 19) كجائحة نتيجة لانتشاره السريع في جميع دول العالم، ومنذ ذلك التاريخ قام الفريق الحكومي المعني بإجراءات التصدي لفايروس كورونا المستجد (COVID 19) باتخاذ إجراءات احترازية للحد من سرعة انتشار الفايروس تضمنت الإغلاق المؤقت لبعض الفعاليات الاقتصادية والتجارية. قام البنك بإعداد خطة طوارئ لضمان استمرار عمليات البنك وخدمة الزبائن تتضمن الموظفين الذين سيعملون عن بعد في حال فرض حظر شامل، وتأمين تصاريح للموظفين في المناطق البعيدة لتسهيل حركة الموظفين ممن يتطلب عملهم التواجد في البنك في فترة الحظر. كما يقوم البنك بشكل مستمر بمراقبة أثر التغيرات الحالية على سيناريوهات الاقتصاد الكلي وعلى الأوزان المعتمدة وتناجها في تعديل نماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للعملاء بعد الأخذ بعين الاعتبار تأثير فايروس كورونا المستجد على نشاطات العملاء وتسهيلاتهم الائتمانية.

على الرغم من خضوع التغيرات في نماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لدرجة عالية من عدم التيقن، ترى إدارة البنك عدم وجود أثر جوهري لهذه التغيرات على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور.

48 أرقام مقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرصدة العام 2019 لنتناسب مع تصنيف الأرقام للسنة الحالية، ولم تؤثر عملية إعادة التصنيف هذه على حقوق الملكية أو صافي ربح السنة السابقة، ويلخص الجدول التالي المبالغ التي تم إعادة تصنيفها في بيان المركز المالي الموحد:

التصنيف كما في
31 كانون الأول 2019

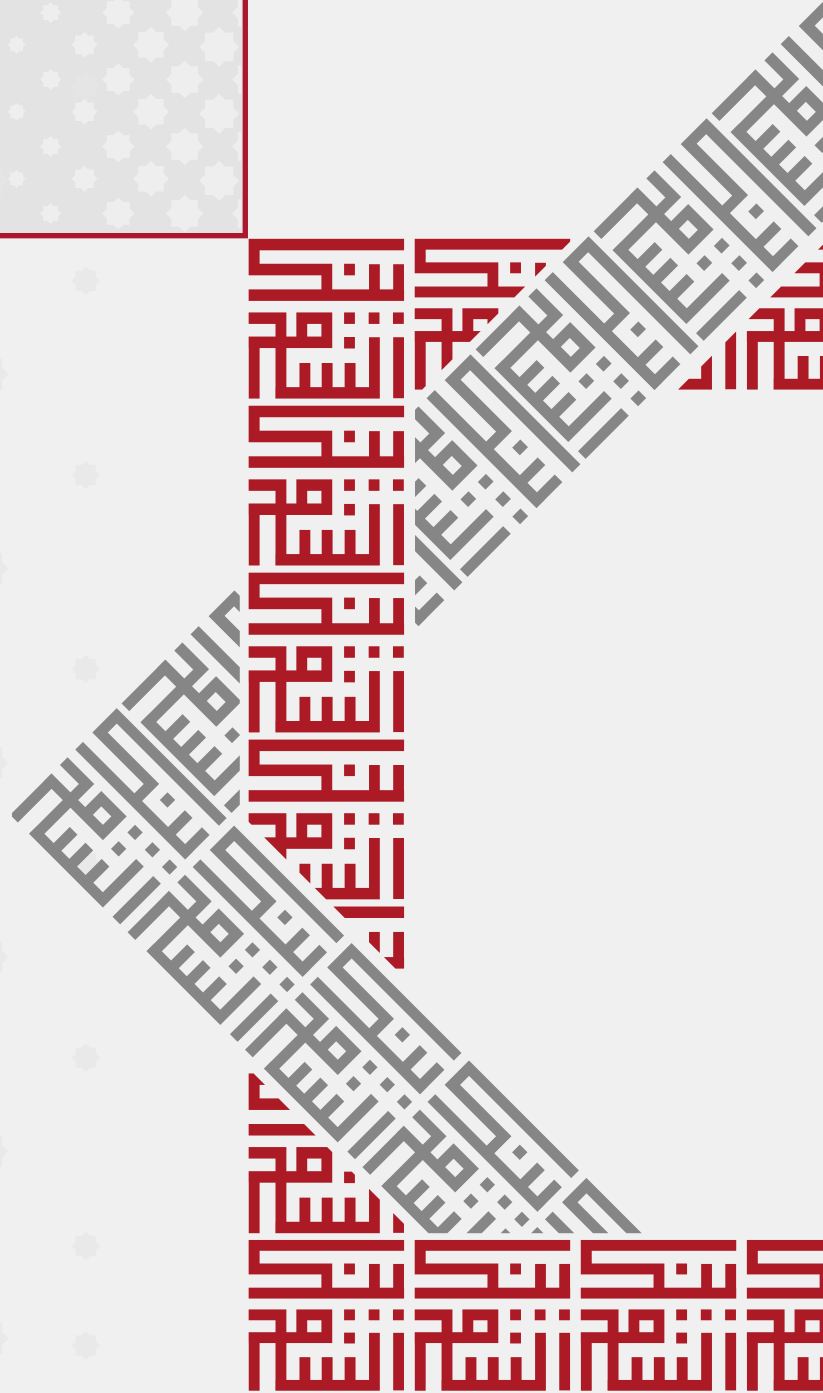
بعد إعادة التصنيف	قبل إعادة التصنيف		
10,537,243,676	10,573,360,661	إعادة تبويب أرصدة تأمينات نقدية	تأمينات نقدية
43,223,040,031	43,186,923,046		حسابات الاستثمار المطلقة
(1,323,047,533)	(1,346,298,127)	إعادة تبويب مصروف ضريبة ريع رؤوس الأموال	مصاريف إدارية وعمومية
(23,250,594)	-		مصروف ضريبة ريع رؤوس أموال
463,134,957	486,385,550	إعادة تبويب مخصص ضريبة ريع رؤوس الأموال	مخصصات متنوعة
645,329,087	622,078,494		مخصص ضريبة الدخل

14th

Annual Report
التقرير السنوي

الإفصاحات الخاصة بمتطلبات
إعداد التقرير السنوي
في دليل الحوكمة وفق بازل 2

”



الإفصاحات الخاصة بمتطلبات إعداد التقرير السنوي في دليل الحوكمة وفق بازل ٢

مدى التزام البنك بتطبيق بنود دليل الحوكمة

يقوم بنك الشام بتطبيق قرار مجلس النقد و التسليف رقم ٤٨٩ / م.ن / ب٤ لعام ٢٠٠٩ وكافة التعاميم الصادرة بهذا الخصوص من حيث الالتزام بالبنود التي تضمنها دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية الذي يعتبر مفهوماً شاملاً للعمل المؤسساتي يحدد الواجبات والمسؤوليات و الصلاحيات لكافة المستويات الوظيفية ويتضمن مقاييس لأداء الإدارة ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالبنك داخلياً وخارجياً من التأثير بسلبية على نشاطاته مما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمصرف

يمكن التعبير عن الحوكمة بأنها الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال اعتمادها على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التي تحدد العلاقة بين إدارة المصرف من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالمصرف من ناحية أخرى ويتناول دليل الحوكمة الأسس التي يقوم عليها مجلس الإدارة من حيث تشكيل المجلس وشروط أعضائه من حيث الصفة التنفيذية وغير التنفيذية وصفة الاستقلالية ودور رئيس مجلس الإدارة و ينظم عمل المجلس وأنشطته واجتماعاته الدورية ويوضح دور وكيفية عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وشروط تشكيلها وعضويتها ورئاستها والأعمال المنوطة بها ومدى علاقتها مع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والدوائر الرقابية، ويقوم المصرف بتطبيق دليل الحوكمة الذي يحكم موضوع تعارض المصالح و يدير موضوع الشفافية والإفصاح من حيث البيانات التي يتوجب على البنك الإفصاح بها تجاه المتعاملين معه من معلومات مالية وتقارير ومعلومات تعكس الجوانب التنظيمية والإدارية ومعلومات تخص حسابات الاستثمار كما أن دليل الحوكمة يسلط الضوء على العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

تقوم لجنة الحوكمة بالمراقبة المستمرة لمدى تطبيق دليل الحوكمة المعتمد في بنك الشام و تصدر القرارات المناسبة التي من شأنها تعزيز عملية الامتثال لبنود الدليل و تصوب القصور إن وجد يذكر أنه خلال هذا العام لم يكن رئيس لجنة الترشيحات و المكافآت مستقل لكن اللجنة قامت بمهامها و واجباتها على أكمل وجه و دون تقصير، كما أن لجنة إدارة المخاطر لازالت بحاجة إلى تعيين رئيس مستقل لها.

أنظمة الضبط والرقابة المتعلقة بإعداد التقارير المالية:

إن بنك الشام يخضع كغيره من المصارف العاملة لجملة من الأنظمة والقوانين والتعليمات التي تضع في إطارها العريض ضرورة توفير نظام رقابة فاعل في تأمين درجة عالية من الدقة في إعداد التقارير المالية.

حيث يأتي تعيين مدقق حسابات خارجي معتمد من قبل الجهات الرقابية ومنتخب بشكل كامل من مساهمي المصرف كجزء هام من أنظمة الرقابة على مراجعة وتدقيق التقارير المالية علماً بأن المدقق المنتخب يتمتع بالحيادية بشكل كامل وبعيد كل البعد عن تأثير الإدارة التنفيذية.

من جهة أخرى، يأتي دور لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة كمكمل للخطوة الأولى حيث يلقي على عاتقها متابعة أعمال التدقيق المنجزة من قبل مدقق الحسابات ومناقشة تقريره بكل عناية للتأكد من سلامة الإجراءات المطبقة داخلياً عند إعداد القوائم المالية والتأكد من صحة البيانات ومدى انسجامها مع معايير المحاسبة الدولية والتعليمات والقوانين الصادرة عن الأجهزة الرقابية.

في حين تترك لجنة التدقيق المجال مفتوح تماماً لأعمال التدقيق الداخلي وعلى مدار العام للتأكد من سلامة إعداد التقارير المالية حسب خطة العمل السنوية لتلك الإدارة لمعالجة أي ثغرات أو استدراك أي أخطاء.

علاوة على ما تقدم، فإن وجود مراقبين داخليين حياديين داخل المصرف يتبعون لمصرف سورية المركزي مباشرة من حيث المهام والواجبات والذين يترتب عليهم المصادقة على كافة التقارير المالية الموجهة لمصرف سورية المركزي بكافة أنواعها وكذلك القيام بمهام عرضية وبشكل عشوائي للتأكد من التزام المصرف بالأنظمة المرعية.

و من الجدير بالذكر أن القوائم المالية وإفصاحاتها تخضع لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية التي لها الحق في منح حق نشر القوائم المالية حسب تعليمات الإفصاح الصادرة عنها و كذلك الاستفسار عن أي من هذه الإفصاحات إضافة الى الرقابة اليومية التي يفرضها مصرف سورية المركزي على عمليات المصرف ليشمل ذلك تقاريره المالية بأنواعها.

ملخص عن أهم التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على البنك:

مما لا شك فيه أن جائحة COVID-19 لها تأثير على الاقتصاد العالمي و معدلات النمو الاقتصادي، إذ يفرض تفشي الوباء على الشعوب اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير الاحترازية من العزل و الحجر الصحي و التباعد الاجتماعي و هذا ينعكس سلباً على الاقتصاد الذي يمكن أن يتعرض لحالة من الركود و الانكماش المفاجئ، و بالتالي تظهر أزمة اقتصادية غير متوقعة عابرة لاقتصاد الدول.

منذ أن بدأ الفيروس بالانتشار أصبح يعيث في الاقتصاد العالمي دماراً حتى أصابه بالشلل، فقد عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم وأضعف الطلب العالمي وعزل دولاً ووضع بعضاً منها تحت الحجر الصحي وأخرى تحت حظر التجول مما يسبب أزمة اقتصادية تتعمق كلما طال الصراع ضد الفيروس و هذا بدوره يؤدي إلى تراجع قيمة الأصول المالية و يرفع من مستوى الديون و يؤدي إلى تراجع الإنتاج و هذه الأمور تنعكس كنتائج على أداء البورصات العالمية و يزيد من شدة هذه الوطأة ضعف القدرة على التنبؤ بها يمكن أن تؤول إليه مؤشرات تلك البورصات.

إن الاستجابة الصحيحة من الحكومات والشركات والأفراد يمكن أن تحد من الآثار السلبية للانكماش الاقتصادي و ترفع مستوى المساهمة في انتعاش أكثر حدة وأكثر استدامة و من هذا المنطلق قام بنك الشام بدراسة الآثار السلبية المحتملة لهذه الجائحة و قام بتعديل احتمالات تعثر زبائنه بعد أن تم معايرتها بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل تم معه رفع مستوى التحوط ضد هذه المخاطر ليتم تشكيل المخصصات المناسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات الائتمانية في ظل ظروف هذه الجائحة.

أعضاء مجلس الإدارة المستقلين:

يعتبر كل من السيد أسامة طاهر و السيد د. غياث قطيني عضوين مستقلين، فيما يعتبر بقية السادة الأعضاء غير مستقلين لأسباب يعود أولها إلى مرور أكثر من دورتين انتخابيتين على عضويتهم في مجلس إدارة بنك الشام.

هيئة الرقابة الشرعية:

أسماء الأعضاء:

يشغل عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام كل من أصحاب الفضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة، والأستاذ عبد السلام محمداه نائباً للرئيس، والدكتور محمد توفيق رمضان البوطي عضواً.

آلية اختيار الأعضاء:

قام مجلس الإدارة بعد الاطلاع على المؤهلات للسادة الأعضاء وخبرتهم الطويلة في مجال الاقتصاد الإسلامي برفع توصية بترشيحهم إلى مجلس النقد والتسليف، وعرضت التوصية بترشيحهم على الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ 2020/7/27، وقبلت الهيئة العامة هذه التوصية وأصدرت قرارها بالموافقة بالإجماع على تجديد انتخاب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لولاية جديدة ولمدة ثلاثة أعوام، وصدرت موافقة مجلس النقد والتسليف على الأسماء المرشحة بموجب القرار رقم 183/م ن تاريخ 2020/9/9، وأعلم مصرف سورية المركزي بإتمام إجراءات التعيين أصولاً.

وتم انتقاء جميع السادة الأعضاء من الجنسية السورية والمقيمين في الجمهورية العربية السورية بعد التأكد من عدم وجود أي مصالح جوهريّة في معاملات لأعضاء الهيئة أو مسائل تتعلق بهم تؤثر على عمل المصرف.

المؤهلات العلمية :

الدكتور أحمد حسن:

يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله _ اختصاص المعاملات المالية _ من كلية الشريعة بجامعة دمشق،

لديه خبرة تدريسية جامعية تزيد على عشرين عاماً، وهو أستاذ مادة المعاملات المالية والعمليات المصرفية الإسلامية في عدد من الجامعات، قدم العديد من المؤلفات والأبحاث المحكمة والمنشورة.

لديه خبرة تزيد عن ثلاثة عشر سنة في مجال المصارف الإسلامية، أربع سنوات في مجال التأمين التكافلي، قدم العديد من الدورات التدريبية في أعمال ومنتجات المصارف الإسلامية.

الأستاذ عبد السلام محمدا:

يحمل شهادة الدبلوم والماجستير في الفقه المقارن، ويعد لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله،

لديه خبرة تدريسية تزيد على عشر سنوات، فهو مدرس جامعي لمادة فقه المعاملات المالية المعاصرة وأصول الاقتصاد الإسلامي.

لديه خبرة في مجال المصارف الإسلامية تزيد عن ثمان سنوات.

وهو مدرب معتمد لدى المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وله العديد من النشاطات والدورات التدريبية في مجال المصارف الإسلامية والمعايير الشرعية.

الدكتور محمد توفيق رمضان

يعد فضيلة الدكتور محمد توفيق وجهاً من وجوه العلم والفقه في الجمهورية العربية السورية، يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق، وأطروحته بعنوان "البيوع الشائعة وأثر ضوابط المبيع على شرعيتها". لديه خبرة تدريسية تزيد على خمسين عاماً منها خمسة وعشرون عاماً خبرة جامعية، وهو أستاذ مادة الفقه الإسلامي وأصوله في جامعة دمشق، قدم العديد من المؤلفات والأبحاث المحكمة والمنشورة في مجلة جامعة دمشق ومجلات أخرى. لديه خبرة طويلة في مجال المصارف الإسلامية والرقابة عليها، بالإضافة إلى خبرته في الإشراف على أعمال المصارف الإسلامية من خلال عضويته في الهيئة الاستشارية في مصرف سورية المركزي، وخبرته في الرقابة على شركات التأمين التكافلية.

واجبات ومسؤوليات الهيئة:

- 1- تتولى هيئة الرقابة الشرعية مراجعة وإقرار العقود والاتفاقيات والمعاملات وسياسات ونظم وآليات وبرامج العمل وتقديم المنتجات والخدمات وأي تعديل يطرأ عليها.
- 2- تتولى هيئة الرقابة الشرعية مراجعة وإقرار دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 3- تقدم هيئة الرقابة الشرعية في المصرف تقريراً سنوياً إلى الهيئة العامة للمساهمين.
- 4- تتولى هيئة الرقابة الشرعية التأكد من كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية وأنه يعمل وفقاً لما هو مقصود منه.
- 5- تنسق هيئة الرقابة الشرعية مع لجنة التدقيق بشأن التأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 6- تطلع هيئة الرقابة الشرعية على التقارير كافة التي تتضمن مراجعة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وردود الإدارة على تلك التقارير.
- 7- تعمل هيئة الرقابة الشرعية على تقديم النصح لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي بشأن نطاق التدقيق الشرعي المطلوب، وتطلع على خلاصة تقارير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وردود الإدارة عليها، للتأكد من كفاية وفعالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- 8- تتولى هيئة الرقابة الشرعية، عند الطلب، تقديم المشورة للأطراف التي تقدم خدمات للمصرف مثل المدققين والقانونيين والمستشارين.
- 9- تقترح هيئة الرقابة الشرعية في ضوء الحاجة التي تقدرها البرامج التدريبية الشرعية للعاملين في المصرف.
- 10- يخصص أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الوقت الكافي للقيام بمهام الفتوى والتدقيق الشرعي على الوجه الأكمل.

دورية اجتماعات الهيئة

تلتزم هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام بعقد اجتماعات دورية لا تقل عن 6 اجتماعات في السنة، ويمكن أن تنعقد بصفة طارئة إذا احتاجت إدارة المصرف مشورتها وآراءها حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.

و ينحصر أخذ القرارات الطارئة بالتمرير في الحالات التي لا يمكن فيها عقد الاجتماع بالوسائل المعتادة، وتؤخذ القرارات في هذه الحالة بالإجماع ويعرض في أول اجتماع لاحق لهيئة الرقابة الشرعية.

الاستقلالية والموضوعية:

- يحافظ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على الاستقلالية الفكرية والمهنية التامة، و لا يسمح لأي شخص أو مجموعة بالتحكم في القرارات المتخذة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دورًا إشرافيًا قويًا ومستقلًا، مع القدرة الكافية على إصدار الأحكام الموضوعية حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.
- لا ترتبط هيئة الرقابة الشرعية وأعضاؤها، بأية صفة كانت، بالقرارات الإدارية ومسؤوليات تسيير الأعمال في المصرف.
- لا يملك أي من السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أسهماً في بنك الشام.
- لا يوجد أي تعارض مصالح بين أي من أعضاء الهيئة وأحد موظفي أو مسؤولي المصرف .
- لم يمنح أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بصفتهم الشخصية، أو الأطراف ذوي العلاقة بهم أي تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة.
- لم يمنح أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أي مكافأة خلال العام المنصرم زيادة عن التعويضات المقررة لهم.

استقالات الأعضاء خلال السنة:

لم تطرأ على عضوية هيئة الرقابة الشرعية أية عملية استقالة خلال عام 2020.

المخالفات الشرعية المرتكبة خلال عام ٢٠٢٠:

2020	البيان
ليرة سورية	
226,500	زيادة في الصندوق
11,446,931	تجنيد أرباح معاملات غير شرعية

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس إدارة بنك الشام من 7 أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة لدورة مدتها 4 سنوات. ويتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات مجلس النقد والتسليف ومصالح المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة إلى التأكد من أن إدارة البنك تتم ضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والنظام الأساسي للبنك وسياساته الداخلية. ويتم تقييم أداء المجلس ككل وأداء كل عضو من الأعضاء بالإضافة إلى اللجان التابعة للمجلس والرئيس التنفيذي وهيئة الرقابة الشرعية عن طريق لجنة الترشيحات والمكافآت التي تقوم بتطبيق المعايير المعتمدة لدى البنك في سبيل ذلك.

إسم اللجنة	اسم العضو	مهام اللجنة	عدد اجتماعاتها خلال عام 2020	تاريخها
الائتمان	طارق العثمان رئيس اللجنة غياث القطيني عضو علي خونده عضو	- مراجعة الموافقات الائتمانية الصادرة عن لجنة الائتمان - منح الموافقات الائتمانية بالنسبة للموافقات التي تدخل ضمن صلاحياتها - والمحددة للجنة في مصفوفة الصلاحيات - منح الموافقات الخاصة بالنفقات الرأس مالية - اقرار الموازنة التقديرية السنوية للبنك ومتابعة الانحرافات وتقييم أداء البنك - على أساسها - اصدار قرارات الاستثمار والتمويل وخطة الانتشار و التوسع	2	31-01-2020 08-11-2020
إدارة المخاطر	طارق العثمان عضو أسامة طاهر عضو	- وضع سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة البنك ومدى قبوله لتحمل المخاطر - ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر - مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك - مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية الخاصة بإدارة المخاطر وأيضاً المحددة من قبل لجنة بازل - والمتعلقة بمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية	4	13/04/2020 24/06/2020 19/11/2020 22/12/2020
الحوكمة	علي العوضي رئيس اللجنة نبيل الكزبري عضو أسامة طاهر عضو	- الإشراف على إعداد دليل الحوكمة ومراجعته وتحديثه عند الضرورة - والتأكد من تطبيقه والتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية ولجنة التدقيق - في سبيل التأكد من الالتزام بالدليل - التأكد من اعتماد وتطبيق استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر - والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار - مراقبة استخدام احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة حول كيفية الاستخدام	2	11/10/2020 08/12/2020
الترشيحات والمكافآت	نبيل الكزبري رئيس اللجنة طارق العثمان عضو أسامة طاهر عضو غياث القطيني عضو	- وضع معايير وشروط الحد الأدنى للخبرات والمؤهلات والمهارات المطلوبة - لعضوية مجلس الإدارة ولشغل منصب الرئيس التنفيذي - التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس - وهيئة الرقابة الشرعية ولشغل منصب الرئيس التنفيذي، وإلغاء العضوية - تبني معايير موضوعية لتقييم فعالية مجلس الإدارة وكل لجنة من لجانه وتقييم أداء الإدارة التنفيذية - وضع شروط ومعايير تعيين المدراء التنفيذيين وتقييم أدائهم وخطة الإحلال والتوصية بعزل أي مدير تنفيذي إذا ثبت عدم فعاليته	5	30/01/2020 30/01/2020 01/07/2020 04/09/2020 14/12/2020
التدقيق	أسامة طاهر رئيس اللجنة نبيل الكزبري عضو غياث القطيني عضو	- مراجعة البيانات المالية الربعية قبل عرضها على مجلس الإدارة - تقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية - تقييم فعالية وكفاية التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي - مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والإطلاع على التقارير المعدة من قبل التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من إتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها - تقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي ومراجعة نتائج تقارير التدقيق الخارجي - الإطلاع على التقارير المعدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية (التدقيق الشرعي الخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الشرعي الخارجي	4	30/01/2020 22/04/2020 15/09/2020 07/12/2020
العقارية	أسامة طاهر عضو غياث القطيني عضو رياض الداودي المستشار القانوني لمجلس الإدارة	- النظر في المواضيع المتعلقة بشراء عقارات البنك أو استئجارها، وبنائها وإكسائها وترميمها وتقديم توصياتها للمجلس للبت فيها	6	12/01/2020 09/02/2020 26/03/2020 23/06/2020 16/08/2020 04/11/2020

حقوق المساهمين:

بلغت حقوق المساهمين بنهاية عام ٢٠٢٠ حوالي ٦٣,٨٩٥ مليون ليرة سورية ، مقابل حوالي ٢٨,٦١٤ مليون ليرة سورية عام ٢٠١٩ وحسب التفاصيل التالية:

السنة	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
2020	8,000,000,000	1,266,965,400	1,048,033,703	1,048,033,703	-	5,336,721,336	45,989,483,898	-	63,891,717,143	2,906,400	63,894,623,543
2019	6,000,000,000	1,290,334,070	825,184,691	825,184,691	-	2,521,481,216	14,708,920,881	-	28,610,636,846	2,867,105	28,613,503,951

14thAnnual Report
التقرير السنوي

بيانات الإفصاحات وفق متطلبات
هيئة الأوراق والأسواق المالية
السورية

”

• بيانات الإفصاح:

- 1- يتمثل النشاط الرئيسي للبنك في العمل المصرفي الإسلامي.
- 2- الشركات التابعة وطبيعة عملها ونشاطها ونتائج أعمالها.

اسم الشركة	مجال النشاط	رأس المال	مساهمة البنك	وضع الشركة
أموال الشام	وساطة مالية	250,000,000	99%	متوقفة

3- أعضاء مجلس الإدارة

الإسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	تاريخ التعيين	اللجان المشاركون بها
علي يوسف العوضي	رئيس مجلس الإدارة	البنك التجاري الكويتي	32%	15/05/2017	لجنة الحوكمة
نبيل رفيق الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	نفسه	5%	15/05/2017	لجنة الحوكمة- لجنة الترشيحات والمكافآت- لجنة التدقيق
طارق فريد العثمان	عضو	البنك التجاري الكويتي	32%	15/05/2017	لجنة الائتمان - لجنة المخاطر لجنة الترشيحات والمكافآت.
علي مهران خونده	عضو	نفسه	3%	15/05/2017	لجنة الائتمان
أسامة علاء الدين طاهر	عضو	نفسه	0.3%	15/05/2017	لجنة المخاطر- لجنة الحوكمة لجنة الترشيحات والمكافآت لجنة التدقيق- اللجنة العقارية
غياث القطيني	عضو	خزانة تقاعد المهندسين	2%	15/05/2017	لجنة الائتمان- لجنة التدقيق لجنة الترشيحات والمكافآت اللجنة العقارية

- اجتماعات مجلس الإدارة:

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بشكل دوري وقد بلغ عدد اجتماعاته خلال عام 2020 ستة اجتماعات وفق التفصيل التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد	عدد الحاضرين	الأعضاء المتغيبين
(1)	31/01/2020	6	-
(2)	14/04/2020	6	-
(3)	01/07/2020	6	-
(4)	25/08/2020	6	-
(5)	03/11/2020	6	-
(6)	16/12/2020	6	-

4- بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة (5% فأكثر) وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم مقارنة مع السنة السابقة:

المساهم	نسبة الملكية	عدد الأسهم في 2019	عدد الأسهم في 2020
البنك التجاري الكويتي	32%	19,200,000	26,500,000
البنك الإسلامي للتنمية	9%	5,400,000	7,200,000
السيد نبيل الكزبري	5%	3,000,000	4,000,000

5- الوضع التنافسي للبنك وحصته من السوق في المصارف الإسلامية المحلية:

2019	2020	كانت حصة البنك من أعمال مصرفية في سورية في نهاية عام
15%	16%	مجموع الموجودات لدى مصرفنا/مجموع موجودات المصارف الإسلامية
17%	15%	مجموع أرصدة الأوعية الادخارية لدى مصرفنا/مجموع ودائع العملاء لدى المصارف الإسلامية
14%	13%	مجموع أرصدة التمويل والاستثمار لدى مصرفنا/مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك الإسلامية

6- لا يوجد اعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات و أو الإيرادات.

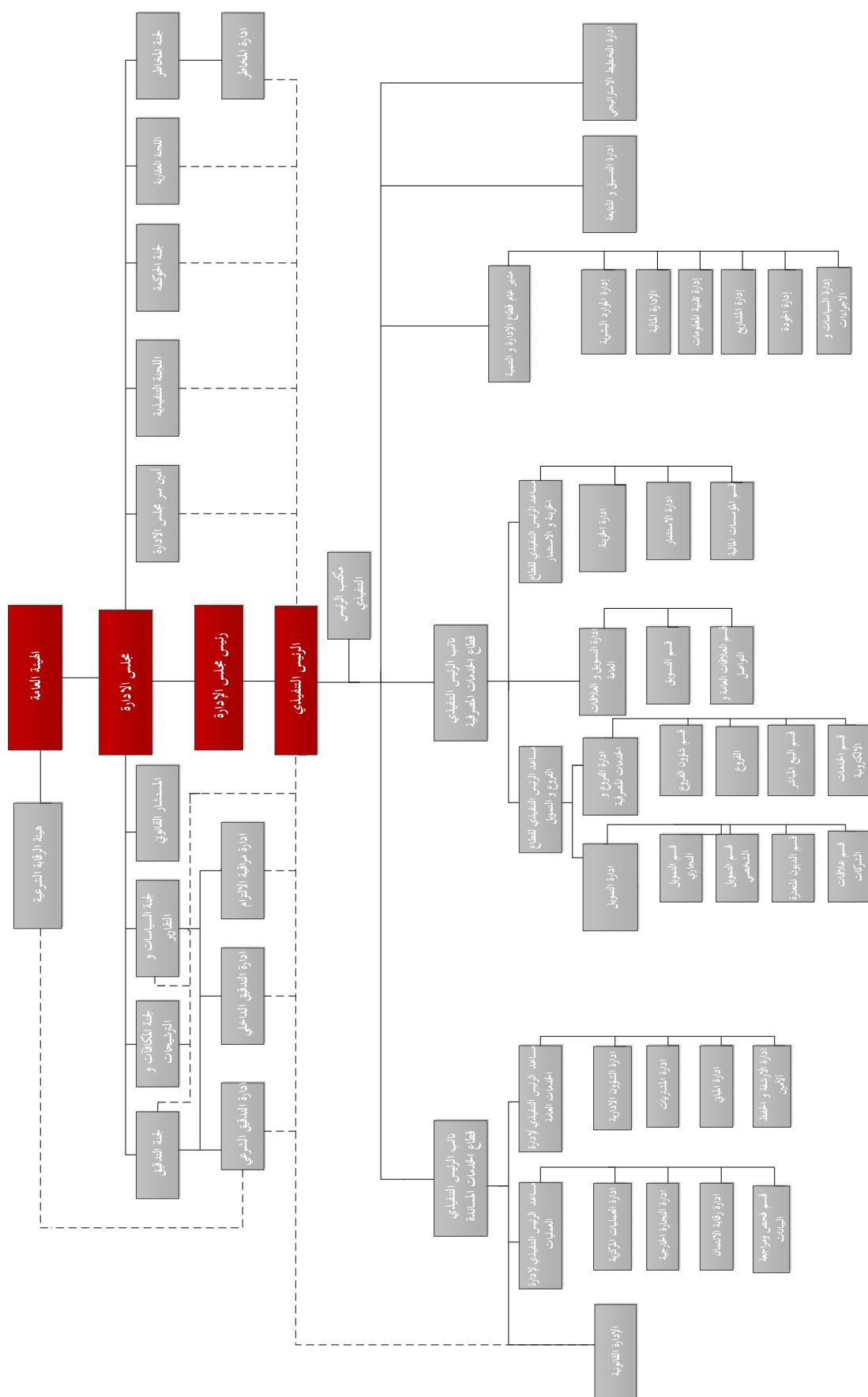
7- لا يتمتع البنك بأية حماية حكومية أو امتيازات ولم يحصل على أية براءة اختراع أو حقوق.

8- لم يصدر امتياز عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها قرارات لها اثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9- يقوم البنك بتطبيق المعايير والمواصفات الدولية.

10- الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التدريب وتأهيلهم

أ- الهيكل التنظيمي:



ب- بلغ عدد موظفي البنك 280 موظف في نهاية عام 2020 وكان توزيعهم حسب المؤهل العلمي على النحو التالي:

المجموع	مادون الثانوية	ثانوية	معهد متوسط	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
280	4	21	31	196	27	1

د- برامج التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي لعام 2020

نوع التدريب	عدد المتدربين	الشهر	البرنامج التدريبي
external	2	January	"ورشة عمل " الأحكام و الضوابط الواردة ضمن قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 1814 وآلية تطبيقها "
external	3	March	التحليل المالي و التحليل المالي المتقدم
external	1	July	الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية Advanced
external	5	July	تحليل الأوراق المالية
external	7	September	Banking in the Next Normal
external	1	October	دورة العقود المصرفية
external	1	November	العمليات المصرفية
external	2	November	تنمية الموارد البشرية
external	1	November	إدارة الموارد البشرية الوظائف و الممارسات
external	1	November	معايير المحاسبة الدولية و إعداد التقارير المالية
external	2	November	مهارات البيع و خدمة الزبائن
external	1	November	حالات عملية لتقييم مخاطر الملف الائتماني
external	4	December	أدوات التمويل الإسلامية: الصكوك
external	1	October	CISA Training Course
internal	8	January	مدخل الى المعاملات المصرفية
internal	9	February	خطة الطوارئ - إجراءات الفروع
internal	6	March	البرنامج الترحيبي 1
internal	6	August	البرنامج الترحيبي 2
internal	14	September	دورة توعية على نظام الجودة
internal	11	September	دورة مكافحة غسل أموال و تمويل الارهاب
internal	12	September	دورة مكافحة غسل أموال و تمويل الارهاب
internal	12	september	البرنامج الترحيبي 3
internal	13	September	دورة توعية على نظام الجودة
internal	16	November	الجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية الإسلامية
internal	20	November	دورة توعية في أمن المعلومات

- 11- يتعرض البنك بطبيعة عمله لمجموعة من المخاطر وهذه المخاطر مبينة في الإيضاحات الواردة بالقوائم المالية لعام 2020.
- 12- اشتمل التقرير على الانجازات التي حققها مدعمة بالأرقام وعلى وصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال عام 2020.
- 13- لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.
- 14- فيما يلي بيان الأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين للسنوات الخمسة.

السنة	الأرباح / الخسائر قبل الضريبة	الأرباح الموزعة	صافي حقوق المساهمين بنهاية العام	القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة
2020	33,485,839,811	-	63,894,623,543	886.22
2019	3,968,954,846	2,000,000,000**	28,610,636,846	576.69
2018	1,167,136,466	750,000,000**	24,853,725,817	674.00
2017	(2,416,346,676)	250,000,000**	23,501,104,023	809.38
2016	9,026,091,684	250,000,000*	24,152,345,730	189.79

*توزيع أرباح نقدية
**توزيع أرباح كأسهم مجانية

15- تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله :

السنة	حقوق المساهمين / إجمالي الودائع	إجمالي التمويل و الاستثمار / إجمالي الودائع	إجمالي التمويل و الاستثمار / إجمالي الموجودات	الأرباح قبل الضريبة / متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة / متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة / متوسط رأس المال المدفوع
2020	20%	32%	25%	52%	51%	406%

63,894,623,544	حقوق المساهمين
318,931,584,737	إجمالي الودائع
100,490,065,819	إجمالي التمويل و الاستثمار
395,234,678,643	إجمالي الموجودات
33,485,839,811	الأرباح قبل الضريبة
32,506,848,238	الأرباح بعد الضريبة
8,000,000,000	رأس المال المدفوع

16- اشتمل التقرير السنوي على خطة البنك السنوية

17- بلغت أتعاب تدقيق حسابات البنك مع تدقيق الشركة التابعة لعام 2020 ما مقداره 3,198,000 ل.س .

- بلغ إجمالي تعويضات هيئة الرقابة الشرعية خلال عام 2020 ما مقداره 40,600,000 ل.س .

18- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم مقارنة مع السنة السابقة:

الإسم	المنصب	عدد الأسهم في 2019	عدد الأسهم في 2020
البنك التجاري الكويتي	رئيس مجلس الإدارة	19,200,000	25,600,000
السيد نبيل الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	3,000,000	4,000,000
الدكتور علي خونده	عضو مجلس الإدارة	1,800,000	2,400,000
السيد أسامة طاهر	عضو مجلس الإدارة	180,000	240,000
خزانة تقاعد المهندسين	عضو مجلس الإدارة	1,200,000	1,600,000

19- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل أشخاص الإدارة ذوي السلطة التنفيذية والمطلعين وأقاربهم مقارنة مع السنة السابقة:

الإسم	المنصب	عدد الأسهم في 2019	عدد الأسهم في 2020
السيد أحمد اللحام	الرئيس التنفيذي	328,515	438,020
زوجة السيد أحمد اللحام	-	1,800	2,400
أبناء السيد أحمد اللحام	-	5,400	9,626

20- فيما يلي بيان بالمزايا التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كأجور وأتعاب ومكافآت وغيرها داخل سورية وخارجها للعام 2020: حصل أعضاء مجلس الإدارة على مصاريف إقامة و اجتماعات و تعويضات و مكافآت بقيمة 49,930,549 ل.س .

أما بالنسبة للمزايا والمكافآت التي يتقاضاها أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية فهي عبارة عن رواتب ومكافآت وقد تم ذكرها أيضا بالإفصاح رقم 39 بند مكافآت ورواتب الإدارة العليا وبلغت 1,067,233,250 ل.س.

21- بلغت قيمة التبرعات والمنح التي دفعها البنك خلال العام 2020 مبلغ 31,285,217 ل.س .

22- لا يوجد عقود ومشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو أي من موظفي البنك أو أقاربهم .

22- يتم تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للبنك بشكل دوري وسنوي وذلك من خلال الإدارة التنفيذية ومن خلال الجهات الرقابية، ويتم اعتماد التوصيات والتعديلات الصادرة عن الجهات الرقابية من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما يتم السعي بشكل حثيث لتحديث البرامج والتطبيقات التي تساهم في ادخال التحسينات على أنظمة واجراءات الرقابة الداخلية للسنوات المقبلة.

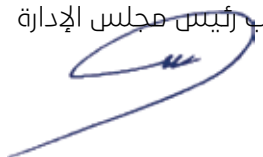
23- لم يتضمن تقرير مدقق الحسابات تحفظات على البيانات المالية السنوية.

24- لا يوجد أي عقوبة أو جزاء مفروض على بنك الشام من أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية لها تأثير جوهري، مع الإشارة إلى العقوبات الأمريكية المفروضة على البنك منذ عام 2017 والموضحة في بند القضايا القانونية ضمن هذا التقرير.

عملاً بأحكام الفقرة (ك) من المادة (8) من نظام وتعليمات الإفصاح والشفافية الصادر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية

- فإن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارة المالية في بنك الشام يقر بما يلي:
- نقر بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية القادمة.
 - نقر بمسؤوليتنا عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.
 - نقر بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

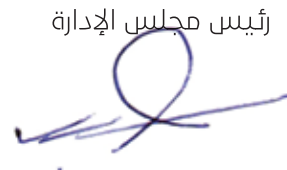
السيد نبيل رفيق الكزبري
نائب رئيس مجلس الإدارة



الأنسة جمانة الحموي
المدير المالي



السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة



السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي

